التمثيل القانوني للأفراد الذين يواجهون عقوبة الإعدام: دليل لأفضل الممارسات

بواسطة مركز كورنيل لعقوبة الإعدام حول العالم

المحتويات

الفصل الأول (1): مقدمة 7

1 – كيفية استخدام هذا الدليل 7

أ- دليل خطوة بخطوة للدفاع في قضايا الإعدام. 7

ب- القانون والموارد المتاحة في الولاية القانونية الخاصة بك 7

2 – ما هو القانون الدولي؟ 8

الفصل الثاني (2): 9

التأكيد على واجب التمثيل القانوني الفعال: ماذا سيفعل "محامي جيد"؟ 9

1 – الحق في تمثيل قانوني فعَّال 9

أ- لماذا يجب علينا تمثيل موكلي بشكلٍ فعَّال؟ 9

ب- هل تختلف واجباتي تجاه موكلي في قضايا الإعدام؟ 9

ت- علامَ يشتمل الحق في الاستعانة بمحامي؟ 9

ث- نطاق التمثيل القانوني 10

2 - التمثيل القانوني والإجراءات القانونية الواجبة 11

أ- الحق في محاكمة عادلة 11

ب- كيف يمكنني التأكد من أن لدي ما يكفي من "الوقت والتسهيلات" لتحضير دفاعي؟ 11

ت. ما الذي يمكنني فعله للحصول على الأشخاص والموارد اللازمة 13

د- ما هي الموارد التي أحتاج إليها؟ 14

3 - العلاقة ما بين المحامي والموكل 14

أ- كيف يمكنني تكوين علاقات مفيدة ومبنية على الثقة مع الموكلين؟ 15

ب- معالجة تعارض المصالح 17

الفصل الثالث (3): 19

الاحتجاز السابق للمحاكمة والكفالة 19

1- الحق في إطلاق السراح/الكفالة 19

أ- الحق في جلسة استماع خاصة بالاحتجاز السابق للمحاكمة 20

ب- الحق في إطلاق السراح بأقل قيود ممكنة... 20

2- صحة ورخاء الموكل 21

أ- المساعدات الطبية والغذائية 22
ب- المعاملة القاسية، اللاإنسانية أو المهينة والتعذيب 22
الفصل الرابع (4): 24
التحقيق والإعداد السابق للمحاكمة 24
1 – مقدمة 24
2- عما يبحث المحقق؟ 25
أ- الجريمة 25
ب- الأحداث المحيطة بالاعتقال 27
ت- دفاعات تأكيد محتملة 28
ث- الجرائم المتوقعة 29
ج- التاريخ الجنائي وسوء السلوك السابق..... 29
ح- الأهلية لعقوبة الإعدام 29
3- عملية التحقيق 30
أ- متي يجب أن يبدأ التحقيق؟ 30
ب- من المسؤول عن التحقيق؟ 30
ت- مصادر المعلومات 31
4- الشهود الخبراء 33
الفصل الخامس (5): 35
1 – يحتاج بعض الموكلون لرعاية خاصة 35
2 – من هم هؤلاء الموكلين؟ 35
أ- النساء الحوامل أو المرضعات 35
ب- الأحداث والمسنين 36
ت- الأفراد ذوي الإعاقة الذهنية 37
ث- الأجانب 41
الفصل السادس (6): 42
1. مفاوضات الإقرار بالذنب 42
2- طلبات ما قبل المحاكمة 43
أ. طلبات لمعلومات في ملف النيابة العامة 44
ب. طلبات لاستبعاد أدلة 45
ت. طلبات معارضة تطبيق عقوبة الإعدام..... 46
ث. طلبات لمحاكمة سريعة 46
ج. طلبات لتغيير المكان 46
ح. طلبات للمساعدة المالية 46

خ. طلب للإعفاء من ضم أطراف للدعوى بشكل ضار 47
د. طلب حجب ملق القضية 47
الفصل السابع (7): 48
حقوق واستراتيجية المحاكمة 48
1. حقوق موكلك في المحاكمة العادلة 48
أ. الحق في محاكمة عادلة من قبل محكمة محايدة 48
ب. افتراض البراءة 49
ت. الحق في الحضور في المحاكمة 50
ث. الحق في مواجهة واستجواب الشهود 50
ج. الحق في معرفة حيثيات قرار المحكمة 51
2. استراتيجية المحاكمة 51
أ. تطوير نظرية عن القضية 52
ب. تحديد الشهود الذين ستستدعيهم 53
ت. تحديد الأدلة والأحراز التي ستقدمها 54
ث. اختيار هيئة المحلفين 54
ج. استجواب الشهود 55
ح. تقديم الأدلة والاعتراض عليها 57
خ. المرافعات الافتتاحية والختامية 58
الفصل الثامن (8): 59
إعلان العقوبة 59
1. المقدمة 59
2. أدلة التخفيف 60
أ. ملابسات الجريمة 60
ب. الحالة العقلية للمدعى عليه 61
ت. التاريخ الشخصي والاجتماعي 62
ث. دليل على شخصية ذات طابع أخلاقي جيد 62
ج. دليل يشجع المحكمة على التعاطف 63
3. حجج الأخرى التي تحد من عقوبة الإعدام 64
الفصل التاسع (9): 65
الاستئنافات وعفو ما بعد الإدانة 65
1. مقدمة 65
2. الدفاع عن حقوق موكلك بعد الإدانة 65
أ. لموكلك الحق في الاستئناف إدانته والحكم عليه 65

ب. اقتراحات عملية 66
ت. هل يمكن لموكلك حضور جلسة الاستماع الخاصة بالاستئناف؟ 70
ث. أي سبل للإنصاف سوف تسعى لها.....70
3. فيما أطعن الآن؟.....70
أ. عقوبة الإعدام الإلزامية 70
ب. قد تفرض عقوبة الإعدام فقط على "الجرائم الأكثر خطورة 71
ت. ظاهرة طابور الإعدام 72
ث. فئات الجناة الذين لا يمكن إعدامهم73
ج. منع إعدام أصحاب الأمراض العقلية.....73
د. مساعدة المحامي غير الفعالة 73
ذ. الأجانب المحرومون من الحقوق القنصلية.74
ر. لا عقوبة بأثر رجعي 74
ز. حُكم على موكلك بالإعدام بعد محاكمة غير عادلة 75
س. حقائق للأخذ بعين الاعتبار 75
4. الرأفة.....77
ت. الحق في وقف تنفيذ عقوبة الإعدام77
5. محكمة "الرأي العام" 78
أ. طرح قضية موكلك للرأي العام 78
ب. استخدام وسائل الإعلام التقليدية 79
ت. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي 79
الفصل العاشر (10): 81
المناصرة أمام الهيئات الدولية.....81
1. متي أرفع دعوى إلى هيئة دولية لحقوق الإنسان؟.....81
أ. أي حق من حقوق موكلك اعرض للانتهاك؟ 81
ب. قم بإعداد قضيتك 81
ت. هل قم باستنفاذ كافة سبل الإنصاف المحلية؟ 82
2. أين أقدم الالتماس 83
أ. عوامل توضع في الاعتبار 83
ب. صكوك حقوق الإنسان 83
ت. أليات الأمم المتحدة 83
ث. أليات الأمم المتحدة الأخرى 85

ج. الأليات الإقليمية لحقوق الإنسان 86
3. نقاط الضعف والقوة في فقه الهيئات الدولية 87
4. جبر الضرر المؤقت.....88

الفصل الأول (1): مقدمة

كتب هذا الدليل بواسطة مركز عقوبة الإعدام حول العالم، وهو مشروع تابع لكلية القانون بجامعة كورنيل وشركة فردركسون وبايرون للقانون. يهدف الدليل لتزويد المحامين بالأطروحات القانونية والإرشادات الإستراتيجية لتمثيل الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام حول العالم. يحدد الدليل أفضل ممارسات الدفاع في القضايا التي يواجه فيها الأشخاص عقوبة الإعدام، بناء عن تجارب المحامين حول العالم، ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والفقه القانوني لكل من المحاكم الوطنية والدولية. نتمنى أن تجدوه مفيدً.

1 – كيفية استخدام هذا الدليل

أ- دليل خطوة بخطوة للدفاع في قضايا الإعدام

يغطي هذا الدليل التمثيل القانوني للأفراد المحتمل أن يواجهوا عقوبة الإعدام، منذ لحظة إلقاء القبض عليهم وحتى طلب الرأفة النهائي. سيرشدك الدليل خلال جميع مراحل القضية، بما في ذلك الاحتجاز السابق للمحاكمة، والتحقيق الأولي والجاري، والالتماسات التمهيدية، والمفاوضات، والمحاكمة، وإصدار الأحكام، وكذلك الطعن أمام الهيئات المحلية والدولية. لا يُقصد بهذا الدليل أن يكون بمثابة نظرة عامة على القانون أو الأعراف التي قد تنطبق على قضية إعدام في الولاية القانونية الخاصة بك، وإنما هو دليل خطوة بخطوة لأفضل الممارسات في التمثيل القانوني في قضايا الإعدام. يمكنك العثور على معلومات إضافية حول تطبيق عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم عن طريق التحقق من قاعدة البيانات الشاملة التي يحتفظ بها مركز عقوبة الإعدام حول العالم عبر: www.deathpenaltyworldwide.org.

ب- القانون والموارد المتاحة في الولاية القانونية الخاصة بك

من المفترض أن يُستخدم هذا الدليل من قبل المحامين في العديد من الولايات القانونية حول العالم. نتيجة لذلك، قد تجد بعض الأقسام أكثر صلة بعملك من غيرها. هذا حقيقي بشكل خاص فيما يتعلق باستراتيجيات المحاكمة وتحقيق ما قبل المحاكمة، حيث قد تختلف الممارسات في أنظمة القانون المدني والقانون العام. ومع ذلك، فإن العديد من المبادئ والاستراتيجيات الواردة في الفصول التالية هي ذات تطبيق عام. إذا لم يتم اتباع هذه الممارسات بعد في ولايتك القانونية، فقد تستفيد المحاكم والمحامون على حد سواء من برامج التدريب حيث يمكنهم مناقشة ملائمة المعايير الدولية فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام. قد تواجه أيضًا بعض التحديات في إقناع زملائك والمحاكم بالالتزام بالمبادئ الموضحة بهذا الدليل.

يوصي هذا الدليل أيضًا بالاستعانة بالخبراء والمحققون والموارد الأخرى التي قد لا تكون متوفرة في منطقتك. على سبيل المثل، في حين نوصى باستشارة خبير للصحة العقلية في كل قضية إعدام تقريبا، إلا أن الخبراء المؤهلين غير متاحين دائمًا. نحن نعي بأنه هنالك تباينات شاسعة في الموارد المتاحة للمتقاضين في قضايا الإعدام. كلما كان ذلك ممكنًا، نقترح استراتيجيات مبتكرة للتغلب على قصور الموارد، بحيث يمكنك تقديم أفضل تمثيل قانوني في ظل الظروف المتاحة.

2 – ما هو القانون الدولي؟

خلال هذا الدليل، سيتم استخدام العديد من المفاهيم والمصطلحات والاختصارات التي قد لا تكون على دراية بها. قبل الرجوع للدليل، قد يكون من المفيد قراءة هذه النظرة العامة للقانون الدولي. هذا حقيقي بشكلٍ خاص في حال كنت تعزم على استخدام القانون الدولي للطعن في فرض عقوبة الإعدام في قضيتك. يمكنك أيضًا الرجوع لقائمة تعريفات الاختصارات الملحقة بهذا الدليل.

القانون الدولي، يدعي أيضًا "القانون الدولي العام"، يشير إلى القواعد القانونية والأعراف والمعايير التي تنطبق على العلاقات بين الدول ذات السيادة. وهو أيضًا يحكم العلاقة بين معاملة الدول للأفراد، وهذا حقيقي بشكل خاص في مساحة القانون الدولي حقوق الإنسان.

لا توجد هيئة عالمية تنشئ القانون الدولي. بشكلٍ عام، الدول والمنظمات الحكومية الدولية هم "الجهات الفاعلة الأساسية" في وضع القانون الدولي. المادة 38 (1) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يعرف أربعة مصادر للقانون الدولي: المعاهدات، القانون الدولي العرفي، المبادئ العامة للقانون الدولي (القواعد الحاكمة) والقرارات القضائية وتعاليم الخبرات الأكثر تأهيلاً من مختلف الدول.

المعاهدات هي المصدر الأولي للقانون الدولي العام. ويمكن أن تكون المعاهدات ثنائية (بين دولتين) أو متعددة الأطراف (بين ثلاثة دول أو أكثر). الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ملزمة فقط للدول التي تختار التصديق عليها. تتضمن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الأكثر صلة بالدفاع في قضايا الإعدام، وهذا الدليل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)؛ اتفاقية القضاء على التمييز العنصري (CERD)؛ واتفاقية حقوق الطفل (CRC). وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على المكان الذي تمارس فيه القانون، هنالك عدة اتفاقيات إقليمية تمكن أن تنطبق من بينها: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR)؛ الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ACHR)؛ والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان (ECHR)، والاتفاقيات الإقليمية الأخرى. هذه المعاهدات يجرى مناقشتها بمزيد من التفاصيل خلال الدليل لأنها تتعلق بكل مرحلة من مراحل الدفاع في قضية إعدام.

يمثل القانون العرفي المصدر الثاني للقانون الدولي. القانون العرفي مستمد من ممارسات الدول بمرور الوقت. لكي تصبح الممارسة قانونًا عرفيًا، يجب استيفاء شرطين أساسيين. الأول، يجب أن يكون العرف هو ممارسة شائعة للدولة، والثانية هي أنه يجب على الدول التي تلتزم بالعرف أن تفعل ذلك بدافع الالتزام القانوني.

المصدر الثالث للقانون الدولي يتكون من مبادئ تسمى القواعد القطعية أو القواعد الآمرة، والتي لا تقبل أي انتقاص بموجب معاهدة أو اتفاق آخر. على سبيل المثال، يشكل الحظر ضد العبودية والإبادة الجماعية والتعذيب قواعد آمرة للقانون الدولي، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن يجادل بلد ما بأن هذه الممارسات مسموح بها.

المصدر الرابع للقانون الدولي يتكون من قرارات قضائية والتعاليم الأكاديمي. تعتبر محكمة العدل الدولية القرارات القضائية السابقة والتعاليم الأكاديمي من "المصادر الإضافية" أو الثانوية للقانون. بمعنى آخر، يتم استخدامها فقط لتفسير المصادر الأساسية الثلاثة للقانون الدولي. لكن في الممارسة العملية، تميل المحاكم الدولية إلى إعطاء القرارات القضائية السابقة قيمة السوابق القضائية.

إن فهم القانون الدولي وتطبيقه في بلدك أمر مهم بشكل خاص لمحامي الدفاع في قضايا الإعدام. تنص دساتير العديد من الدول صراحة على ضرورة مراعاة القانون الدولي لحقوق الإنسان في تفسير حقوق الأفراد. قد تكون معاهدات حقوق الإنسان وقرارات الهيئات الدولية أدوات مفيدة للغاية في الدعوة إلى فرض قيود على تطبيق عقوبة الإعدام - وقد تساعد في النهاية على إنقاذ حياة موكلك.

الفصل الثاني (2):

التأكيد على واجب التمثيل القانوني الفعال: ماذا سيفعل "محامي جيد"؟

1 – الحق في تمثيل قانوني فعَّال

أ- لماذا يجب عليا تمثيل موكلي بشكلٍ فعَّال؟

كمحامي دفاع في قضية إعدام، لديك واجب توفير تمثيل قانوني ذات جودة مرتفعة، وذلك التمثيل يتضمن العديد من متطلبات الأساسية. يجب عليك أن تكون مستقلًا وحرًا في الدفاع عن موكليك بحماسة، ويجب أن تتحلى بالخبرة والكفاءة المناسبة لطبيعة الجريمة. يجب عليك قصر عدد القضايا إلى مستوى يمكنك من خلاله تقديم تمثيل قانوني عالي الجودة، ويجب أن تتلقى الموارد الكافية لتمكينك من توفير دفاع كفؤ.

لا تختلف واجبات محامي المساعدة القانونية في توفير التمثيل القانوني الفعال عن واجبات المحامين الخاصين إلى حدٍ كبير. يصف هذا الفصل نطاق واجباتك، ويوفر إرشادات حول الاستخدام الفعال للموارد والأفراد أثناء تمثيلك القانوني للموكلين، ويوفر أدوات عملية لتجعلك مدافعا أفضل. يهدف هذا الفصل أيضًا إلى تزويدك بالحجج التي يمكنك تقديمها إلى المحاكم فيما يتعلق بالتزامك بتقديم دفاع كفؤ.

ب- هل تختلف واجباتي تجاه موكلي في قضايا الإعدام؟

في كل قضية جنائية يتمتع موكلك بحقوق معينة، ولديك كمحامي واجبات مقابلة لتلك الحقوق. ففي قضايا الإعدام تكون حياة موكلك على المحاك، مما يضع عليك مسؤولية مضافة في ضمان إجراء تحقيق دقيق في الجريمة وكذلك الخلفية الشخصية لموكلك في محاولة لإقناع مُتخذ القرار بأن موكلك – حتى وإن كان مذنبًا – لا يستحق عقوبة الإعدام. دعي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة الحكومات إلى توفير "مساعدة قانونية كافية في كل مرحلة من مراحل الإجراءات [الخاصة بالتقاضي] تفوق تلك الحماية الممنوحة في غير قضايا الإعدام. علاوة على ذلك، يستوجب القانون الدولي في قضايا الإعدام أن تتم ملاحظة حقوق المتهمين في الإجراءات القانونية بصرامة. ويتوجب عليك كمدافع عن موكلك أن تتأكد من احترام وتطبيق المحاكم لتلك الحقوق.

ت- علامَ يشتمل الحق في الاستعانة بمحامي؟

الحق في المساعدة القانونية هو حق أساسي لضمانة المحاكمة العادلة. ينص القانون الدولي على أن لكل شخص يواجه عقوبة الإعدام، حتى لو كان معوزًا، الحق في المساعدة القانونية. وكذلك ينص القانون الدولي على وجوب إعطاء المتهم الوقت والتسهيلات الكافية لتحضير دفاعه. على الأقل، يتضمن هذا الشرط الحق في تمثيل قانوني فعَّال. وينبغي على الدول أن تقوم بوفير تعويضات للمحامين الذين تم تعيينهم لتمثيل المتهمين المعوزين، وفي المقابل يكون على المحامين واجب التعاون في توفير خدمات التمثيل القانوني. أخيرًا، يقع على عاتق السلطات القانونية، بما في ذلك المحامين والقضاة، واجب ضمانة أن يكون التمثيل القانوني فعَّالًا. في قضية أرتكو ضد إيطاليا، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن التزام الدولة بتوفير مساعدة قانونية لا يتم إيفاؤه بمجرد تعيين محامي فقط، "وذلك لأن المحامي المعين لأغراض المساعدة القانونية من الممكن أن يتعرض للوفاة، أو المرض الشديد أو أن يتم منعه لفترة طويلة من عمل أو لتهربه من واجباته. وفي حال تم إخطار السلطات بهذا الوضع يجب عليها استبدال المحامي أو إلزامه بالقيام بواجباته".

ث- نطاق التمثيل القانوني

التمثيل القانوني الفعَّال لا ينحصر في طور المحاكمة، فيجب عليك، كمدافع عن موكلك، أن تحاول الحضور والتفاعل في المراحل الأولية قدر الإمكان، وتشمل تلك المراحل، الاحتجاز السابق للمحاكمة وجلسات إطلاق السراح بكفالة، وأية مفاوضات بشأن الإقرار بالذنب. واجباتك خلال الفترة السابقة للمحاكمة يجرى مناقشتها بمزيد من التفاصيل في الفصل الثالث. قد يُطلب منك أيضًا متابعة إجراءات التقاضي ذات الصلة بالنيابة عن موكلك، بما في ذلك طلبات الإفراج بكفالة، والطعون بشأن ظروف الاحتجاز والقيود على الاتصالات. لدي موكلك أيضًا حق أصيل في المساعدة القانونية من قبل محامي للطعن بالاستئناف، بما في ذلك الحق في المساعدة القانونية المجانية لتمكينه من الاستئناف. حتى ولو كنت لا تمثل موكلك في مرحلة الاستئناف، يجب عليك تقديم الاستشارة القانونية له بشكل مباشر بشأن جميع المواعيد النهائية المعمول بها لالتماس تخفيف العقوبة بعد الإدانة. كما يجب عليك إخطار المحامي الذي أخلفك في الدفاع عن موكلك، بإجراءات القضية، بما في ذلك ما إن كان الاستئناف قد تم تقديمه بالفعل من عدمه.

قصة نجاح

وضع معايير في قضايا الإعدام في الصين

- في عام 2010، أصدرت ثلاث نقابات للمحامين في مقاطعات شاندونغ وخنان وقويتشو الصينية إرشادات حول التمثيل القانوني في قضايا الإعدام كسياسية إرشادية رسمية في مقاطعاتها، حيث تنطبق الإرشادات على جميع المحامين الذين تقوم النقابات المعنية بالإشراف عليهم. تتخذ نقابات المحامين الآن خطوات لضمان التنفيذ الفعال لإرشادات التمثيل القانوني من أجل تحسين جودة الدفاع الجنائي في قضايا الإعدام.
- يعمل مشروع التمثيل القانوني في قضايا عقوبة الإعدام الخاص بنقابة المحامين الأمريكية وبرنامج مبادرة سيادة القانون في الصين عن كثب مع جميع نقابات المحامين الصينية، ومحامي الدفاع على المستوى الفردي، والأكاديميين في الصين منذ عام 2003 فيما يتعلق بتطوير هذه المبادئ التوجيهية للتمثيل القانوني. تتمتع نقابة المحامين الأمريكيين بخبرة شاملة وفريدة من نوعها في هذا المجال بصفتها مؤلف المبادئ التوجيهية لتعيين وأداء محامي الدفاع في قضايا عقوبة الإعدام ("مبادئ ABA التوجيهية")، والتي اعتمدتها المنظمة في عام 1989 ونقحت في عام 2003. المبادئ التوجيهية لنقابة المحامين الأمريكيين تمثل المعيار الوطني لرعاية الدفاع الجنائي في قضايا عقوبة الإعدام.
- الآن، تستخدم نقابات المحاميين في الصين معايير الممارسات المهنية لتوحيد ورفع جودة الدفاع القانوني المقدم في قضايا عقوبة الإعدام. درست جمعيات المحامين الرائدة في مقاطعات شاندونغ وقويتشو وخنان، العملية التي اكتسبت من خلالها المبادئ التوجيهية لنقابة المحاميين الأمريكيين القبول السائد في الولايات المتحدة والطرق التي استُخدمت بها تلك المبادئ التوجيهية لتوفير حماية أفضل للمدعى عليهم الجنائيين ومحاميهم. يمثل ذلك مثالا ممتازًا لكيف يمكن أن يتعاون المحامون عبر الحدود لتحسين معايير التمثيل القانوني في قضايا عقوبة الإعدام

-روبن ماهر، مدير برنامج التمثيل القانوني في قضايا عقوبة الإعدام بنقابة المحامين الأمريكيين.

2 - التمثيل القانوني والإجراءات القانونية الواجبة

أ- الحق في محاكمة عادلة

لموكلك الحق في محاكمة عادلة، والذي يتضمن الإجراءات القانونية الواجبة، والتي يجب أن تجري في وقت معقول وبدون تأخير. الحق في محاكمة عادلة هو حق أساسي وتم توثيقه بشكل جيد في القانون الدولي. ومن واجبك أن تضمن، بأفضل ما لديك من قدرات وموارد متاحة، من تأكيد هذا الحق لموكلك وعدم انتهاكه. تضمن جميع الصكوك العامة والإقليمية لحقوق الإنسان الحق في محاكمة عادلة، ويوجد العديد من الأطروحات التي من الممكن أن تستعين بها للدفاع عن حق موكلك في محاكمة عادلة. على سبيل المثال، تنص الفقرة الأولي من المادة رقم (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن جميع الناس لديهم الحق في " أن تكون قضاياهم محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون". وتحتوي المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان على أحكام مشابهه. تنص أيضا المادة رقم (9) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على ضرورة محاكمة الأشخاص المتهمين بدون تأخير غير مبرر.

ب- كيف يمكنني التأكد من أن لدي ما يكفي من "الوقت والتسهيلات" لتحضير دفاعي؟

تنص المادة رقم (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن " كل شخص .. لديه الحق في أن يعطى من الوقت والتسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه". وحق موكلك في الوقت الكافي لتحضير دفاعه ينطبق عليك أيضًا كمحامي دفاع في قضية يواجه فيها موكلك عقوبة الإعدام. بكلمات آخري، لديك الحق، كمحامي موكلك، في أن تعطى الوقت والموارد الكافية للدفاع عنه، ليس فقط خلال المحاكمة ولكن أيضًا خلال جلسات الاستماع السابقة للمحاكمة، والمفاوضات، والطعون الاستئنافية السابقة على المحاكمة، وجلسات الحكم، ومن واجبك أن تؤكد بقوة على هذه الحقوق.

على سبيل المثل، في حال تم تعيينك للدفاع عن موكل يواجه عقوبة الإعدام قبل أيام أو أسابيع من الميعاد المقرر للمحاكمة، فإنه من المحتمل أن تطالب بتأجيل المحاكمة حتى يمكنك مقابلة موكلك، والتحقيق في أية دفوع من الممكن أن يدافع بها عن نفسه، والتحضير للمحاكمة. وفي حال رفضت المحكمة طلبك، يجب عليك أن تفعل كل ما بوسعك لتوثيق الانتهاك. ويشمل ذلك تقديم اعتراض مكتوب إلى المحكمة الذي توثق فيه مقدار الوقت الذي كان متاح لديك للإعداد للدفاع، ووصف الالتزامات التي لم تتمكن من تنفيذها كنتيجة للقيود الزمنية. من المهم أن تتذكر أنه حتى لو لم تنجح في إقناع المحكمة الابتدائية بالموافقة على طلبك في التأجيل، فإن ما تبذله من جهود لتوثيق الانتهاك لحقوق موكلك قد تكون أساس لاستئناف ناجح. توثيق انتهاك حقوق موكلك يمثل أيضًا خطوة أولي هامة في سبيل استنفاذ وسائل الإنصاف المحلية، في حال تعتزم تقديم الاستئناف إلى هيئة دولية.

يختلف تعريف "الوقت الكافي" وفقًا لوقائع كل قضية، وتعقيدات الأمور وتوافر الأدلة. وجدت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة انتهاكات للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في القضايا التي مُنح فيها محاميٍ معين حديثًا دقائق أو ساعات لتحضير دفاعه. وتؤكد هذه القضايا أيضًا أن إعداد المحامي للمحاكمة "غير كاف" حينما يجتمع مع موكله بفترة وجيزة قبل المحاكمة.

♦ التغلب على العوائق

- قد تم تعييني لتمثيل موكلي في وقت المحاكمة، ولم تتاح لي الفرصة لمقابلته قبل المحاكمة. ما الذي يتوجب عليا فعله؟

- يجب عليك في البداية أن تطلب من القاضي/المحكمة مزيدًا من الوقت. يحق لموكلك الحصول على وقت كاف لإعداد دفاعه بموجب مبادئ القانون الدولي الراسخة. إذا لم تنجح حججك أمام المحكمة، فمن الضروري أن تقوم بتوثيق اعتراضك كتابيًا، إلى أقصى حد ممكن. يجب أن توضح مقدار الوقت الذي تم منحه لك لإعداد الدفاع، ويجب أن تقوم بتقديم قائمة بجميع الأشياء التي لم تتمكن

من القيام بها نتيجة لهذه المشكلة. تخدم هذه الممارسة غرضًا مزدوجًا: فهي تقوم زيادة الوعي لدي المحكمة، وقد تكون بمثابة أساس للطعن الناجح

نصيحة عملية

➢ مقابلة موكلك في يوم المحاكمة

في بعض البلدان لا يجتمع المحامون مع موكليهم حتى يوم المحاكمة. وجدت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن ذلك ينتهك حقوق المتهم في الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه. على سبيل المثال، في قضية المواطنة الجامايكية أستون ليتل ضد دولة جامايكا، لم يكن لدى مقدم الالتماس سوى 30 دقيقة فقط للتشاور مع المحامي قبل المحاكمة، وكذلك نفس الوقت تقريبًا للتشاور أثناء المحاكمة. وجدت اللجنة أن وقت التشاور مع المحامي لم يكن كافيًا لضمان الإعداد والتحضير المناسب للدفاع بالنسبة إلى كلٍّ من مرحلة المحاكمة والاستئناف، مشيرةً أنه " يعد حق المتهم في الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه عنصرا هاما في ضمان المحاكمة العادلة والنتيجة الطبيعية لمبدأ المساواة بين أطراف الدعوى. في الحالات التي يمكن فيها إصدار حكم بالإعدام، من البديهي أن يصبح منح المتهم ومحاميه وقتًا كافيًا لإعداد الدفاع للمحاكمة أمرًا ضروريًا؛ وكذلك ينطبق هذا الشرط على جميع مراحل الإجراءات القضائية. "

¶ 8.3, Communication No. 283/1988, U.N. Doc. CCPR/C/43/D/283/1988, HRC (Nov. 1, 1991)

من أجل الحفاظ على الحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة، قد تفرض بعض القوانين الوطنية أيضًا قيودًا على مقدار الوقت الذي يمكن أن يمر قبل إجراء المحاكمة. قد يتطلب ذلك أن تطلب إذن موكلك للتنازل عن حقه في محاكمة سريعة، لأنه قد يكون من المستحيل بالنسبة لك الاستعداد بشكل كاف للمحاكمة خلال هذه المهل الزمنية.

من الهام أن تتذكر أن الحق في وقتٍ كافيٍ لإعداد الدفاع ينطبق أيضًا على مرحلة الاستئناف. بصفتك محاميًا للدفاع عن متهم يواجه عقوبة الإعدام، يحق لك الحصول على الوقت الكافي بين تاريخ الإدانة وتاريخ تنفيذ عقوبة الإعدام من أجل إعداد واستكمال الطعون، بما في ذلك التماسات العفو.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا لو لم يسمح لي حارس السجن، أو موظف لدي المحكمة، أو أي شخص آخر لرؤية موكلي؟

➢ حاول أن تحافظ على رابطة جأشك وعلى نبرة غير حادة. عادة ما يكون الصراخ أو توبيخ الموظف الذي يمكنه مساعدتك من الإستراتيجيات السيئة. أولا: حاول أن تستخدم المنطق معهم بدلاً من إلقاء اللوم على الشخص ("لماذا لا تسمح لي برؤية موكلي؟")، حاول فصل الشخص عن مشكلتك ("أعلم أنه ليس خطأك، لكنني أواجه الكثير من المتاعب لرؤية موكلي.").

➢ إذا لم تنجح هذه الإستراتيجية، أطلب الحديث مع المشرف. وفي حال كان المشرف غير متاح، فحصل على أسمه وأرقام التواصل مع وانصرف بشكل سلمي. احرص على تدوين تاريخ ووقت زيارتك، وأي شخص قد تحدثت إليه. إن كنت قادرًا على الانتظار لحين تغيير مناوبات العمل، قد يحالفك الحظ مع موظف آخر. في حال ما كنت ما تزال عاجزًا عن الحديث مع موكلك، فيمكنك اللجوء لأمر من المحكمة أو يمكنك التواصل مع مؤسسة خدمات قانونية للمساعدة. وكحل أخير، يمكنك تقديم شكوى على المستوى المحلي، وإن لم ينجح ذلك، يمكنك تقديمها على مستوى دولي

ت. ما الذي يمكنني فعله للحصول على الأشخاص والموارد اللازمة

قد يواجه محامو المساعدة القانونية (في بعض الأحيان يدعون "المدافعون العامون")، ومحامو الدفاع المعينين من قبل المحكمة، تحديات ضخمة في القيام بواجبهم المهني في توفير تمثيل قانوني جيد. نقوم بمناقشة العديد من تلك العقبات في هذا الدليل، ونحن دائمًا نشجعك على تحدي النظام القانوني حين يفشل في ضمانة حق موكلك في محاكمة عادلة. على سبيل المثال، في حال ما كان من الشائع تعيين المحامين لتمثيل المدعى عليهم في يوم المحاكمة،

فإن ذلك وضع يجب مواجهته بالاعتراضات والحجج المستندة لسلطات القانون الدولي التي نقوم بتوفيرها في هذا الدليل. في بعض الأحيان، يمكنك استخدام هذه العقبات لتعليم وتثقيف آخرين داخل المنظومة القانونية ببلدك والدعوى للتغيير واسع النطاق.

د- ما هي الموارد التي أحتاج إليها؟

الخبراء والمحققون: التمثيل القانوني الفعّال يتطلب التشاور مع المحققين والخبراء كالأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين. تشدد نقابة المحامين الأمريكية على أهمية إنشاء "فريق" دفاع يتكون من أثنين من المحامين والخبراء والمحققين و "أخصائي التخفيف". قد لا يكون ذلك ممكنا في كل نطاق قضائي، ولكن مفهوم فريق الدفاع أمر بالغ الأهمية. التمثيل القانوني للأفراد الذين يواجهون عقوبة الإعدام هو تحدي صعب، ويجب عليك استخدام جميع الموارد المتاحة لديك. في حال لم يكن المحققون متاحون، فأنه يمكن الاستعانة بالمساعدين القانونيين، أو بالطلاب الذين يقومون بدراسة القانون، أو بالمنظمات غير الحكومية. وفي عدم توافر الأطباء النفسيين، قد يكون من المفيد الاستعانة بالممرضات وغيرهن من الأفراد الذين حصلوا على تدريبات في مجال الصحة العقلية والنفسية.

المترجمون: لا يمكن التقليل من أهمية التحقق من لغة موكلك الأصلية ودرجة إتقانه للغة معينة. لا تفترض أن موكلك يتقن لغة الدولة التي يواجه فيها الاتهام. قد يبدوا أن موكلك يجيد لغة ليست لغته الأصلية، ولكن في الحقيقة لا يمكنه فهمها بشكل كامل أو قد لا يستطيع التعبير عن نفسه من خلال هذه اللغة. بصفتك محامي موكلك، عليك التزام بمساندة مبدأ أن لكل شخص الحق في أن يتم إبلاغه بالتهم الموجهة إليه بلغة يفهمها، وأن يساعده مترجم في المحكمة. هناك معايير دولية للمترجمين الفوريين، لكن المترجمين الفوريين المعتمدين و / أو المؤهلين قد لا يكونوا متاحين دائمًا. في هذه الحالة، يجب عليك أن تسجل أمام المحكمة ملاحظاتك التي نصف فيها عدم وجود مؤهلات للمترجم الفوري وعجز المترجم عن ترجمة إجراءات المحكمة بكفاءة لموكلك. الترجمة ذات الكفاءة تتمتع بأهمية خاصة في حالة كان موكلك و / أو شهود أخرين يعزمون على الإدلاء بشهادتهم بلغة أجنبية.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا لو لم أكن أتحدث نفس اللغة التي يتحدثها موكلي؟

- حاول أن نجد مترجما يتحدث اللغة التي تكون أكثر ملائمة ويشعر تجاهها موكلك بالراحة أكثر، لا فقط اللغة التي يعرفها موكلك. أغلب المعلومات التي تحتاجها، قد تكون صعبة بما يكفي لأن يعبر عنها موكلك بلغته الأصلية، وإضافة حاجز اللغة لذلك يجعل تعبير موكلك عن نفسه أو فهمه لنصائحك أكثر صعوبة، وقد يقود ذلك إلى سوء فهم وإلى عواقب سلبية.
- في حالة إن كان المترجم الرسمي غير متاح، حاول أن تجد شخصًا يتحدث لغة موكلك بطلاقة. لا تقوم أبدًا بالاستعانة بأحد أفراد الأسرة أو بأحد شهود العيان كمترجم، وذلك لأن لديهم تحيزًا جوهريا الذي من الممكن أن يؤثر على جودة وموضوعية الترجمة.

3 - العلاقة ما بين المحامي والموكل

يجب عليك أن تطور وتحافظ على العلاقة مع موكلك من أجل توفير تمثيل قانوني فعّال وذا جودة، وهو أمر بالغ الأهمية في قضايا عقوبة الإعدام. قد تعني جودة العلاقة مع موكلك الفارق بين الحياة والموت. التواصل الفعّال سيساعدك على صياغة نظرية للقضية وتطوير استراتيجيات التخفيف.

قد تجد تحديًا في تكوين علاقة عمل جيدة مع المتهم في قضية يواجه فيها عقوبة الإعدام. العديد من البلدان تبقي المتهمين الذين يواجهون عقوبة الإعدام بمعزل عن المساجين الأخرين والأصدقاء والأسرة، لذلك قد تكون أنت الرابط الوحيد لموكلك بالعالم الخارجي. وفي ظل هذه الظروف، قد تجد صعوبة في نوال ثقة موكلك. ولكن، إن تواصلت مع موكلك بشكل منتظم، وعاملته بالاحترام والمهنية، وكنت مدافعا متحمسًا عن حقوقه فستطور علاقة عمل أفضل وأكثر إنتاجية.

قصة نجاح

قضية أحمد خان

- أحمد (ليس أسمه الحقيقي) كان متهمًا في قضية ازدراء أديان / تجديف، وهي أحدي الجرائم التي يواجه المتهمين بها عقوبة الإعدام في باكستان. حين تم تعييننا للدفاع عنه، قمنا أولا بزيارته في السجن لمقابلته. على الرغم من كون هذه ممارسة قانونية / استقصائية معتادة، إلا أنه لم يكن من الشائع زيارة موكلك في السجن بباكستان. زيارة بسيطة جعلتنا على اتصال مع مدير السجن الذي أصبح الآن حليفًا وثيقًا لنا. أصبح الآن لدينا حق وصول غير مقيد في الوصول لموكلنا وزيارته في أي يوم ومقابلته دون الخضوع للمراقبة ولأي فترة نحتاجها، وهو أيضًا أمرًا غير شائع في باكستان.
- مقابلة موكلنا في السجن بشكل متنظم ساعدنا بطريقتين:

1– اكتشفنا انه يعاني من مرض عقلي منذ زمن طويل، وهو الأمر الذي لم يتم تشخصيه مطلقًا، وأيضًا لم يكن من الممكن ملاحظته لشخص قام بمقابلته لمرة واحدة أو مرتين.

2 – تم السماح لنا بإحضار خبير طبي دولي خاص بنا إلى السجن لتقييم حالة موكلنا. وقد تم تقديم هذا التقييم بعد ذلك إلى المحكمة، وأيضًا تم تأييده من قبل أطباء محليون.

3 – اعتمادًا على تحقيقاتنا مع عائلة أحمد، استطعنا تكوين فهم عن تاريخه الاجتماعي وتمكنا من رواية قصة مرضه العقلي.

علمتنا قضية أحمد إلى أي مدى يمكن أن تأخذنا أبسط لممارسات، فنحن الآن لدينا خبراء محليين ودوليين يشهدون بأن عميلنا يعاني من مرض عقلي، وهو الأمر الذي سيساهم بكل تأكيد في إثبات براءته من التهم الموجة إليه.

سارة بلال، مدير برنامج العدالة في باكستان

أ- كيف يمكنني تكوين علاقات مفيدة ومبنية على الثقة مع الموكلين؟

من أجل بناء علاقة ناجحة مع موكلك، من المهم أن تظل متسقًا في جميع اتصالاتك مع الموكل، ويجب أن تبقيه على علم بالتطورات الجوهرية والموقف الإجرائي في القضية. يجب عليك جدولة زيارات منتظمة لموكلك، كما أن احترام حق موكلك في الخصوصية وتجنب تضارب المصالح أمور في غاية الأهمية. طمئن موكلك بأن كل شيء يقوله لك يظل سريًا، مالم يوافق هو على أن تقوم باستخدامه كجزء في استراتيجيتك الدفاعية أمام المحكمة. يجب عليك الحرص في الرد على المراسلات في وقت مناسب، وأن تقوم بالرد على مكالمات موكلك (في الدول التي يمكن للسجناء فيها الوصول للهاتف)، وتواصل مع عائلته وأصدقائه حيثما ترى ذلك مناسبًا. مع المضي قدمًا في العمل على القضية، قد يصاب موكلك بالإحباط الشديد، وهذا رد فعل طبيعي للتأخير المتأصل في العديد من الإجراءات القانونية. إن كنت تجد نفسك غير قادرٍ على مقابلة موكلك بشكل دوري، قم بالاستعانة بشخص مؤهل للحفاظ على التواصل المنتظم مع الموكل. من الممكن أن يساعد المساعدين القانونيين كمورد ممتاز لتسهيل التواصل المنتظم.

سوف تكون مناقشاتك مع موكلك أكثر إنتاجية وفاعلية في حال كونت علاقة ثقة بينك وبينه. سيقوم موكلك بكشف حقائق شخصية ومؤلمة، والتي تكون ضرورية لصياغة دفاع فعال للمحاكمة (كدوره في الجريمة) فقط في حال كان يثق بك. على سبيل المثل، لو قابلت موكلك قبل المحاكمة بعشرة دقائق فقط، فإنه من المحتمل أن يكون موكلك مضطر لإخبارك بأنه ببساطة لم يتواجد هناك [محل ارتكاب الجريمة] وأنه لا يعلم ماذا حدث. ولكن لو كنت تحظي بثقة موكلك، فمن الممكن أن يخبرك بأنه قتل "الضحية" في حالة دفاع عن النفس. وقد يكون ذلك دفاع عملي أكثر في ضوء الدلائل المقدمة من قبل النيابة.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا لو لم يكن من الممكن أن أقوم بمقابلة موكلي؟

إنه من الهام أن تحدد السبب وراء عدم تمكنك من مقابلة موكلك. عقبات كوسائل المواصلات وزيادة أعباء العمل، في العادة ما تكون عوائق يمكنك التغلب عليها. أنه من المهم أن تفرق بين العوائق الحقيقية أمام التواصل، وتلك التي تجعل من وظيفتك اكثر تحديًا. لو كان من المستحيل فعليا مقابلة موكلك، فيجب عليك محاولة التواصل معه عن طريق التليفون أو البريد. ويجب ملاحظة أن هذه الوسائل في التواصل ليست مثالية، حيث يمكن أن تخضع لمراقبة العاملين بالسجن. وفي حال عدم تمكنك من التواصل مع موكلك، يجب عليك أن تحاول مقابلة عائلته وأصدقائه، حيث أن لديهم معلومات هامة لدفاعك.

الثقة ضرورية أيضًا للكشف عن حقائق مرتبطة بمرحلة الحكم في قضايا الإعدام، حيث تكون وظيفتك كمحامي دفاع أن تقوم بأنسنة موكلك [أن تقوم بتقديم موكلك بشكل أكثر إنسانية] عن طريق تقديم أدلة تخفيف. ومن الممكن أن تتضمن أدلة التخفيف دليل عن اندفاع المدعي عليه، أو ضعف حكمه على الأمور، أو الشباب وقابلية الانطباع أو التأثر، أو ضعف أو تأخر عقلي أو نموي، أو تاريخ من التعرض للاعتداء الجنسي والبني في الطفولة، أو إدمان المخدرات والإدارة في السجن.

يكون عادة المدعي عليهم مترددين في الإفصاح عن بعض المعلومات لمحاميهم، حتى في حال كانت تلك المعلومات من الممكن أن تستخدم كدليل للتخفيف. على سبيل المثل، من الممكن أن يأخذ المدعى عليهم موقفًا دفاعيًا، أو يشعرون بالخزي أو العار، أو أن يرغبوا في حماية أفراد أسرتهم عند السؤال عن التعرض لاعتداء بدني، عقلي أو جنسي. أيضًا، في كثير من الثقافات تعتبر الأمراض العقلية من المحرمات، فمن النادر مناقشتها، وفي العديد من الأماكن حول العالم، تكون مرتبطة باعتقادات حول السحر أو أي من القوى الخارقة الأخرى. إن تطوير دليل للتخفيف يأخذ مساحة من الوقت والمثابرة والحساسية الثقافية. يقدم الفصل الرابع عرض مفصل للتحقيقات اللازمة لجمع أدلة التخفيف والتي من الممكن أن تحدد ما إن كان موكلك سيواجه عقوبة الإعدام أم سيواجه عقوبة أقل. بينما يناقش الفصل الثامن كيف تقوم بتقديم أدلة التخفيف أثناء جلسة النطق بالحكم.

من الممكن أن تواجه صعوبة في تطوير علاقات مع بعض الموكلين عن غيرهم. في حال كنت تقوم بتمثيل موكل صعب، فإنه من الهام أن تأخذ في الاعتبار أن الصفات التي تجعل الموكل صعبًا، عادة ما تخدم أيضًا كعوامل للتخفيف. على سبيل المثال، لو كان موكلك يعاني من مرض عقلي، فقد تضعف قدرته على التعاون معك. وأنه من الهام أن تمضي وقتًا كافيًا مع موكلك لفهم القضية في هذه الحالة، وأن تستعين بمساعدة خبراء لتقييم حالة موكلك العقلية. كما هو موضح بشكل أكثر تفصيلا في الفصول اللاحقة، فإن المرض العقلي للمتهم من الممكن أن يخدم في شرح سلوكه في وقت ارتكاب الجريمة، حتى في حال لم يكن "مجنون" بالمعني القانوني أثناء وقت الجريمة. من الممكن أن يكون ذلك دليل قوي للتخفيف، ولكن أغلب المحامون لا يتمتعون بفهم كافي لعلامات وأعراض المرض العقلي لاستخدامه كدليل، في حال غياب مساعدة الخبراء. تحتاج أولا أن تتعرف علي نطاق الإعاقة العقلية لموكلك قبل حث القاضي أو هيئة المحلفين أن يقوموا بأخذ هذه الإعاقة كمبررات لتوقيع عقوبة أقل.

نصيحة عملية

- **عوامل تخفيف مشتركة**

(يمكن إيجاد تحليل أكثر تفصيلًا لعوامل التخفيف في الفصل الخامس والثامن)

- السن في وقت ارتكاب الجريمة؛
- دور صغير في الجريمة؛
- عدم وجود سبق الإصرار؛
- استفزاز أدي لارتكاب الجريمة؛
- الندم أو تأنيب الضمير؛

- أن يكون المدعى عليه قد تصرف تحت تهديد، أو خوف من الأذية لشخصه أو لأسرته، أو تحت تأثير قوي من شخص لديه سلطة عليه؛
- التسمم؛
- الحالة العقلية للمدعى عليه؛
- الاعتداء البدني أو الجنسي؛
- الفقر المدقع؛
- دليل على الطابع الأخلاقي الجيد للمدعى عليه؛
- عدم وجود تاريخ إجرامي سابق؛
- حسن السير والسلوك داخل السجن؛
- التعاون مع السلطات؛
- الروابط العائلية؛
- تاريخ عمل متزن؛
- بعد ارتكاب الجريمة، قام الجاني بإصلاح (أو بذل جهدًا جادًا لإصلاح) عواقب الجريمة، أو قام بتعويض الضحية أو عائلته بطريقة أو بأخرى؛
- إعادة تأهيل معتبرة بعد ارتكاب الجريمة (خاصة إذا مرت فترة طويلة).

في النهاية، تكوين علاقة ثقة إيجابية مع موكلك من الممكن أن تؤثر على كيفية رؤية القاضي أو هيئة المحلفين لموكلك. حين يقرر القاضي أو هيئة المحلفين العقوبة المناسبة، ستكون لشخصية المدعى عليه اعتبارًا كبيرًا. إن كنت تتمتع بعلاقة صداقة مع موكلك، ستتمكن من أنسنة موكلك في نظر المحكمة. إن نجحت في إظهار كرامة موكلك المتأصلة- فإنك تقوم بالإيفاء بأهم واجباتك كمحامي دفاع في قضايا الإعدام.

ب- معالجة تعارض المصالح

كمدافع متحمس لموكلك، يجب عليك دائما أن تولى اهتماما بمصلحته قبل مصلحتك. بصفتك مدافع نزيه عن موكلك، من الهام أن تتعرف على أي تعارض محتمل في المصالح، سواء الموجودة بالفعل أو التي من الممكن أن تظهر أثناء تمثيلك القانوني لموكلك. وعادة ما تظهر هذا التعارض حين يُطلب من المحامين تمثيل متهمين أخرين خلال نفس الإجراءات الجنائية. في أغالب الحالات يشكل تمثيل المتهمين الآخرين تعارضًا متأصلًا. علي سبيل المثال، قد يرغب ممثل النيابة في إبرام اتفاق مع أحد المتهمين مقابلة شهادته ضد متهم آخر. قد يكون للمتهمين الآخرين دفاعات غير متماسكة، وقد لا يكونون مذنبين بنفس القدر. يظهر مثال ممتاز للمشكلات العملية بشأن تمثيل المتهمين الآخرين أثناء تحضير الحجج الختامية. إن كنت تمثل متهم واحد فقط في قضية تشمل عدد من المتهمين، فلديك الحرية في أن تجادل بأن ثقل الأدلة يدعم ذنب المتهمين الآخرين، ولكن ليس موكلك. ولكن في حال كنت تمثل العديد من المتهمين، فإنك مقيد بالالتزامات المتنافسة في تمثيل كل موكل بقوة وكفاءة. إن جادلت بأن المتهم (ا) أقل إذنابًا من المتهم (ب) فإنك ننتهك التزامك الأخلاقي تجاه الموكل (ب). ولكن، إن امتنعت عن الإشارة لأن الأدلة تدعم إدانة المتهم (ب) وليس (أ)، فإنك تنتهك التزامك تاجه المتهم (ا). كلما ازداد التباين بين أدلة الادعاء [النيابة] ضد كل متهم، ازداد تعارض المصالح الذي يضعف من قدرتك على تمثيل كلاهما على نحوٍ فعّال.

في بعض القضايا الجنائية، قد يكون للمتهمين الأخرين دفوع متماسكة تسمح لك بتمثيل كليهما على نحوٍ فعّال. ولكن نادرًا ما يكون هذا صحيحًا في قضايا الإعدام. حتى إن كان للمتهم دفوع متماسكة عن الجريمة، فسوف تواجه بمهمة الدفاع عن كلا المتهمين في وقت إصدار الحكم إذا ادينوا. في أغلب الأنظمة القضائية، يمكن أن يخدم الدور الأقل للمتهم في الجريمة كعامل للتخفيف. إذا كنت تمثل متهمين آخرين، فإن القول بأن أحدهم كان له دور أقل في الجريمة يتعارض بشكل مباشر مع مصلحة المتهم الآخر: لديك الخيار بين إيذاء أحد الموكلين من خلال عدم تقديم أدلة التخفيف لحماية الموكل الآخر أو تقديم الأدلة لحماية موكل واحد مما يضر بالآخر. إنها معضلة مستحيلة.

إذا قامت المحكمة بتعيينك كمحامي للمتهمين الآخرين، فينبغي عليك على الفور تقييم ما إذا كان هناك نزاع. في معظم الحالات، يجب أن تطلب تعيين محامين إضافيين للعمل كمحامين للمتهمين الآخرين. في حال تم رفض هذا الطلب، يجب عليك تقديم اقتراح مكتوب، أو أن تتبع أية إجراءات معمول بها في نظامك القضائي من أجل توثيق اعتراضك. لأن هذا يمكن أن يكون بمثابة أساس

لإلغاء إدانة موكل عند الاستئناف. يجب عليك بعد ذلك إبلاغ موكليك بأنه قد تم تعيينك لتمثيلهم حتى لو كانوا متهمين مشتركين في القضية. يجب عليك أيضًا تقديم حجة قوية مفادها أنه لا يجب إخضاع عملائك لعقوبة الإعدام، لأن المحكمة غير قادرة على ضمان حقوقهم في التمثيل الفعال والنزيه.

♦ التغلب على العوائق

- أنا مدافع عام، ومكتبي يطلب مني تمثيل عدد من الموكلين؟ ماذا يجب أن أفعل؟

- العديد من الأنظمة القضائية لديها عدد كبير من القضايا، وقد تشعر بأنه ليس لديك خيار رفض تعيين المحكمة. ولكن، يكون من واجبك كمحامي أن تحاول التراجع عن تمثيل أي موكل حيث يوجد لديك تعارض في المصالح. حتى إذا كان من الشائع في نظامك القضائي أن يمثل المحامون المتهمين الأخرين، فلا يترتب على ذلك كون هذه الممارسة مبررة، وأنه يجب عليك ببساطة قبول التعيين من دون اعتراض.
- إذا كنت غير قادر عن التراجع، فيجب عليك إعلام المحكمة بتعارض المصالح ولماذا أنت غير قادر على التراجع. حيثما يكون ممكنًا، يجب عليك تقديم اقتراح مكتوب، حيث قد يكون ذلك مطلوبًا من أجل الحفاظ على الأمر للاستئناف. (يتم تناول الاستئناف في الفصل التاسع).

الفصل الثالث (3):

الاحتجاز السابق للمحاكمة والكفالة

المتهم من السجن أثناء انتظار المحاكمة. ولكن لا يكون دائمًا موكلك لديه مستحق أن يفرج عنه، ولدى المحكمة بعض السلطة التقديرية في تحديد ما إذا كان سيتم الإفراج عن موكلك أو احتجازه في انتظار المحاكمة.

♦ التغلب على العوائق

- هناك اختلاف طبقي كبير بيني وبين موكلي، وأتوقع أنه قد يكون مشكلة. ماذا أفعل؟

- من الشائع أن تكون هناك اختلافات طبقية بين المحامين وموكليهم، خاصة في قضايا الإعدام. يعتمد أفضل نهج على الثقافة المحلية، ولكن بعض النصائح العامة تشمل:
- حاول أن تريح موكلك. ابدأ محادثة بحديث صغير، وتأكد من أن سلوكك ودود وغير رسمي. حيثما كان ذلك مناسبًا، اسأل عما إذا كان موكلك مرتاحًا. حيثما أمكن، أحضر الطعام والشراب لمشاركته مع موكلك. إذا كان ذلك مناسبًا من الناحية الثقافية، فاستخدم الكلام اليومي، وارتدِ ملابس تجعله يشعر بالراحة معك، وأيضًا عبر عن التعاطف مع مأزقه.
- اطلب من موكلك شرح فهمه للظروف، وملء الفراغات، مع التأكد من أن يسأل ما إذا كان لديه أي أسئلة إضافية.
- لا تتجنب التعاطي مع القضايا المهمة لمجرد أنها تتطلب منك الاعتراف بالاختلاف الطبقي. إذا كنت محترمًا وحاولت تجنب الإساءة إلى موكلك، فإن الصراحة والصدق يساعد على بناء الثقة.

أحد أهم الأمور في مرحلة ما قبل المحاكمة في قضية جنائية، هو ما إن كان موكلك سيتم احتجازه أم يطلق سراحه بكفالة لحين المحاكمة. موكلك برئ حتى تثبت إدانته، ولا يجب معاقبته إلا إذا أدين. ومع ذلك، يمكن حبس موكلك في السجن قبل المحاكمة على أساس أنه يمكن أن يضر بشخص ما إذا تم الإفراج عنه، أو يهرب لتجنب المحاكمة، أو لأسباب أخرى. إذا كان خصمك أو المحكمة تريد حبس موكلك حتى وخلال المحاكمة، فإن عميلك معرض لخطر التعرض لعقوبة لا مبرر لها. سواء كان دفاع موكلك ناجحًا في نهاية المطاف أم لا، إذا كان محتجزًا في السجن حتى المحاكمة، فسوف يواجه المعاناة العقلية والجسدية لوجوده في السجن، وسيكون لديه وصول أقل إليك أثناء محاولتك إعداد الدفاع، وأولئك الذين يعتمدون على دعم موكلك قد تواجهون صعوبات أيضًا. مناصرتك في هذه المرحلة مهمة للغاية. من واجبك حماية حقوق موكلك من خلال مقاومة الاحتجاز السابق للمحاكمة ومن خلال الدعوة إلى إطلاق سراحه بأقل قيود ممكنة. إذا كان الاحتجاز السابق للمحاكمة أمرًا لا مفر منه، يجب أن تحاول تقليل تأثير الاحتجاز على موكلك ودفاعه.

1- الحق في إطلاق السراح/الكفالة

توضح معاهدات حقوق الإنسان والعديد من الدساتير الوطنية أنه لا ينبغي معاقبة الفرد قبل إدانته، ولكن هذا توضح معاهدات حقوق الإنسان والعديد من الدساتير الوطنية أنه لا ينبغي معاقبة الفرد قبل إدانته، ولكن هذا ما يحد بالضبط عندما يتم احتجاز موكلك في انتظار المحاكمة. كنتيجة لذلك، هنالك افتراض بأنه يجب الإفراج

ب- الحق في إطلاق السراح بأقل قيود ممكنة

قد تنظر المحكمة في العوامل المتنافسة في تحديد قرارها بشأن الإفراج عن موكلك، وقد يكون لها تقدير كبير في تحديد ما يجب فعله. يجب أن تبدأ المحكمة بافتراض أن الإفراج هو الأفضل. في جلسة الاستماع، يجب أن يكون على الحكومة عبء أن تبين لماذا لا ينبغي الإفراج عن موكلك أثناء انتظار المحاكمة. ولكن أغلب المحاكم سوف تنظر في العوامل التالية:

- احتمالية حضور موكلك لجلسات استماع ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة؛
- الحاجة إلى حماية أشخاص آخرين في المجتمع إذا كان يشكل موكلك خطرًا عليهم، بما في ذلك الضحايا المزعومين والشهود المحتملين.

في جميع الأحوال، يجب على المحكمة أن تتخذ القرار الذي يفرض أقل قدر من العقوبة على موكلك، بينما في نفس الوقت يرضي المصلحة العامة. تتمتع معظم المحاكم بالقدرة على السماح بالإفراج عن موكلك بأي شروط ضرورية لتحقيق التوازن بين هذه المصالح المتنافسة. من المهم أن تكون مستعدًا للدفاع عن إطلاق سراح موكلك بأقل الشروط تقييدًا. لكي تكون ناجحًا، يجب أن تكون مستعدًا لتقديم أدلة تثبت للمحكمة أنه بدون شروط أو بحد أدنى من الشروط، سيحضر عميلك جلسات الاستماع والمحاكمة المقبلة، وأنه لا يشكل تهديدًا للآخرين. وتستوفي هذه الشروط من خلال إظهار:

- أن لدي موكلك روابط بالمجتمع (ومن ثم فليس من المحتمل أن يهرب)؛
- أن لديه أسرة؛
- أن لديه وظيفة؛
- أنه يمتلك منزلًا؛
- بأن لديه شخصية جيدة؛

أ- الحق في جلسة استماع خاصة بالاحتجاز السابق للمحاكمة

في بعض الحالات، قد يتم احتجاز موكلك من قبل الشرطة أو السلطات الحكومية الأخرى بدون جلسة استماع للمحكمة لتحديد ما إذا كان احتجازه قبل المحاكمة مناسبًا. ينتهك هذا الاحتجاز حقه في افتراض براءته حتى تثبت إدانته. إذا كان موكلك محتجزًا لأكثر من بضعة أيام دون جلسة استماع ما قبل المحاكمة، فيجب عليك طلب جلسة استماع في أقرب وقت ممكن. يجب أن يحصل موكلك على أقرب فرصة معقولة للمثول أمام القاضي وطلب الإفراج عنه بانتظار المحاكمة. يجب أن تكون هذه الفرصة في غضون أيام من القبض على موكلك حتى لا يُحتجز، إذا كان سيتم إطلاق سراحه، لفترة طويلة بغير ضرورة. في تلك الجلسة، يحق لموكلك أن تمثله وأن تقدم دليلاً على السبب وراء عدم جواء احتجازه انتظارًا المحاكمة، وأن تقدم الشهود، وأن تعترض على أدلة الحكومة من خلال استجواب الشهود الذين يشهدون نيابة عن الحكومة.

من المهم أن تعد قضية موكلك بشكل ملائم قبل جلسة استماع الاحتجاز السابق للمحاكمة. من أجل الوفاء بهذا الالتزام، يجب أن تعمل بسرعة كبيرة واجتهاد للتحضير لجلسة الاستماع في غضون فترة زمنية قصيرة، حيث إنه من واجبك أن يتم تحديد مسألة الإفراج عن موكلك في فترة ما قبل المحاكمة أو احتجازه في أسرع وقت ممكن. سوف تحتاج للوصول لموكلك. يجب عليك تقييم ما إن كان هنالك أدلة كافية تشير لارتكاب موكلك للجريمة؛ وفي غياب مثل هذا الدليل (في بعض الأنظمة القضائية تسمي "السبب المحتمل")، فإن موكلك لا يمكن احتجازه. ومن أجل أن تقوم بإجراء هذا التقييم، يجب أن يكون لك حق الوصول لملف القضية. ستحتاج أيضًا إلى الحصول على شهود محتملين قد يدعمون حججك لصالح إطلاق سراح موكلك لداخل المجتمع (على سبيل المثال، أنه لا يشكل تهديدًا أو أنه من غير المحتمل أن يهرب). يشمل الشهود المحتملون أفراد عائلة موكلك والمجتمع ورب عمله، وأي مهنيين ربما عملوا معه.

2- صحة ورخاء الموكل

لكل شخص الحق في أن يُعامل معاملة إنسانية، حتى لو كان متهم بارتكاب جريمة. الصعوبات الوحيدة التي يجب أن يواجهها موكلك إذا تم سجنه في انتظار المحاكمة هي تلك التي تنتج مباشرة عن حقيقة أنه حُرم من حريته قبل إدانته. من الناحية العملية، ستكون الصحة الجسدية والعقلية لموكلك في خطر. سوف يكون معزولًا عن أسرته وعن شبكات الدعم الأخرى، وقد يواجه إساءة معاملة من الحرس أو من السجناء الآخرين. لديك واجب تجاه حماية حقوق موكلك، ومن المتحمل أن تكون أن الشخص الوحيد الذي يمكنه منع سوء المعاملة وغيره من الانتهاكات.

لموكلك العديد من الحقوق المستقلة، والتي يجب عليك حمايتها، وهذه الحقوق تشمل:

- الحق في الأمان الشخصي، والتحرر من التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك الحبس الانفرادي المطول؛
- الحق في الاحتجاز بمعزل عن السجناء المدانين؛
- الحق في الاحتجاز بمعزل عن السجناء من الجنس الآخر؛
- في حال كان قاصرًا، الحق في الاحتجاز بمعزل عن السجناء البالغين؛
- الحق في أماكن ملائمة للمعيشة، بما في ذلك مرافق النوم والحمام؛
- الحق في ظروف عمل ملائمة؛
- الحق في مرافق ترفيهيه كافية؛
- الحق في الرعاية الطبية اللازمة؛
- الحق في الغذاء ذا قيمة غذائية، والذي تم إعداده بطريقة تضمن الحصول على أو الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية؛
- الحق في التحرر من التمييز بكافة أنواعه، بما في ذلك الحرية في ممارسة الدين؛
- شهود يمكنهم أن يشهدوا على حسن شخصيته (بما في ذلك من خلال تقديم شهادة أو إفادات خطية من شهود).

قد تحتاج أيضًا إلى الحصول على إفادات من الشهود الذين يعدون بالعمل "ككفلاء" أو ضامنين بأنه سيحضر إجراءات المحكمة المستقبلية. إذا لزم الأمر، يمكنك أيضًا أن تطلب من المحكمة تسجيله في علاج المخدرات أو الصحة العقلية أو العمل أو أي برنامج آخر.

قد تقرر المحكمة أنه يمكن الإفراج عن موكلك، ولكن فقط إذا تم فرض شروط معينة لضمان مثوله في المحاكمة. قد تتضمن هذه الشروط متطلبات أن يحضر موكلك اجتماعات معينة مع وكالات ما قبل المحاكمة، أو أن يقوم بإبلاغ الشرطة المحلية بشكل منتظم، أو أنه يدفع مبلغًا محددًا من الكفالة النقدية لضمان ظهوره في المستقبل في المحاكمة. في بعض الحالات، قد تقيد المحكمة تحركاته، أو تطلب منه الخضوع للمراقبة أو الحبس الجزئي لضمان مثوله في جميع إجراءات المحكمة.

من واجبك التأكد من فهم موكلك لكل هذه الشروط قبل إطلاق سراحه، ولزيادة فرص عدم إعادة القبض عليه. إذا كانت الكفالة مرتفعة للغاية بحيث لا يمكن لموكلك دفعها، أو إذا تم وضع عميلك تحت قيود غير مبررة، فإن حقه في عدم المعاقبة قبل أن تثبت إدانته سوف يتعرض للخطر. غالبًا ما يكون دفع الكفالة مستحيلاً للسجناء الفقراء. وإذا كانت المحكمة مقتنعة بأن شرطًا ماليًا كافيًا للتأكد من حضور عميلك لجلسات استماع السابقة للمحاكمة ومحاكمة، لكن عميلك ليس لديه الموارد المالية اللازمة لإرضاء المحكمة، فمن واجبك أن تجادل لخفض الكفالة، ولتأكيد أن عدم قدرة العميل على دفع الأموال المطلوبة ليس سببا كافيا لاعتقاله. يجب أن تجادل بأنه على الرغم من أن عميلك يفتقر إلى الموارد المالية، فمن غير المحتمل أن يهرب من انتظار المحاكمة وهو على استعداد للقاء السلطات في فترات مناسبة لإثبات أنه لا يزال ضمن اختصاص المحكمة.

- أعرض على موكلك أن تقوم بقراءة المستندات له. اطلب منه شرح المعلومات الواردة في المستندات التي يدعي أنه قرأها، حتى تتمكن من قياس مستوى فهمه.
- ضع في اعتبارك ما إذا كان هذا يثير أي كفاءة أو مسائل قانونية أخرى. (لمزيد من المعلومات، انظر الفصل 4).

أ- المساعدات الطبية والغذائية

قد يؤثر الدواء أو الغذاء فير الكافي على كفاءة وقدرة موكلك على التواصل معك. إذا كان موكلك محرومًا من الدواء أو الطعام الكافي، فيجب عليك تسجيل هذا الوضع أمام المحكمة، والذي قد يتضمن شكوى حول الظروف العامة لمرافق الاحتجاز.

ب- المعاملة القاسية، اللاإنسانية أو المهينة والتعذيب

إذا كان موكلك يتعرض لمعاملة غير إنسانية أو تعذيب، فإن خطوتك الأولى هي تحديد من لديه السلطة لمعالجة المشكلة والأدلة التي تحتاجها لمعالجة الأمر. عادة، ستشكو أولاً إلى سلطات السجن، ولكن يجب عليك التفكير بعناية فيما إن كان ذلك يعرض عميلك لخطر زيادة سوء المعاملة. قد يكون من المفيد التماس المساعدة من منظمات حقوق الإنسان المحلية، أو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو أمين المظالم، أو أي محكمة مختصة للإشراف على السجون. في الحالات العاجلة والخطيرة، يمكنك تقديم التماس إلى هيئات حقوق الإنسان الدولية لإصدار تدابير حماية "مرحلية" أو "مؤقتة" لمنع المزيد من سوء المعاملة. (يرجى الرجوع إلى الفصل 10 لمزيد من المعلومات حول الطعون المقدمة للهيئات الدولية). حتى عندما لا يكون بلدك طرفًا في أي من معاهدات حقوق الإنسان، يمكنك تقديم التماس إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب لإصدار بيان يناشد حكومتك حماية حقوق موكلك. أيضًا، يمكن أن يساعد إخبار وسائل الإعلام على كشف الانتهاكات ومنع المزيد من سوء المعاملة.

- الحق في التواصل مع الأسرة و/ أو الأصدقاء؛
- الحق في إجراء اتصالات سرية مع المحامي.

كل حق من هذه الحقوق مهم. إذا تم احتجاز موكلك يجب أن تجادل أن يتم احتجازه بشكل أو في مكان يكون فيه أقل تهديد على حقوقه. لسوء الحظ، قد يكون لديك القليل من التحكم في الشروط التي يواجهها موكلك. سجون العديد من الدول مزدحمة، وعفا عليها الزمن، وتعمل على ميزانيات صغيرة للغاية. غالبًا ما تكون الأوضاع في مراكز الشرطة، حيث يمكن احتجاز الأفراد لأيام أو أسابيع أو أشهر قبل نقلهم إلى السجون، أسوأ بكثير. قد يكون مسؤولو الشرطة أو السجن معاديين لموكلك ولديهم الدافع لجعل الأمور غير مريحة وغير محتملة قدر الإمكان لأسباب مختلفة. إذا تم انتهاك حقوق موكلك - سواء من قبل الشرطة أو مسؤولي السجن أو المعتقلين الآخرين، أو من خلال الإساءة النشطة أو الإهمال غير المقبول - يجب عليك اتخاذ إجراء.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا اعتقدت أن موكلي قد يواجه صعوبات في القراءة والكتابة؟

- من المهم التأكد في وقت مبكر من علاقتك بموكلك ما إذا كان متعلماً أو لا. في بعض البلدان، قد تكون الأمية شائعة جدًا لدرجة أن موكلك يعترف بسهولة بعدم قدرته على القراءة أو الكتابة. في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، قد يشعر الموكل بالخجل الشديد أو الخزي بسبب الأمية. كن لطيفًا في نهجك، وعندما تشك في أن موكلك قد يبالغ في مهاراته في القراءة، اتخذ تدابير تسمح لك بتقييم قدرته على فهم المستندات المكتوبة. هذا مهم بشكل خاص في الحالات التي يُزعم فيها أن موكلك قد وقع على اعتراف.

هذه الحالة، يجب أن تكون مستعدًا لتقديم أدلة إلى المحكمة أو مصلحة السجون حول الخطر الذي يواجهه موكلك وأن تكون مستعدًا للدفاع عن ظروف الاحتجاز البديلة الأكثر ملاءمة.

في بعض الحالات - على سبيل المثال، إذا كان موكلك عرضة لخطر الانتقام من السجناء الآخرين أو الحراس أو ضباط الشرطة، فقد يكون من الضروري وضعه في الحجز الوقائي. في

الفصل الرابع (4):

التحقيق والإعداد السابق للمحاكمة

1 – مقدمة

أحد أهم التزاماتك الأساسية كمحامي في قضية إعدام هو التحقيق في وقائع الجريمة المزعومة وخلفية المتهم. من المرجح أن يخسر المحامون الذين يفشلون في إجراء تحقيق دقيق عند المحاكمة، ومن المرجح أن يحكم على موكليهم بالإعدام. كما نوضح بمزيد من التفصيل أدناه، يكشف التحقيق بشكل متكرر عن نقاط ضعف في قضية الادعاء ويتيح لمحامي الدفاع تقديم دفاع رابح في المحاكمة. يُعد التحقيق أمرًا بالغ الأهمية أيضًا عندما تسعى إلى تجنب عقوبة الإعدام، حيث ستحتاج إلى جمع أدلة تخفيف قبل المحاكمة بوقت طويل حيث ستساعدك تلك الأدلة في إقناع القاضي أو هيئة المحلفين بالإبقاء على حياة موكلك. أخيرًا، سيكون التحقيق ضروريًا لتحديد ما إذا كان موكلك غير مؤهل لتوقيع عقوبة الإعدام عليه - وهي إمكانية سنشرحها لاحقًا في هذا الفصل.

جعلت التطورات القانونية في العديد من البلدان على مدى العقد الماضي من التحقيق في أهلية عقوبة الإعدام لموكلك والظروف الشخصية أكثر أهمية من أي وقت مضى. تم تقييد استخدام عقوبة الإعدام تدريجياً في جميع أنحاء العالم، وأصبح عدد من فئات الأشخاص غير مؤهلين لتوقيع أحكام الإعدام عليهم، بما في ذلك الأشخاص المختلين عقليا والنساء الحوامل والأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في وقت ارتكاب الجريمة. قد يكون الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات أو إعاقات عقلية غير مؤهلين للإعدام. وحتى عندما يكون الشخص مؤهلاً لتلقي عقوبة الإعدام، فقد أدركت المحاكم في العديد من البلدان أنه يجب على القضاة والمحلفين مراعاة الظروف الفردية لذلك الشخص بالتفصيل قبل أن يقرروا أنه مذنب بما فيه الكفاية ليحكم عليه بالإعدام. تخلق هذه الاتجاهات فرصًا جديدة لك للدفع بأن عقوبة الإعدام غير مسموح بها أو لا مبرر لها في قضية موكلك ولحث المحكمة على إظهار تعاطف تجاهه. لكنها أيضًا تنشئ التزامًا من جانبك بإجراء تحقيق دقيق حتى تتمكن من الاستفادة الكاملة من هذه الفرص.

♦ التغلب على العوائق

- أعتقد أن موكلي يكذب علي، فماذا يجب أن أفعل؟

- أحيانًا يخبر الموكلون محاميهم بأقل من الحقيقة الكاملة. بدلاً من الشعور بالإهانة، غالبًا ما يكون من الأفضل التفكير في دوافعهم. أولاً، لا تفترض أن موكلك كذب عن قصد، فقد يكون هناك سوء فهم بسيط. وحتى لو كذب عن قصد، فربما لم يكن لديه نية خبيثة. ربما كذب لحماية شخص آخر، أو لتجنب الإحراج. يستغرق الموكلون بعض الوقت ليثقوا بمحاميهم، وفي بعض الأحيان يكذب الموكلون عندما لا يثقون في استعداد المحامي للعمل الجاد نيابة عنهم. يعتقد العديد من الموكلين أن محاميهم لن يساعدهم إلا إذا كانوا أبرياء.
- إذا كنت تعتقد أن موكلك كذب بشأن شيء ذات صلة بقضيته، فاطلب توضيحًا دون أن يبدو ذلك اتهامًا. قبل طرح سؤالك، اشرح له أن ذلك مهم لقضيته، وأكد له أنك ستواصل القتال من أجله بغض النظر عما يقوله لك. عبر عن تعاطفك مع موقفه (على سبيل المثال، أخبره أنك تعلم أنه ليس من السهل أن تكون صريحًا تمامًا بالمعلومات التي تسبب له الألم والحزن).

- هذا يؤكد على أهمية بناء علاقة قبل أن تسأل موكلك عن حقائق قضيته. من الناحية المثالية، يجب أن تجتمع مع موكلك في عدد من المناسبات قبل أن تطرح أسئلة حساسة حول دوره المحتمل في أي جريمة يُتهم بارتكابها. قم ببناء علاقة من خلال التعرف عليه، والدردشة معه حول عائلته وعمله وهواياته. قم ببناء الثقة من خلال أخذ الوقت لشرح ما يمكن أن يتوقعه بشأن الإجراءات في قضيته.

إن التحقيق وتقديم أدلة التخفيف عنصرا حاسما في عمل الدفاع في قضايا الإعدام. ويتيح لمحامي الدفاع فرصة لتزويد المحكمة بالأدلة التي يمكن موازنتها في مقابلة عوامل التشديد. يمكنك تسهيل عملية جمع المعلومات من خلال تطوير علاقة ثقة مع موكلك. هذا مهم بشكل خاص إذا كنت تمارس المحاماة في ولاية قضائية لا يسمح لك فيها بإجراء مقابلة مع شهود الادعاء. تتضمن أدلة التخفيف عادة أي معلومات عن شخصية المتهم وسجله قد يكون مفيدًا في إقناع المحكمة بأنه لا يجب الحكم على المتهم بالإعدام. يمكن أن يشمل ذلك أدلة على "اندفاع المدعى عليه، وضعف الحكم، والشباب والانطباعية، وضعف أو تأخر عقلي ونموي، وتاريخ الاعتداء الجنسي والبدني في مرحلة الطفولة، وإدمان المخدرات، وقابلية الإدارة في السجن." غالبًا ما يتردد المتهمون في الكشف عن معلومات معينة لمحاميهم، حتى لو كان من الممكن استخدامها كدليل تخفيف. على سبيل المثال، قد يكون المتهم دفاعيًا أو خجلًا عندما يتعلق الأمر بالإساءة العقلية أو الجسدية من قبل أفراد الأسرة. ومع ذلك، فإن العديد من المتهمين سيكشفون عن معلومات مؤلمة رداً على جهود محاميهم المستمرة لبناء علاقات ذات مغزى معهم.

2- عما يبحث المحقق؟

عند التحقيق في قضية إعدام، فإنك تبحث عن حقائق ذات صلة ليس فقط بمدي لوم موكلك عن جريمة معينة، ولكن أيضًا فيما إذا كان ينبغي الحكم عليه بالإعدام من عدمه في حالة إدانته. وبالتالي، يجب عليك التحقق في كل من المجالات التالية:

أ- الجريمة

1. التعرف على شهود الادعاء والتحقيق معهم

عند التحقيق في وقائع الجريمة، يجب عليك فحص الشهود المحتمل الاستعانة بهم من قبل الادعاء إلى أقصى حد تسمح به ولايتك القانونية، وإجراء مقابلات معهم إن أمكن. استفسر عن خلفياتهم وعلاقتهم بالمتهم. بعض الموضوعات التي يجب أن يتناولها تحقيقك تتضمن:

- هل شاهدوا الجريمة بالفعل، أم أن شهادتهم تستند فقط إلى الإشاعات؟
- كيف تمكنوا من ملاحظة ما يحدث، وهل هناك أسباب للتشكيك في إمكانية الاعتماد على ملاحظاتهم؟ على سبيل المثال، هل كانوا مخمورين أم أن ظروف الإضاءة أو الرؤية كانت ضعيفة؟
- هل يمكن انحيازهم ضد المدعى عليه؟ على سبيل المثال، قد يكون لدى الشهود الذين كانوا متورطين في الجريمة دافع قوي بشكل خاص لإلقاء اللوم على الآخرين لتجنب المسؤولية.
- هل ضغطت عليهم الشرطة أو أفراد آخرون للإدلاء ببيان معين؟
- هل كان لديهم دافع لتلفيق شهادتهم؟ على سبيل المثال، هل عُرضت عليهم عقوبة أخف أو اتفقت على الإقرار بالذنب مقابل تقديم معلومات "مفيدة"؟ هل كانت هناك خلافات في الماضي بينهم وبين المتهم؟

2. التعرف على شهود الدفاع والتحقيق معهم

يجب عليك أيضًا البحث عن شهود إضافيين، بما في ذلك الخبراء، للطعن في رواية الادعاء عن الأحداث وتأكيد رواية المدعى عليه. على سبيل المثال، إذا ادعى موكلك أنه تصرف دفاعًا عن النفس، فيجب عليك تحديد ما إذا كان هناك شهود يمكنهم أن يشهدوا على السلوك العدواني لمن هاجمه. إذا كان موكلك يدعي أن لديه دفع بالتغيب عن مكان الجريمة، فمن الضروري تحديد مكان الشهود الذين يمكنهم تأكيد تغيبه وإجراء مقابلة معهم لتقييم قوة الدفاع عن

طريق الدفع بالتغيب. إذا كانت أدلة عن الشخصية مقبولة في نطاق ولايتك القانونية وتعتقد أن تقديم مثل هذه الأدلة سيكون مفيدًا، فيجب عليك محاولة تحديد والتعرف على شهود يمكنهم الشهادة على حسن الشخصية. ضع في اعتبارك أنه يجب استخدام أدلة الشخصية بحذر شديد. في بعض الولايات القانونية، تقديم أدلة على حسن شخصية المدعى عليه يسمح للادعاء بالرد عن طريق تقديم أدلة شخصية سلبية. عند مقابلة الشهود الذين لا يتحدثون لغتك، ضع في اعتبارك المبادئ التي نناقشها في الفصل 2 حول العمل مع المترجمين.

♦ التغلب على العوائق

ـ كيف أعرف أي شهود يفترض أن أتحدث إليهم إذا لم تحدد تقارير الشرطة أي شهود عيان؟؟

- أولاً، يجب عليك التحدث إلى موكلك. قد يعرف موكلك ما إذا كان أي شخص شهد الحادث الذي أدى إلى اعتقاله. يمكنه أيضًا تقديم معلومات مهمة بشأن التحيزات المحتملة للشهود الذين من المحتمل أن يتم استدعاءهم من قبل النيابة.
- حيثما كان ذلك ممكنًا، يجب عليك أيضًا زيارة مسرح الجريمة ومحاولة العثور على أي شخص قد يتردد على المنطقة. اطلب المساعدة في تحديد مكان الشهود من قادة المجتمع مثل رؤساء القرى والزعماء الدينيين وغيرهم. يمكن لأفراد العائلة والأصدقاء أيضًا تقديم معلومات مفيدة حول الدفاعات المحتملة للجريمة، بالإضافة إلى أدلة التخفيف ذات الصلة بالحكم.

3. استخدام أدلة الطب الشرعي

في كثير من الأحيان، تتم إدانة المتهمين بناءً على أدلة جنائية معيبة أو شهادة "خبير" مشكوك فيها. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تم عكس الإدانات بسبب عدم موثوقية الأدلة الأساسية، مثل مقارنات الشعر وعلامات العض أو تنبؤات "الخبراء" لاحتمال أن يقتل المدعى عليه مرة أخرى، بناءً على مراجعة ملف القضية أو مقابلة موجزة مع المتهم. في السودان، تم الحصول على إدانات بناء على آثار أقدام يفترض أنها تتطابق مع آثار أقدام المتهمين.

لتجنب مثل هذه الإدانات المترنحة، يجب عليك محاولة الحصول على أدلة النيابة أو مسؤولي إنفاذ القانون أو الطعن فيها. إذا كان الادعاء يسعى لتقديم أدلة الطب الشرعي، يجب عليك التحقيق في مؤهلات الخبراء الذين سيعتمد عليهم الادعاء في المحاكمة. هل تم تدريبهم بشكل صحيح لتقييم الأدلة؟ بالإضافة إلى ذلك، يجب عليك تحديد ما إذا كان الدليل قد تم اختباره بشكل صحيح باستخدام أفضل التقنيات المتاحة أو ما إذا كان من الممكن إجراء المزيد من اختبارات الطب الشرعي. قد تكون قادرًا على القول بأن أوجه القصور في الحفظ أو الاختبار تجعل أدلة النيابة غير موثوقة.

4. سبب الوفاة

في قضايا القتل، يجب أن تحاول الحصول على تقرير التشريح الخاص بالضحية حتى تتمكن من تحليل سبب الوفاة. قد يكشف هذا عن معلومات مهمة، ربما تكون الضحية قد ماتت لأسباب طبيعية. انتبه جيدًا للتفاصيل مثل مكان الجروح. فعندما يقدم شهود الادعاء رواياتهم عن الحادث الذي أدى إلى الوفاة، قد تتمكن من تحديهم في الاستجواب من خلال الإشارة إلى التناقضات بين قصصهم وتقرير تشريح الجثة. قد تساعدك هذه المعلومات أيضًا في إعداد مرافعتك الختامية. أخيرًا، يجب عليك التحقق من أوراق اعتماد الشخص الذي أجرى فحص التشريح حيث قد تكون هناك أسباب يمكن من خلالها مهاجمة مصداقية استنتاجاته.

قصة نجاح

استخدام التقارير الطبية لتحدي نظرية الادعاء في غينيا

- في قضية تتعلق بسبعة ضباط شرطة متهمين بضرب لص حتى الموت، استخدمت التقارير الطبية للطعن بنجاح في نظرية الادعاء في القضية. عندما تم نقل

الضحية إلى المستشفى، فشل الأطباء في تحديد سبب الوفاة. كان إغفالهم مهمًا بشكل خاص في هذه الحالة، حيث أشارت أدلة أخرى إلى أن الضحية يعاني من مرض موجود مسبقًا.

- في ظل عدم وجود أي رأي خبير من قبل طبيب شرعي، جادلت بأن الادعاء لم يستطع إثبات أن ضباط الشرطة كانوا مسؤولين عن وفاة الضحية. طلبت من المحكمة أن تأمر بإخراج جثة الضحية حتى يمكن فحصها بشكل صحيح من قبل خبير مناسب. بالنظر إلى عدم وجود وسيلة يمكن من خلالها تنفيذ ذلك، أقنعت المحكمة بحجتي. وبُرئت ساحة اثنين من المتهمين على الفور، وحُكم على أربعة بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة سنتين، وحُكم على الضابط القائد بالسجن لمدة 15 سنة.

- لابيلا ميشيل سونومو، الرئيسة أفوكاتس سان فرونتير غيني

♦ التغلب على العوائق

- يعيش الشهود بعيدًا جدًا عن المكان الذي أعيش فيه وأمارس القانون، وليس لدي وسيلة مواصلات. كيف يمكنني تحديد مكانهم والالتقاء بهم؟

- في حالة عدم توفر وسائل النقل العام، يمكنك أن تطلب من أفراد أسرة موكلك وأصدقائه، بالإضافة إلى قادة المجتمع المحلي مثل رؤساء القرى والزعماء الدينيين، المساعدة في جمع الشهود في مكان يسهل عليك الوصول إليه.
- يجب عليك أيضًا الاستفادة الكاملة من الموارد المحتملة المتاحة من خلال المنظمات غير الحكومية وجمعيات المساعدة القانونية وكليات الحقوق. قد يرغب طلاب القانون والعيادات القانونية، على سبيل المثال، في مساعدتك في تحقيقك مقابل الإشراف أو التدريب. في ملاوي، ساعد طلاب القانون في إجراء مقابلات مع أفراد الأسرة وشهود التخفيف الآخرين في القرى النائية، وساعدوا في تعقب ملفات القضايا الحرجة.
- في حال كانت المقابلات الشخصية غير ممكنة، يمكنك محاولة إجراء مقابلة مع الشهود عن طريق الهاتف.

ب- الأحداث المحيطة بالاعتقال

كثيراً ما يدلي الأفراد المتهمون بارتكاب جرائم بأقوال للشرطة عند القبض عليهم. إن وظيفتك هي تحديد ما إذا كانت أقوال موكلك قد تم الإدلاء بها بحرية وطواعية، وبما يتوافق مع القوانين المعمول بها، بما في ذلك الأحكام الدستورية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كن على استعداد للطعن في الأدلة "الملطخة" لأنه تم الحصول عليها في انتهاك لحقوق المدعى عليه. في الولايات المتحدة، تخضع مثل هذه الأدلة لقاعدة الاستبعاد، مما يعني أنه لا يمكن استخدامها في المحاكمة. في أوروبا، يتم استخدام آليات مختلفة. على سبيل المثال في ألمانيا، ليست قاعدة الاستبعاد تلقائية، ولكن قد يتم استبعاد عناصر الأدلة إذا تم الحصول عليها في انتهاك لحقوق الإنسان التي يحميها الدستور.

كن متيقظًا بشكل خاص لاحتمال أن تكون أقوال موكلك قد انتزعت بالإكراه أو بدون التطوع التام. إذا وقع موكلك على أقوال، فتأكد من أنه يعرف بالفعل ما يقال. هل تم منحه الوقت لقراءة هذه الأقوال؟ هل حصل على تعليم كافٍ لفهمه بصدق؟ هل كانت بلغته الأم؟

إذا كان المدعى عليه يعاني من إعاقة عقلية أو ضعف آخر، فقد يكون عرضة لتأثير الآخرين وربما يكون أكثر اعترافًا بارتكاب جريمة. حيث تظهر الدراسات أن الأفراد ذوي الإعاقة الذهنية عرضة بشكل خاص لإعطاء اعترافات كاذبة. قد لا يفهم هؤلاء الأفراد حقهم في عدم الإجابة على الأسئلة أو طلب محام. يمكن للشرطة أن تقودهم بسهولة في كل خطوة من الجريمة واقتراح إجابات من شأنها أن تورطهم بالجريمة. قد تكشف مراجعة نصوص مقابلات الشرطة أن موكلك كان ببساطة يكرر المعلومات التي قدمتها له الشرطة.

وقد يكون انتزاع الاعتراف منتزعاً بالإكراه. قد يشمل ذلك الإساءة الجسدية أو الضغط الشديد أو التهديدات. إذا كنت تشك في أن موكلك تعرض لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، فقد تحتاج إلى طلب فحص طبي للمساعدة في إثبات تعرضه للضرب أو التعذيب. يمكن أن يكون المتهم أيضًا في حالة ضعف وغير قادر على مقاومة ضغوط الشرطة إذا حرم من الطعام أو كان بحاجة إلى الدواء، أو ربما كان يخشى على سلامته أو سلامة عائلته. الأقوال المأخوذة في ظل هذه الظروف ليست طوعية ويجب الاعتراض عليها.

ت- دفاعات تأكيد محتملة

بصفتك محاميًا للدفاع، لديك التزام بالتحقيق في أي دفاعات محتملة قد تكون لموكلك ضد ارتكاب جريمة. قد تشمل دفاعات المسؤولية، الدفاع عن النفس أو الجنون أو تقلص القدرة أو التسمم.

بشكل عام، يحق للشخص الذي يخشى على سلامته أو سلامة شخص آخر أن يستخدم القوة ضد المعتدي. إذا ادعى موكلك أنه قتل دفاعًا عن نفسه، فيجب أن تحاول إثبات أن خوفه من الضحية كان معقولًا. راجع بعناية مع موكلك لماذا أعتقد أنه في خطر. في المقابل، حاول العثور على شهود يمكنهم التحقق من روايته. قد تتمكن أيضًا من تقديم دليل على أن الضحية كانت تتمتع بسمعة تتسم بالعنف، مما سيساعد على إثبات أن خوف المدعى عليه مبرر.

قصة نجاح

- كسب القضية من خلال التحقيق

- في إحدى قضايا القتل في ملاوي، تمكن الفريق القانوني من إثبات ادعاء موكله بالدفاع عن النفس من خلال التحقيق. لم يشر أي من تقارير الشرطة إلى أن المدعى عليه تصرف دفاعا عن النفس ولم يتم تضمين هذه المعلومات في محضر المدعى عليه للشرطة. ومع ذلك، أصر المتهم على أنه تعرض للهجوم من قبل "الضحية" المزعومة. أقسم أنه عندما تم القبض عليه، كان مصابًا بطعنات في الجزء الخلفي من رأسه وذراعه. وأنه أطلع محاميه على الندوب.
- مسلحين بهذه المعلومات، تعقب محاموه ضابط الشرطة الذي القى القبض عليه. عرف أحد المساعدين القانونيين من المنطقة ضابط الشرطة وحدد موقعه عند حاجز طريق. عند المقابلة، أكد ضابط الشرطة أن المدعى عليه كان يعاني من جروح خطيرة وعميقة عند إلقاء القبض عليه.
- أثناء المحاكمة، تم إجبار ضابط الشرطة على قول الحقيقة حول جروح المتهم. وشهد المدعى عليه أيضا في دفاعه عن نفسه. بعد سماع جميع الأدلة، برأت المحكمة المدعى عليه من جميع التهم.

تختلف متطلبات الدفاع عن طريق ادعاء "الجنون"، التي تسمى أحيانًا الدفاع عن طريق ادعاء "الاضطراب العقلي"، بحسب الولاية القانونية. ومع ذلك، بشكل عام يجب أن يثبت المحامي ليس فقط أن موكله كان مريضًا عقليًا، ولكن أنه في وقت الجريمة كان المتهم غير قادر على التمييز بين الصواب والخطأ أو غير قادر على التحكم في سلوكه. حتى لو لم يكن المتهم يعاني من مرض عقلي دائم، فقد يكون أنه متوهمًا بشكل مؤقت، أو أنه قد يكون تصرف تحت تأثير مادة مسكرة تم تعريضه لها بشكل لا إرادي.

في حين أن الدفاع الناجح عن طريق ادعاء الجنون نادر إلى حد ما، فقد تتمكن أيضًا من المجادلة بأن المدعى عليه ارتكب الجريمة في حالة عدم الاتزان العقلي (نقص الأهلية). عادة لا يشكل ذلك دفاعًا كاملاً، ولكن يمكن استخدامه كعامل لتخفيف الحكم. إذا قُدمت بشكل مقنع، قد يتم تخفيض التهم إلى جريمة أقل أو قد تكون العقوبة أكثر تساهلاً.

يجب عليك التحقيق في عدد من الطرق الممكنة التي قد تكون تقلصت فيها أهلية موكلك في وقت ارتكاب الجريمة. يمكن أن يؤثر المرض العقلي أو الإعاقات العقلية على حكم الموكل وسلوكه، حتى عندما لا يفي ذلك بالتعريف القانوني لـ "الجنون".

السكر هو عامل مهم آخر قد يؤدي إلى تخفيف العقوبة في بعض الولايات القضائية. أخيرًا، قد تكون قادرًا على المجادلة بأن موكلك كان أقل مسؤولية عن أفعاله لأنه تم استفزازه أو تحت ضغط شديد أو تحت عاطفة قوية أو يأس في وقت الجريمة.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا كان أصدقاء أو أسرة الشاهد لا يريدون مني مقابلة الشاهد بمفردي؟

- مقابلة كل شاهد على حدة هي أفضل ممارسة لضمان عدم تشويه شهادتهم بآراء الآخرين داخل أسرتهم أو مجتمعهم. هذا مهم بشكل خاص عندما يقيم الضحية المزعومة في نفس المجتمع، وعندما يعيش الشهود في منطقة ريفية أو قرية حيث أثارت الشائعات حول الحادث نسخة مقبولة من الحقيقة التي قد لا تتوافق مع الحقائق. ومع ذلك، يقاوم الشهود أحيانًا إجراء مقابلات معهم بصرف النظر عن الأصدقاء المقربين وأفراد الأسرة. في هذه الحالات، حاول التعرف على مخاوفهم وخاطبها. على سبيل المثال، في بعض الثقافات قد يكون من غير المناسب أن يكون الرجل وحيدًا مع امرأة ليست زوجته أو من أقاربه. في مثل هذه الحالات، سيكون من المفيد التأكد من أن فريق التحقيق الخاص بك يضم أعضاء من كلا الجنسين.
- إذا كان حضور الآخرين أثناء المقابلة أمرًا لا مفر منه، فحاول الحد من عدد الأشخاص، خاصةً إذا كان وجودهم قد يجعل الشاهد غير مرتاح أو أقل صراحةً. أيضا، اطلب من الحاضرين عدم الإجابة نيابة عن الشهود، أو الإدلاء بأية تعليقات من شأنها التأثير على شهادتهم.

ث- الجرائم المتوقعة

في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي الإدانة في الجريمة الأصلية، مثل الاغتصاب أو السرقة، إلى عقوبة الإعدام. تمتد مسؤوليتك كمحام للدفاع إلى التحقيق في الحقائق المتعلقة بتلك الجريمة الأصلية.

ج- التاريخ الجنائي وسوء السلوك السابق

إذا كان للمدعى عليه تاريخ إجرامي، فقد تسعى النيابة إلى تقديم أدلة على إداناته السابقة لدعم حكم الإعدام. يجب عليك التحقيق في تلك الجرائم السابقة والاستعداد للطعن في قبولهم. إذا تم قبولهم يجب أن تكون قادرًا على شرح سلوك موكلك ودحض حجج الادعاء بأن التاريخ الإجرامي لموكلك يعني أنه غير قادر على التحسن أو تغيير أخلاقه.

ح- الأهلية لعقوبة الإعدام

يجب أن يضمن تحقيقك أن موكلك لا ينتمي إلى أي فئة تجعله غير مؤهل لعقوبة الإعدام. على سبيل المثال، الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا غير مؤهلين لعقوبة الإعدام. في العديد من الثقافات، لا يملك الأفراد شهادات ميلاد وقد لا يعرفون سنهم. قد يتطلب تحديد عمر موكلك التحدث مع والديه وإخوته ومعلميه وغيرهم ممن يمكنهم تذكر شهر وسنة ميلاده بالنسبة لأحداث أخرى، مثل الجفاف الشديد بشكل خاص، أو انتخاب زعيم، أو الوفاة شخصية بارزة. لمزيد من المعلومات، انظر الفصل 5.

قد يجادل المحامي أيضًا بأن حالات مثل الحمل أو الشيخوخة يجب أن تجعل الموكل غير مؤهل لحكم الإعدام. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تحظر فرض عقوبة الإعدام على مثل هؤلاء الأشخاص.

خ- لدلة التخفيف

يتم تقديم أدلة التخفيف لإضفاء الطابع الإنساني على المدعى عليه وشرح سلوكه أمام هيئة المحلفين أو القاضي. من خلال تقديم مثل هذه الأدلة، ليس هدفك هو تبرير جريمة موكلك، بل إثارة التعاطف نحوه، لإظهار أنه أقل إدانة ويستحق عقوبة مخففة. يمكن أن تتضمن الأدلة المخففة أي جانب من جوانب شخصية المدعى عليه أو خلفيته التي تتطلب عقوبة أقل من الإعدام، مثل ضعفه

العقلي، وقدرته على التوبة، وعدم وجود خطورة مستقبلية، والأفعال أو الصفات الإيجابية.

نظرًا لأنه جزء مهم من دفاع في قضايا الإعدام، يتناول الفصل 8 استخدام وتقديم أدلة التخفيف بمزيد من التفصيل.

3- عملية التحقيق

أ- متي يجب أن يبدأ التحقيق؟

يجب أن تبدأ تحقيقك بأسرع وقت ممكن. بشكل مثالي، يجب أن يبدأ بفترة قصيرة بعد إلقاء القبض على المتهم. يمكن أن تفقد بعض الأدلة قيمتها في حالة تأخير التحقيق.

قصة نجاح

- قضية شابير زايب (باكستان)

- كان شابير زايب مواطنًا مزدوج الجنسية (بريطانيًا باكستانيًا) متهمًا بقتل زوجته في عام 2009. وقد قُتلت زوجة شابير أثناء غزو منزلي من قبل عصابة إجرامية (تُعرف باسم "دكوتي" في باكستان). دخل اللصوص منزلهم، وربطوا شابير وعائلته، وعندما رفضت زوجته التزام الهدوء، أطلقوا على رأسها الرصاص وأردوها قتيله. بعد الحادثة بوقتٍ قصير، بدلت حماة شابير أقوالها الأولية للشرطة (بناء على طلب أبنائها)، وأتهمت شابير بإطلاق النار على زوجته.
- بصفته مواطنًا مزدوجً الجنسية، اعتبر شابير ثريًا جدًا في قريته، ومثل معظم الرعايا الأجانب من أصل باكستاني الذين ليس لديهم علاقات قوية مع المجتمع أو الشرطة، كان الهدف الرئيسي للابتزاز. من خلال توريط شابير في مقتل زوجته، سعى أقارب زوجته للسيطرة على ممتلكاته.
- من خلال التحقيق النشط في القضية ومقابلة على كل شخص مرتبط بها، تمكنا من ممارسة ضغط كبير على المشتكي. مع كل رحلة قام بها محققونا إلى قريته، عُرف أن فريق دفاع شابير يطرح أسئلة. سرعان ما أصبح شهود الادعاء متوترين للغاية بشأن الحقيقة التي تظهر أنهم اختاروا سحب أقوالهم التي تتهم شابير بالقتل وتسوية القضية بموجب الشريعة الإسلامية.
- توضح هذه القضية كيف يمكن للتحقيق الدقيق أن يعكس ديناميكيات السلطة لصالح المدعى عليه ويؤدي في النهاية إلى تبرئته.

ساره بلال، مدير مشروع العدالة الباكستاني.

يجب عليك أيضًا البدء فورًا في جمع أدلة التخفيف المتعلقة بخلفية المتهم. في الولايات القانونية التي يمكن فيها للنيابة أن تختار عدم السعي لعقوبة الإعدام، يمكن أن تساعد هذه الأدلة في إقناع النيابة بأن عقوبة الإعدام ليست مبررة.

ب- من المسؤول عن التحقيق؟

في دول القانون العام، يكون محامي الدفاع أو فريق الدفاع مسؤولاً عن إجراء تحقيق دقيق في كل من الجريمة وظروف المدعى عليه. على المحامي واجب التحقيق المستقل في الوقائع التي قدمها كل من الموكل والنيابة والشرطة.

على النقيض من ذلك، في ظل نظام التحقيق، المستخدم في العديد من ولايات القانون المدني، فإن واجب التحقيق يُعطى في المقام الأول لموظف قضائي. ولكن هذا لا يعني أن محامي الدفاع يعفى من مسؤولية المشاركة في التحقيق. تنطبق مسؤوليتك كمحامي دفاع للتحقيق بغض النظر عن طبيعة القانون المدني أو القانون العام لنظامك القضائي.

على سبيل المثال، في فرنسا، على الرغم من أن النظام الجنائي يعتمد على اتجاه التحقيق بواسطة قاضي مرشد، يمكن للمدعى عليه جمع الأدلة ومطالبة القاضي بالتحقيق في النقاط التي تخدم مصلحته. لذلك يجب على محامي الدفاع مراجعة الملف أثناء التحقيق الأولي والسؤال عن أي تحقيقات يرى أنها في صالح

المتهم. يجب على القاضي تلبية طلب المحامي، ورفض القيام بذلك هو سبب للطعن.

إذا كنت محاميًا تمارس المحاماة في بلد فقير الموارد، فقد تحتاج إلى البحث عن طرق مبتكرة للتحقيق في حالة. على سبيل المثال، في بعض البلدان، يساعد المساعدين القانونيين المدربين بشكل صحيح في العديد من المهام اللازمة لإعداد القضية، مثل مقابلة المتهمين وتعقب شهود الدفاع، وأفراد الأسرة، والجيران، وحتى الضحايا.

ت- مصادر المعلومات

1- دور الموكل في التحقيق

من المرجح أن يكون موكلك هو نقطة البداية في تحقيقك وقد يساعدك في تحديد شهود ومصادر إضافية لأدلة البراءة أو أدلة التخفيف.

كما هو موضح في الفصل 2، ستحتاج إلى تطوير علاقة ثقة مع الموكل. يمكن أن يكون تطوير العلاقة مع الموكل في قضية يواجه فيها حكم الإعدام أمرًا صعبًا. قد يكون من الصعب بشكل خاص جمع معلومات تخفيف محتملة من الموكل. يعاني العديد من المتهمين في قضايا الإعدام من القلق والاكتئاب والأمراض العقلية واضطرابات الشخصية أو الإعاقة الإدراكية التي تعوق التواصل والثقة. قد تبدو الاضطرابات النفسية، على سبيل المثال، محرجة بالنسبة له - قد يكون مترددًا في مشاركة المعلومات التي تجعله يبدو "مجنونًا".

قد يكون الموكلين مترددين حين يأتي الأمر لتبادل المعلومات حول الطفولة أو إساءة الزوج. قد تضطر إلى مقابلة موكل عدة مرات قبل أن يشعر بالراحة في مشاركة بعض المعلومات التي يمكن أن تشكل دليلاً مُخففًا. نظرًا لأن موكلك قد يكون مترددًا في إعطائك المعلومات طواعية، يجب ألا تعتمد عليه للتطوع في أدلة إساءة المعاملة السابقة، ولكن بدلاً من ذلك يجب أن تطرح عليه عددًا من الأسئلة الواقعية التي ستساعدك في تحديد بعض مواضيع التخفيف الخاصة بك. كن منتبهًا لقرائن الإعاقات الذهنية، مثل عندما يبدو أن العميل يعاني من سوء فهم وضعه أو يواجه صعوبة في توصيل التفاصيل. ***

نصيحة عملية

- **الكشف عن العاهات العقلية**

➢ كيف يمكنك معرفة ما إذا كان موكلك يعاني من مرض عقلي؟ ستختلف الأسئلة التي تطرحها، اعتمادًا على السياق الثقافي والمستوى التعليمي لموكلك. فيما يلي بعض الأسئلة التي وجدها المحامون مفيدة لطرح موكليهم:

1- هل سبق له أن تعرض لإصابة في الرأس؟
2- هل سبق له أن تعرض لحادث؟
3- هل سبق له أن فقد الوعي؟
4- هل سبق له أنه تم نقله إلى مستشفى؟
5- هل سبق له أن رأي معالج تقليدي لأي سبب؟
6- هل سبق أن وصفت له علاجات تقليدية لمرض من أي نوع؟
7- هل عانى من نوبات صرع؟
8- هل مر بفترات فقد خلالها إحساسه بالوقت و"أستيقظ" في وقت لاحق؟
9- هل سبق له وأن شعر بغضب لا يمكن تفسيره؟
10- هل سبق له أن شعر بأنه ممسوس أو "مسحور"؟
11- هل يعاني أي من أفراد عائلته من مشكلات عقلية؟
12- هل سبق أن وصفت له أدوية لعلاج أي نوع من المشكلات العقلية؟

احذر من الاعتماد فقط على المعلومات التي يقدمها موكلك. يجب عليك التحقيق في جميع الحقائق بشكل مستقل عما يخبرك به المدعى عليه. حتى إذا كان المدعى عليه يريد الإقرار بالذنب، يجب عليك إجراء تحقيق دقيق. بدون مثل هذا التحقيق، لا يمكنك التأكد من أنه مؤهل وقادر على اتخاذ قرار مستنير بشأن قضيته.

علاوة على ذلك، يجب ألا تعتمد حصريًا على الموكل للكشف عن الحقائق ذات الصلة بدفوع الإثبات أو أدلة التخفيف. قد يكون

مترددًا في التطوع بمعلومات من المحتمل أن تكون محرجة، أيضًا، قد لا يفهم لماذا تؤثر بعض جوانب تاريخه الشخصي على الحكم. أو قد لا يتذكر أو يتمكن من شرح بعض الأحداث المهمة. قد يكون لدى الأشخاص الذين عانوا من إصابة شديدة في الرأس ذاكرة صغيرة عن الإصابة. قد لا يتمكن الموكل ذو القدرة العقلية المحدودة من توصيل قصة حياته إلى المحامي. ضع في اعتبارك أيضًا أن الموكل قد يتظاهر بفهم الأشياء عندما لا يفهمها. بسبب هذه القيود، من المحتمل أن تضطر إلى البحث عن إجابات لبعض الأسئلة حول تاريخ موكلك من أفراد العائلة أو المدرسة والسجلات الطبية أو الأشخاص الذين يعرفونه ويعرفون عائلته.

2- العائلة

عادة ما ينطوي التحقيق الجيد على مقابلات متعددة مع عائلة المتهم. قد تكون الأسرة أيضًا مصدرًا مهمًا لأدلة التخفيف. قد تضطر إلى القيام بعدة زيارات لأفراد الأسرة لإقناعهم بأن تاريخ العائلة الخاص الذي يكشفون عنه لن يوجه اللوم إليهم، بل قد يساعد في إنقاذ حياة المدعى عليه. على سبيل المثال، قد تكون والدة المتهم مترددة في الاعتراف الشرب أثناء الحمل، ولكن هذا الدليل يمكن أن يكون ذا قيمة في القول بأن متلازمة الكحول الجنينية تسببت في تلف المدعى عليه بشكل دائم. يمكن لأفراد الأسرة أيضًا شرح كيف سيؤثر إعدام الموكل سلبًا عليهم، وهو دليل قد يدفع المحكمة إلى إظهار التعاطف.

قصة نجاح

التحقيق الخلّاق يربح القضايا

- نافكيران سينغ، وهو محام هندي، مثل موكلاً متهمًا بقتل زوجته. اكتشف نافكيران من خلال تحقيقه أن العديد من أقارب الزوجة قد انتحروا، ودعموا نظريته بأن الضحية قد قتلت نفسها. كما قادتهم المناقشات مع أفراد الأسرة إلى إعداد مذكرات الزوجة، مما دعم حجة الدفاع القائلة بأن الزوجة قد انتحرت.
- من أجل العثور على شهود في قضية واحدة من قضايا الإعدام، عمل المحامي التايواني يي فان مع عائلة قامت بإعداد النشرات ونشرها في الشارع.
- في قضية واحدة في الولايات المتحدة تتعلق بمتهم مكسيكي، حصل المحامون على مساعدة القنصلية المكسيكية للبحث عن شاهد باستخدام البث الإذاعي.
- وفي قضية مالاوية تم فيها تحديد هوية الموكل وإلقاء القبض عليه عن طريق الخطأ تحت اسم آخر، أنشأ المحققون مجموعة من الصور الفوتوغرافية للسجناء وأخذوها إلى القرية من أجل التعرف بشكل صحيح على الرجل المعتقل خطأ. وقد أُطلق سراحه بعد ذلك من السجن بعد أن أمضى 11 عامًا في انتظار تنفيذ حكم الإعدام بشأن جريمة شخص آخر.

3- المعارف والمهنيين الآخرين

يجب عليك أيضًا مقابلة الأصدقاء والجيران والزعماء التقليديين والمعلمين ورجال الدين والمدربين الرياضيين وأرباب العمل وزملاء العمل والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين. قد يكون هؤلاء الأشخاص قادرين على المساعدة في استكمال الصورة عن حياة المدعى عليه أو قد يعرفون تفاصيل كانت الأسرة والمدعى عليه غير راغبين في التطوع للإدلاء بها. قد يتمكنون من مشاركة التفاصيل حول الصدمة أو المشقة الماضية أو الأحداث التي تثبت أن الموكل هو فرد متعاطف ومفيد ومهتم.

4- الدليل التوثيقي

يجب عليك دائمًا البحث عن المستندات التي تدعم مواضيع التخفيف مثل القدرات العقلية المحدودة والشخصية الحسنة. في حين أن السجلات قد لا تكون متاحة في جميع البلدان، إلا أنها لا تقدر بثمن حيثما وجدت.

سجلات المدرسة

ليس من الممكن دائمًا اكتشاف أدلة الإعاقة الذهنية ببساطة من خلال التحدث مع الموكل. معظم الإعاقات لا تظهر بسهولة

للمراقب غير المُدرب، وقد يذهب الموكلين إلى أبعد الحدود لإخفاء الإعاقة بسبب الوصم المرتبط بالمرض العقلي أو التخلف. إذا كان يمكنك الحصول على السجلات الأكاديمية للمدعى عليه، فقد يكشفون عن إعاقة في التعلم أو تاريخ من الاضطرابات في تعليم المدعى عليه.

سجلات طبية

قد تظهر سجلات ما قبل الولادة أو الولادة أن الأم كانت تعاني من سوء التغذية أو أنها استخدمت المخدرات أو الكحول أثناء الحمل. قد تكشف السجلات الطبية أيضًا عن حالات الإصابة المؤلمة أو نوبات المرض العقلي أو تطور الإعاقة العقلية.

وثائق أخرى

قد تساعد الصور والخطابات المرجعية والجوائز والشهادات من المدرسة أو العمل أو الخدمة العسكرية في تصوير الموكل في ضوء إيجابي وتعزيز الأدلة على شخصيته الأخلاقية الجيدة.

5- موظفو السجن

قد توفر المقابلات مع موظفي السجن معلومات قيمة حول سلوك الجاني في السجن بما في ذلك أي تعليم أو تدريب أو علاج تابعه.

6- عائلة الضحية

في بعض البلدان، قد يكون من المهم لمحامي الدفاع زيارة عائلة الضحية. على سبيل المثال، في تايوان، ستسمح المحكمة لعائلة الضحية بالتعبير عن رأيها حول العقوبة المناسبة. لذلك يجب على محامي الدفاع التأكد من موقف عائلة الضحية تجاه المتهم. في بعض الحالات، قد يتمكن محامي الدفاع من ترتيب "تسوية" يقدم فيها المتهم تبرعًا للعائلة أو لمؤسسة خيرية مقابل المغفرة. وهذا أسهل بالطبع عندما يكون لدى المتهم الموارد لتعويض الأسرة. في حالات أخرى، قد يعمل المحامي مع وسطاء، مثل أعضاء رجال الدين أو الأخصائيين الاجتماعيين، لاستكشاف ما إذا كانت أسرة الضحية ستدعم عقوبة أقل.

7- تقييمات الطب النفسي

في جميع الحالات، يجب مراعاة الاستعانة بخبير في الصحة العقلية لتقييم الصحة العقلية لموكلك من خلال الاختبار والمقابلة السريرية. في بعض البلدان، يتم تقييم السجناء المتهمين بالقتل بسبب "لياقتهم للمحاكمة" بعد فترة وجيزة من القبض عليهم. في بلدان أخرى، ستعين المحكمة خبيرًا في الصحة العقلية بدون أي تكلفة إذا كانت هناك أسئلة جدية حول سلامة المدعى عليه أو اختصاصه. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى تقييم الصحة النفسية تتجاوز هذه الأسئلة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون هذه التقييمات الأولية غير معززة بمعلومات حول خلفية السجين وتجاربه الحياتية. كما وصفنا أعلاه، قد تثير الإعاقات العقلية الشفقة في إصدار الأحكام حتى عندما لا ترتفع إلى مستوى الجنون أو غياب الأهلية.

في بعض الولايات القانونية، قد يحق لموكلك إجراء تقييم نفسي إذا كشف محامي الدفاع عن بعض الأدلة على أن الموكل قد يكون مريضًا عقليًا. على سبيل المثال، في قضية داكوستا كادوغان ضد بربادوس، رأت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بربادوس انتهكت حق الجاني في محاكمة عادلة من خلال إخفاقها في إخباره أن له الحق في تقييم نفسي بواسطة الدولة - توظيف طبيب نفساني في قضية عقوبة الإعدام.

ومع ذلك، يجب ألا تعتمد على المحكمة لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لتقييم الصحة العقلية. أيضًا، حتى إذا تم إجراء تقييم أولي، فمن الضروري إجراء تقييم مستقل لحالة الصحة العقلية لموكلك. إذا كان الموكل يعاني من إعاقة غير واضحة على الفور، مثل القصور الفكري أو الاكتئاب الشديد، فقد لا يتم الكشف عنها من قبل الفاحص الأولي. قد تكون أنت الشخص الوحيد القادر على تحديد الاضطراب المحتمل وطلب تقييم من قبل خبير مؤهل بشأن المشكلات التي تتجاوز عتبة لياقة موكلك للمحاكمة. تتم مناقشة أهمية استقدام خبراء الصحة النفسية المؤهلين بمزيد من التفصيل في الفصل 5.

4- الشهود الخبراء

في معظم الحالات، من المهم تحديد الخبراء والاحتفاظ بهم في مرحلة التحقيق في القضية. قد يقدم الخبير شهادة للمحكمة أو قد يكون خبيراً استشارياً غير مطلوب للإدلاء بشهادته. يمكن أن يكون الخبراء مفيدين في تقييم الدفاعات في مرحلة تحديد على من يقع اللوم أثناء المحاكمة وأيضًا في مرحلة توقيع العقوبة. على سبيل المثال، إذا كانت الأدلة المادية مهمة للقضية، فيجب الاحتفاظ بخبير لإجراء اختبار وتقييم للأدلة. يمكن أن تختلف أنواع الخبراء الضروريين الذين قد تحتاج إليهم بشكل كبير، وذلك اعتمادًا على ظروف الجريمة ونوع الأدلة التي سيتم استخدامها لإثبات الذنب، ونوع الأدلة المُخففة التي يمكن تقديمها. على سبيل المثال، في حالة اعتراف كاذب، سيكون من المهم الاحتفاظ بخبير في الصحة العقلية لتقييم الموكل وتقديم شهادة رأي حول الحالة العقلية للموكل. قد يُطلب من الخبير نفسه تقييم الحالة الذهنية للموكل وقت ارتكاب الجريمة وتأثيرات طفولة مضطربة لشرح سبب وجوب إنقاذ حياة الموكل.

يجب أن يكون للخبير سلطة معترف بها في مجال عمله. عادة ستحكم قواعد الأدلة المعمول بها الأمور التي يمكن للخبير أن يشهد عليها، ويتطلب الاعتراف بالخبير على هذا النحو. قد يكون من الصعب تحديد الخبراء المناسبين. قد يكون المكان المفيد للبحث عن خبير في جامعة أو كلية محلية حيث يوجد مهنيون معترف بهم في مجالاتهم. يمكن أيضًا تحديد الخبراء من البحث في مجال معين. قد توفر مراجعة المقالات العلمية مصدرًا للخبراء المحتملين. قد تحتفظ نقابات المحامين والمنظمات القانونية الأخرى أيضًا بقوائم بالخبراء المتاحين للتشاور. قد تكون هذه المنظمات قادرة أيضًا على توفير الأموال لدفع الرسوم التي يتقاضاها الخبراء.

عند العمل مع أحد الخبراء، يجب أن يتنبه المحامي لأي قواعد قد تكون متاحة لحماية ناتج عمل المحامي. سيكون من المدمر للدفاع التشاور مع خبير يشكل رأيًا مخالفًا لمصلحة المدعى عليه إذا كان من الممكن اكتشاف هذا الرأي واستخدامه من قبل النيابة ضد موكلك. لذلك يجب أن يتنبه المحامي لطرق حماية الاتصالات مع الخبير من الاكتشاف. على سبيل المثال، في بعض الولايات القضائية، لا يمكن لمحامي معارضة اكتشاف مسودات تقرير الخبير. في مثل هذه الولايات القضائية، يجوز لمحامي الدفاع مراجعة مسودة تقرير الخبير ويطلب من الخبير عدم استكمال التقرير إذا كان سيضر بالمتهم.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا كانت المحاكم في ولايتي القانونية لا تسمح عادة بشهادة الخبراء؟

- لا تفترض أن المحكمة لن تسمح بذلك في قضيتك - فهناك المرة الأولى لكل شيء. أفاد نافكيران سينغ، محامي حقوق الإنسان من الهند، أنه عمل في قضية حيث سمحت له المحكمة، على الرغم من الصعاب، بتقديم شهادة خبير بشأن الميول الانتحارية لزوجة موكله الذي كان متهمًا بقتلها.
- وبالمثل، أصبح تقديم شهادة الخبراء، لا سيما فيما يتعلق بالصحة العقلية للمجرم، ممارسة مقبولة في ملاوي حيث نادراً ما تم استخدامها قبل ذلك، إن كانت استخدمت بالأساس. منذ تقديم هذه الأدلة، أدرج العديد من القضاة المعلومات التي تم جمعها من تقارير الخبراء في أحكامهم الصادرة بالحكم.

الفصل الخامس (5):
الدفاع عن المستضعفين

1 – يحتاج بعض الموكلون لرعاية خاصة

على مر السنين، سلط القانون الدولي الضوء على عدة فئات من المدعى عليهم تتطلب حماية خاصة في نظام العدالة الجنائية. من المحتمل أنك خلال فترة حياتك المهنية، سوف تمثل مدعى عليهم يقعون في واحدة أو أكثر من هذه الفئات. ونتيجة لذلك، من المهم أن تكون على دراية بكل من هذه الفئات والحقوق الخاصة التي توفرها لموكلك.

في بعض الحالات، يحظر القانون الدولي إعدام فئة كاملة من المدعى عليهم: لقد جردت الآليات الدولية الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة المعنية، والنساء الحوامل، وكبار السن، والأمهات المعيلات للرضع، وأمهات الأطفال الصغار، والمعوقين عقليا من أهلية توقيع عقوبة الإعدام. في حالات أخرى، يخول القانون الدولي فئات معينة من المدعى عليهم لإجراءات قانونية خاصة، كما هو الحال في حالة الرعايا الأجانب. في حالات أخرى، تمتلك فئات معينة من المدعى عليهم خصائص، مثل الإعاقات العقلية، والتي يُعترف بها على نطاق واسع كأدلة تخفيف حرجة أثناء عملية إصدار الحكم.

يناقش هذا الفصل كل فئة من فئات المدعى عليهم. وهي مصممة لمساعدتك على فهم محددات الفئات، لتوجيهك عبر الحقوق التي يحق للموكل الحصول عليها إذا كان يندرج ضمن هذه المحددات، ولاقتراح طرق مفيدة يمكنك تطبيقها لحماية هذه الحقوق على أفضل وجه.

سواء كانت هذه المعايير الدولية جردت موكلك من أهلية عقوبة الإعدام، أو ما إذا كانت تتطلب من الدولة التصرف باحتياطات إضافية، أو ما إذا كانت توفر لك ببساطة أدلة قد تقلل من عقوبة موكلك، فإن إدراكك لهذه الفئات وآثارها سيجعل فرقًا مهمًا لموكلك أثناء انتقاله عبر نظام العدالة الجنائية.

2 – من هم هؤلاء الموكلين؟

أ- النساء الحوامل أو المرضعات

1- ماذا يعني لموكلتي أن تكون حامل؟

في الحالات التي يكون فيها موكلك امرأة، من المهم أن تحدد حالة حملها. أدان المجتمع الدولي إعدام النساء الحوامل، ورفض العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صراحة هذه الممارسة. ونتيجة لذلك، إذا كان موكلتك حاملاً، يجب عليك تقديم هذه الحقيقة إلى المحكمة والجدل بأنه لا ينبغي إعدامها.

لسوء الحظ، في حين أنه من الواضح أن الحمل سوف يؤدي مؤقتًا إلى استبعاد موكلتك من تنفيذ حكم الإعدام حتى الولادة، فقد لا يستبعدها من تطبيق عقوبة الإعدام تمامًا. ونتيجة لذلك، من المهم أن تتحقق من المعايير المحلية لتحديد المدى الدقيق الذي يجعل الحمل غير مؤهل لتطبيق عقوبة الإعدام على موكلتك.

2- ماذا يعني إذا كانت موكلتي ترضع أو أنجبت مؤخرًا؟

من المهم أن تحدد الحالة الأبوية لأي موكلة من النساء: إذا كانت موكلتك قد ولدت للتو أو لا تزال ترضع، فقد يؤثر ذلك على أهليتها للإعدام.

يختلف مدى تأثير هذه الحالة على أهلية الموكلة بشكل كبير وفقًا لتفسير بلدك للمعايير الدولية. على سبيل المثال، بينما تشير بعض تفسيرات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى أنه

يحظر أيضًا إعدام امرأة لفترة من الزمن بعد ولادتها، لا تتفق جميع التفسيرات. هذا الغموض نفسه موجود أيضًا مع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة. من ناحية أخرى، تقدم بعض الآليات الإقليمية مزيدًا من الوضوح: ينص الميثاق العربي المنقح، على سبيل المثال، على أن الأمهات المرضعات قد تكن غير مؤهلات لعقوبة الإعدام لمدة تصل إلى عامين، وربما لفترة أطول حيث يتبين أنها "في المصلحة الفضلى للطفل".

بمجرد أن تحدد أن موكلتك قد أنجبت مؤخرًا أو ترضع طفلاً، فمن المهم أن تحدد كيف يؤثر الوضع على أهليتها لتطبيق عقوبة الإعدام في ولايتك القانونية: يجب أن تنظر إلى المعايير الوطنية والإقليمية والدولية على حد سواء لتحديد كيفية معالجة المشكلة في الماضي. يمكنك العثور على معلومات حول كيفية معالجة بلدك والآخرين لهذه المشكلة من خلال البحث في قاعدة بيانات عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، المتاحة على: www.deathpenaltyworldwide.org.

ب- الأحداث والمسنين

1- لما يكون عمر موكلي مهم؟

اعتمادًا على الولاية القانونية التي تمارس فيها المحاماة، قد يؤدي سن موكلك - سواء حاليًا أو في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة المعنية - إلى حرمانه من أهلية عقوبة الإعدام بالجملة. حتى لو لم يحدث ذلك، يمكنك التفكير في استخدام الشباب أو العمر كعامل مخفف في محددات الحكم.

الأحداث

إذا كان موكلك حدثًا أو كان حدثًا وقت ارتكاب الجريمة المعنية، توجد مجموعة من المعايير الدولية لإرشادك في تمثيله.

بموجب القانون الدولي، فإن سن الرشد أو السن الذي يعتبر موكلك بموجبه حدثًا هو سن 18، ما لم تنص قوانين بلدك على وجه التحديد على خلاف ذلك. لا يمكن للمحاكم أن تحيد عن تطبيق هذا المعيار، بغض النظر عن كل حالة. في عام 2006، على سبيل المثال، قامت لجنة اتفاقية حقوق الطفل بتوبيخ المملكة العربية السعودية للسماح لقضاتها بتحديد ما إذا كان المدعى عليه قد بلغ سن الرشد قبل أن يبلغ 18 عامًا.

إذا كان موكلك حدثًا وقت ارتكاب الجريمة المعنية، فلا يمكن الحكم عليه بالإعدام. يحظر المجتمع الدولي بشكل عام إعدام الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا وقت ارتكاب الجريمة، وفي عام 2002، حددت مفوضية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن هذا هو معيار *القواعد الآمرة*. إذا كنت تعلم أن موكلك كان حدثًا وقت ارتكاب الجريمة المعنية، فيجب عليك أن تطلع المحكمة على سنه.

إذا كان موكلك حدثًا حاليًا، فإن القانون الدولي يوفر له أيضًا حماية خاصة وهو يشق طريقه عبر نظام العدالة الجنائية. كمدافع عنه، يجب عليك التعرف على نقاط الضعف الفريدة التي يخلقها شبابه له في مثل هذه الأماكن والتطلع إلى المبادئ التوجيهية الدولية للمساعدة في حمايته من الأخطار التي قد تنتج عن ذلك.

تفرض المعايير الدولية على الدول أن تتجنب حبس الأحداث إلا في حالة كان ذلك الملاذ الأخير. نتيجة لذلك، يجب عليك التأكد من أن موكلك لا يخضع لمؤسسات مثل الاحتجاز السابق للمحاكمة. إذا قررت المحكمة أن الاحتجاز السابق للمحاكمة هو ضرورة، يجب عليك التأكد من أن موكلك محتجز في مرافق مخصصة فقط للأحداث، أو على الأقل أنه ليس محتجزًا مع البالغين.

قد لا يفهم الأحداث حقوقهم بشكل واضح مثل البالغين. عليك أن تشرح لهم الإجراءات والحماية التي يوفرها لهم القانون. لأن الأحداث قد لا يفهمون حقهم في التواصل مع المحامي، يجب عليك بذل جهود منتظمة للوصول لهؤلاء الموكلين في بشكل منتظم ومعتاد.

المتقدمين بالسن

إذا قررت أن موكلك في سن متقدم بشكل غير عادي، فقد يكون لذلك آثار مماثلة على مسؤوليته الجنائية. لسوء الحظ، بدأ المجتمع الدولي للتو في معالجة وضع المسنين في نظام العدالة الجنائية، لذلك فهو لا يقدم الإرشاد بقدر ما يقدمه للأحداث.

ومع ذلك، من المهم أن تبحث في المعايير المحلية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان عمر الموكل قد لا يؤهله لعقوبة الإعدام. تنص الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على حد أقصى لسن عقوبة الإعدام: فهي تحظر إعدام الأفراد الذين بلغوا 70 عامًا وقت ارتكاب الجريمة المعنية. في بيلاروسيا، يتم استبعاد الأشخاص الذين يبلغون 65 عامًا أو أكثر عند إصدار الحكم من تطبيق عقوبة الإعدام. قد يصبح الحد الأعلى للسن أكثر انتشارًا في المستقبل: في قرار بشأن تنفيذ الضمانات، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة إلى تحديد حد أقصى للسن.

حتى إذا كان عمر الموكل لا يوقف تطبيق عقوبة الإعدام، فقد يلعب دورًا مهمًا كعامل مخفف في قرارات إصدار الأحكام.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا يجب أن أفعل إذا كان من الصعب تحديد العمر الدقيق لموكلي؟

- عادةً، يكون من السهل تحديد عمر موكلك وقت الجريمة. البلدان ملزمة بموجب القانون الدولي بتوفير أنظمة فعالة لتسجيل المواليد، ويجب أن يوفر إصدار شهادة الميلاد توثيق كافي لعمر موكلك.
- ومع ذلك، غالبًا ما تكون البلدان النامية أو البلدان الخارجة حديثًا من الصراع غير قادرة على توفير أنظمة ملائمة لتسجيل المواليد. في الحالات التي يكون فيها عمر الطفل المتورط في نظام العدالة غير معروف، كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الدول باتخاذ تدابير لضمان "التحقق من العمر الحقيقي للطفل من خلال تقييم مستقل وموضوعي". أيضًا، تشير المعايير الدولية إلى أنه بمجرد وجود احتمال أن يكون موكلك حدثًا، يجب على الدولة أن تثبت أنه ليس قبل أن يمكن معاملته كشخص بالغ في نظام العدالة الجنائية.
- على الرغم من ذلك، كمدافع عن موكلك، يجب عليك بذل كل جهد ممكن لإثبات أن موكلك حدث إذا كنت تعتقد أنه كذلك. هناك عدد من الخطوات المختلفة التي يمكنك اتخاذها لتحديد عمر موكلك عندما تكون سجلات الحالة الرسمية غير متاحة.
- يمكن أن تكون آليات المجتمع المحلي المعمول بها لتسجيل المواليد مفيدة في تقديم وثائق عن عمر موكلك: في إثيوبيا، اتصلت اليونيسف بالمجتمعات الدينية للحصول على الشهادات التي صدرت في وقت المعمودية أو القبول في المجتمعات الإسلامية من أجل تحديد سن الأفراد غير المسجلين. في سيراليون، تواصلت مع المشيخات المحلية التي تحتفظ بسجلات مماثلة. يجب أن تبدأ بمقابلة العائلة لتحديد ما إذا كانت تقاليد المجتمع المحلي المماثلة موجودة في حالة موكلك.
- إذا لم تتمكن من الحصول على توثيق لعمر موكلك من خلال هذه الآليات التقليدية، فيمكنك أيضًا طلب المساعدة من طبيب. الأطباء قادرون في بعض الأحيان على تقدير العمر من خلال الأشعة السينية للأسنان أو عظام المعصم. من المهم أن تكون حذرًا إذا كنت قرر طلب هذه المساعدة، ولكن هذه الأساليب يمكنها أن تقدر فقط العمر. ونتيجة لذلك، يجب عليك الاهتمام بتأكيد الطبيعة المضاربة لمثل هذه الإجراءات والتأكد من أن التقريب الزائد لا يحرم موكلك من الحماية التي قد يحصل عليها كقاصر.
- أخيرًا، قد تتمكن من تقدير عمر موكلك بنفسك عن طريق التحدث إلى أفراد عائلته. تتمكن العديد من العائلات من ربط مولد موكلك بحدث مهم تاريخيًا، مثل الزلزال أو الحرب، حتى عندما لا يمكنهم تذكر التاريخ الدقيق. يجب أن يمنحك هذا فكرة عامة عن عمر موكلك.

ت- الأفراد ذوي الإعاقة الذهنية

1- ماذا تعني الإعاقة الذهنية لموكلي؟

اعتمادًا على نوع الإعاقة العقلية لدي موكلك، والولاية القانونية التي تمارس فيها المحاماة، قد تعفيه الإعاقة العقلية من المسؤولية

الجنائية، أو تنفي عنه أهلية عقوبة الإعدام، أو تعمل كعامل مخفف في إجراءات إصدار الأحكام. غالبًا ما يكون من الصعب للغاية على المحامين تقييم ما إذا كان موكليهم يعانون من إعاقة عقلية. من المستحيل إذا لم تأخذ الوقت الكافي للقاء موكلك بشكل منتظم. كما أكدنا في مكان آخر من هذا الدليل، فإن قضاء الوقت مع موكلك أمر ضروري لتطوير الثقة، وتحديد أدلة التخفيف المحتملة وتقديم دفاع فعال.

♦ التغلب على العوائق

- يوجد عدد قليل جدًا من الأطباء النفسيين المؤهلين في المنطقة التي أمارس فيها. كيف يمكنني الحصول على تقييم كفؤ للصحة النفسية لموكلي؟

- حتى إذا لم يكن هناك أطباء نفسيون مؤهلون في منطقتك، فقد ابتكرت معظم السلطات القضائية طريقة لتقييم الصحة العقلية للمدعى عليه. يتم في بعض الأحيان إجراء تقييمات للصحة العقلية من قبل ممرضات مؤهلين أو أفراد يتلقون تدريب الطب الشرعي، حتى لو لم يكن مرخصًا لهم رسميًا. إذا كنت تعتقد أن موكلك يعاني من إعاقة أو مرض عقلي، فعادة ما تحيل المحكمة المدعى عليه إلى مستشفى أو عيادة للأمراض العقلية حيث سيتم إجراء التقييم.
- في المناطق التي يفتقر فيها وجود أخصائيو الصحة العقلية المؤهلين، يمكن أن تكون معايير تقييمات الطب الشرعي منخفضة للغاية. نظرًا لأن الصحة العقلية لموكلك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمسؤوليته وبالحكم عليه، يجب أن تفعل كل شيء ممكن للتشاور مع الشخص الذي يقوم بالتقييم. هذا مهم لعدة أسباب. أولاً، قد تكون لديك معلومات أساسية مهمة تتعلق بالصحة العقلية لموكلك. إذا كان موكلك غير معلن أو مقاوم للكشف عن معلومات حول مرضه العقلي، فقد يستنتج الشخص الذي يجري التقييم خطأً أنه لا يعاني من إعاقة عقلية. ثانيًا، إذا كنت تنوي لاحقًا تحدي استنتاجات تقييم الطب الشرعي (على سبيل المثال، إذا كنت تثير دفاعًا عن الجنون وخلص تقييم الطب الشرعي إلى أن موكلك لم يكن مجنونًا)، فيجب عليك معرفة أكبر قدر ممكن عن مقدار الوقت قضى خبير الطب الشرعي مع موكلك، وطرق الاختبار التي استخدمها، ومؤهلاته وتدريبه. ثالثًا، من خلال مقابلة خبير الطب الشرعي، يمكنك المساعدة في تثقيفه حول نطاق التقييم في سياق قانوني. هذا مهم بشكل خاص عندما تحاول إثبات أن موكلك لديه إعاقة عقلية ذات صلة بتحديد الحكم. (لمزيد من المعلومات، انظر الفصل 8 حول استخدام أدلة التخفيف في إصدار الأحكام.)

2- ما هي أنواع الإعاقات الذهنية ذات الصلة؟

يشير مصطلح "الإعاقة العقلية" إلى مجموعة واسعة من الحالات المحتملة. لذلك يمكن أن تعني الصحة العقلية لموكلك العديد من الأشياء المختلفة لنتائج قضيته. إذا تمكنت من تحديد أن موكلك كان مجنونًا في وقت ارتكاب الجريمة محل التحقيق، فقد تتمكن من منع المحاكمة في المقام الأول: في العديد من الأنظمة القانونية، إن لم يكن معظمها، فإن الجنون أساس للقضاء على المسؤولية الجنائية تمامًا. إذا كان موكلك غير مؤهل عقليًا، فقد تتمكن من الجدل بأنه غير مؤهل لتطبيق عقوبة الإعدام، حيث يحظر القانون الدولي إعدام الأفراد في مثل هذه الظروف. حتي لو لم تكن الإعاقة العقلية لموكلك شديدة، أو ليست مهمة بما يكفي لجعله غير مؤهل لعقوبة الإعدام، قد تكون بمثابة قطعة حرجة من أدلة التخفيف أثناء إجراءات إصدار الحكم.

3- أهمية إجراء تقييمات الصحة العقلية

أهم شكل من الأدلة التي يمكنك استخدامها لدعم مطالبة موكلك بالإعاقة العقلية هو تقييم رسمي من قبل خبير في مجال الصحة العقلية. رأت العديد من المحاكم أن الأفراد لديهم الحق في تقييم الصحة العقلية قبل الحكم عليهم بالإعدام، ويجب أن تبذل قصارى جهدك لضمان إجراء أي تقييم وفقًا لأعلى المعايير المهنية.

من ينبغي عليه إجراء التقييم؟

في حين أنه من الأفضل أن تطلب مساعدة طبيب نفسي في هذا التقييم، إذا لم يكن أحد متاحًا، يمكن للخبراء الطبيين الذين لديهم تدريب في علم النفس أو الأخصائيين الاجتماعيين المساعدة في تحديد ما إذا كان موكلك يعاني من إعاقة عقلية.

ما المعايير التي يجب أن يتبعها التقييم؟

لا توجد معايير عالمية توجه تقييمات الصحة النفسية للأغراض القانونية، ولكن الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية (DSM VV) هو مورد يحظى باحترام واسع. نشرته جمعية الطب النفسي الأمريكية، وهو يصنف اضطرابات الصحة العقلية للأطفال والكبار، ويستخدم في العديد من البلدان خارج الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن DSM هو إلى حد كبير نتاج بحث تم إجراؤه في الولايات المتحدة، وقد لا تترجم معايير التشخيص الخاصة به بشكل موثوق عبر جميع الثقافات. لا ينبغي أن يقتصر تقييم الصحة العقلية لموكلك على الاضطرابات الواردة في DSM IV-TR أو الاضطرابات التي قد تعفى المدعى عليه من المسؤولية الجنائية أو أهلية عقوبة الإعدام.

كيف يمكن استخدام تقييم الصحة النفسية؟

قد تكون قادرًا على استخدام تقييم الصحة العقلية في عدد من المراحل المختلفة طوال عملية الدفاع في قضية الإعدام: حتى لو لم يكن الموكل فاقد الأهلية أو مجنون، فقد تكون الحالات النفسية الأخرى بمثابة عوامل تخفيف قيمة وتساهم في تخفيف العقوبة.

تعتبر قضية أوغندا ضد بوينج باتريك مثالاً ممتازًا على استخدام الإعاقات العقلية كعوامل مُخففة في إجراءات إصدار الحكم. أعادت المحكمة العليا في أوغندا إصدار حكم على سجين سابق محكوم بالإعدام تم سجنه لمدة سبعة عشر عامًا. أعطت المحكمة أهمية خاصة للأدلة المحيطة بالحالة العقلية للمتهم في وقت الجريمة، وتاريخ إدمانه على الكحول، وحقيقة أنه حافظ على علاقات قوية مع عائلته طوال فترة سجنه الطويلة، وعلاقاته الجيدة مع السجناء الآخرين، والندم، والفترة الزمنية الطويلة التي قضاها بالفعل في السجن. وبناءً على هذه العوامل المُخففة، خلصت المحكمة العليا إلى أن الجاني لا يستحق عقوبة الإعدام، وأعادت الحكم عليه بالسجن لمدة سبعة عشر عامًا، إلى جانب مع سنة إضافية في السجن تليها سنة الاختبار.

في ملاوي، قررت المحاكم أن: *" أي دليل على "اضطراب عقلي أو عاطفي"، حتى إذا كان لا يفي بتعريف الجنون قد يجعل الجاني أقل إدانةً بتهمة القتل، ينبغي النظر فيه لتخفيف العقوبة."* ريبوبليك ضد مارغريت نادزي ماكوليجا (جلسة إعادة النطق بالحكم رقم 12 لعام 2015) (لم يتم الإبلاغ عنها) .12 لعام 2015) (لم يتم الإبلاغ عنها).

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا لم يكن لدي أموال لتوظيف خبير؟

- أولاً، فكر في طلب أموال من المحكمة. في العديد من الولايات القضائية، يقدم المحامون طلبات مكتوبة تطلب التمويل من المحاكم للحصول على مساعدة الخبراء اللازمة. تذكر، إذا كنت بحاجة إلى مساعدة خبراء للدفاع عن موكلك بفعالية، فمن المهم أن تقوم بعمل سجل مكتوب بشأن عدم قدرتك على تعيين الخبير. موكلك له الحق في الدفاع المختص، وإذا كنت محرومًا من التمويل اللازم لأن موكلك معوز، فإن حقوقه في الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة والحماية المتساوية على المحك.
- إذا لم تكن هناك أموال متاحة، ففكر في التواصل مع الجامعات التي تدرس علم النفس وتقييم الطب الشرعي. قد تتمكن أيضًا من العثور على أفراد مؤهلين لإجراء التقييم بشكل مجاني.
- في البديل، يمكنك البحث عن الأفراد المؤهلين الذين قد لا يكونون مرخصين، ولكن قد يكونوا قادرين على تزويدك بمعلومات قيمة عن موكلك. إذا واجهوا موكلك قبل القبض عليه وكان بإمكانهم الإدلاء بشهادته فيما يتعلق بحالته العقلية، فستظل شهادتهم ذات صلة بتقييم المحكمة لذنبه بالإضافة إلى تحديد الحكم.

- كملاذ أخير، تحتوي بعض مواقع الويب على معلومات لن تساعدك بالضرورة في المحكمة، ولكنها قد تمنحك بعض التوجيه.

4- ماهي الواجبات الأخرى التي يجب أن أقوم بها لصالح موكل لديه إعاقة عقلية؟

قد تجعل الإعاقة العقلية موكلك أكثر عرضة لمضاعفات النظام القانوني وأخطار السجن. لذلك، لديك مسؤوليات خاصة للتأكد من أنه يفهم حقوقه في جميع الأوقات وضمان معاملته بشكل صحيح أثناء وجوده في السجن.

التأكد من أن فهم موكلك لحقوقه القانونية

قد لا يفهم الأشخاص ذوو الإعاقة حقوقهم بشكل كامل أثناء مناوراتهم من خلال نظام العدالة الجنائية. يجب عليك التأكد من أن موكلك يفهم حقوقه والإجراءات التي يواجهها، مع الحرص على شرح العملية في كل خطوة. قد تفكر أيضًا في اتخاذ خطوات خاصة للاجتماع مع الموكل على أساس منتظم، حيث قد لا يتمكن موكلك من التعبير عن رغبته في مقابلتك عند الحاجة أو قد لا يفهم كيفية طلب اجتماع.

ضمان تلقي موكلك للعلاج

يجب عليك أيضًا اتخاذ خطوات للتأكد من أن موكلك يتلقى العلاج المناسب أثناء وجوده في السجن. تقريبا جميع الآليات الدولية المركزية لحقوق الإنسان تنص على الحق في مستوى معيشي لائق والرعاية الصحية، وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء تنص على أن المعايير التي وضعتها هذه الآليات يجب أن تطبق دون تردد في السجون.

يجب عليك التأكد من أن موكلك يتم تقييمه من قبل أخصائي الصحة العقلية بمجرد دخوله السجن. وهذا يسمح للطاقم الطبي بتحديد أي حالات طبية موجودة مسبقًا لضمان توفير العلاج المناسب، وتحديد الإعاقات أو الإصابات التي قد تكون تطور أو قد يكون قد تم الحفاظ عليه أثناء الاحتجاز الأولي، وسيسمح للموظفين بتحليل الحالة العقلية للسجين وتقديم الدعم المناسب لأولئك الذين قد يكونون عرضة لإيزاء النفس. يجب عليك أيضًا التأكد من أن موكلك يتلقى فحوصات دورية، بما في ذلك الفحوصات اليومية إذا كان يشكو من المرض.

♦ التغلب على العوائق

ـ ماذا أفعل إذا كنت أعتقد أن موكلي لن يوافق على التقييم النفسي؟

- أولاً، تأكد. خاطب موكلك مباشرةً وأخبره عن سبب اعتقادك بأن التقييم سيكون مفيدًا لحالته. هناك المحظورات المحيطة بالإعاقات العقلية في العديد من الثقافات، لذا كن محترمًا وتجنب جعله يشعر أنك تعتقد أن هناك شيء "خاطئ" به. مرة أخرى، كونك صريحًا وصادقًا مع الحفاظ على الاحترام، سيسهل عليك أنت وموكلك إجراء هذه المحادثة ومعالجة المشكلة.
- إذا استمر موكلك في الرفض، فلديك قرار صعب لتتخذه. إذا كنت تعتقد بشدة أنه من مصلحته الحصول على تقييم، فقد تتمكن من الحصول على أمر من المحكمة للتقييم. ومع ذلك، قد يؤدي ذلك إلى الإضرار بعلاقتك مع موكلك وثقته فيك. يجب أن تزن بعناية عددًا من العوامل المتنافسة: مدى إعاقة موكلك، واحتمال الحكم عليه بالإعدام إذا لم يتم تقديم دليل على إعاقته، وتوافر دفاعات أخرى للجريمة. في كثير من الحالات، ستجد أن الحاجة إلى التقييم تفوق الضرر المحتمل لعلاقة المحامي بالوكيل.

تطورات الصحة النفسية أثناء السجن

إذا كان موكلك يعاني من إعاقة خلال فترة سجنه، يجب عليك إثارة هذه المسألة في جميع إجراءات الاستئناف وطلب العفو، لأن القانون الدولي يحظر إعدام الأفراد ذوي الإعاقات العقلية الشديدة. يجب عليك أيضًا الحرص على إبلاغ أفراد الأسرة بأي تغيير كبير في الصحة العقلية. أذا تم الإقرار بفقدان موكلك للأهلية، يجب

عليك أيضًا التأكد من إخراجه من السجن بالكامل وإتاحة الوصول إلى العلاج المناسب.

ث- الأجانب

1- ماذا تعني الجنسية الأجنبية لموكلي؟

إذا كان موكلك مواطنًا أجنبيًا، فمن المحتمل أن يكون له الحق في الإجراءات القانونية التي قد توفر له مساعدة قانونية ودبلوماسية ومساعدة إضافية متخصصة على مدار فترة مقاضاته. بموجب المادة 36 (1) (ب) من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية، يجب على السلطات إبلاغ الأجانب المحتجزين دون تأخير بحقوقهم في إخطار ممثليهم القنصليين باحتجازهم. كما يحق للأجانب المحتجزين الاتصال بحرية مع الموظفين القنصليين. لذلك، يجب عليك دائمًا محاولة تحديد ما إذا كانت أي دولة أجنبية تعتبر موكلك من مواطنيها. إذا اكتشفت أن موكلك مواطن أجنبي، يجب عليك إبلاغه فورًا بحقه في التواصل مع قنصليته، وإذا رغب في ذلك، فيجب عليك الاتصال بمكتب القنصلية على الفور لإبلاغهم بحالة موكلك.

2- ماذا يمكن أن تفعل قنصلية موكلي؟

قد تتمكن قنصلية موكلك من تقديم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك المساعدة المالية أو القانونية. قد تسهل القنصليات أيضًا العناصر الحاسمة في التحقيق السابق للمحاكمة مثل الاتصالات مع أفراد العائلة وتطوير التاريخ الاجتماعي للموكل. قد تكون القنصليات قادرة أيضًا على العمل كمدافعين فريدين عن رعاياها، وتقديم المساعدة الدبلوماسية والوصول إلى المحاكم الدولية. على سبيل المثال، طلبت حكومة المكسيك وحصلت على أحكام من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية لتبرير حقوق مواطنيها الذين أدينوا وحكم عليهم بالإعدام دون إخطارهم بحقوقهم في الإخطار القنصلي والوصول إليه.

إذا أخفقت سلطات الاحتجاز في إبلاغ موكلك بحقوقه القنصلية، أو إذا منعته من التواصل مع القنصلية، فيجب عليك أيضًا تقديم التماس إلى المحاكم للحصول على تعويض مناسب. إذا كان موكلك رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، فيجب أن تطلب من المحكمة أن تأمر سلطات الاحتجاز بالسماح للقنصليات بالدخول.

إذا أخذت السلطات أقواله دون إخطاره أولاً بحقوقه القنصلية، ففكر في تقديم طلب لاستبعاد أقواله على هذا الأساس. وإذا كان موكلك قد أدين وحكم عليه بالإعدام دون أي فرصة للاتصال بالقنصلية، فعليك أن تطلب بإبطال حكم الإدانة والحكم عليه.

3- الحصول على موافقة موكلك للتواصل مع القنصلية

من المهم أن تحصل على موافقة موكلك قبل الاتصال بقنصليته. هناك عدد من المواقف المختلفة التي يفضل فيها الموكل عدم الاتصال بقنصليته. إذا كان الموكل منشقًا سياسيًا، على سبيل المثال، فمن الممكن أن يكون لإبلاغ القنصلية عواقب سلبية على الموكل أو عائلته.

4- الاعتبارات الأخرى

هناك مجموعة من العوائق الفريدة الأخرى التي قد يواجهها مواطن أجنبي وهو يشق طريقه عبر نظام العدالة الجنائية. قد لا يتكلم الموكل اللغة الضرورية بما يكفي لفهم المفردات المعقدة للنظام القانوني. لذلك، من الهام أن تعرض مترجمًا، بغض النظر عن القدرات اللغوية التي قد يبدو أن الموكل يمتلكها. إذا قبل الموكل المترجم، فيجب عليك التأكد من حضور المترجم في جميع الإجراءات والاجتماعات القانونية.

وبالمثل، قد لا يفهم الموكل الاتفاقيات القانونية للدولة التي يُحتجز فيها. يجب أن تنتبه جيدًا لتوضيح الحقوق اللازمة لموكلك، بالإضافة إلى الإجراءات التي سيخضع لها. قد توفر بعض القنصليات موارد مناسبة ثقافيا لشرح الأنظمة القانونية الأجنبية لمواطنيها

الفصل السادس (6):
طلبات ومفاوضات ما قبل المحاكمة

1. مفاوضات الإقرار بالذنب

في بعض الولايات القضائية، قد يكون من الممكن الدخول في مفاوضات مع النيابة العامة قبل المحاكمة (وأحيانًا حتى بعد). في الحالات التي تكون فيها هذه ممارسة مقبولة، قد يعرض الادعاء تخفيض التهم أو الحد من العقوبة المفروضة، مقابل موافقة موكلك على الاعتراف بالذنب. "إن مفاوضات الإقرار بالذنب - أو" صفقة الإقرار بالذنب "في اللغة الأمريكية - هي التبادل الظاهر أو الفعلي لامتياز من الحكومة للحصول على إقرار بالذنب من قبل المدعى عليه الجنائي. بشكل صحيح، إنه تقييم لجميع الأدلة التي قدمها كل من المدعي العام ومحامي الدفاع." كمحامي دفاع في قضايا الإعدام، عليك التزام لاستكشاف هذا الاحتمال وتقديم أي اتفاق مقترح إلى موكلك.

من المرجح أن تحدث مساومات الإقرار بالذنب في اختصاص القانون العام أكثر من حدوثها في نطاق اختصاص القانون المدني. حظرت بعض السلطات القضائية في القانون المدني اتفاقيات الاعتراف بالكامل بينما يستخدم البعض الآخر اتفاقيات الاعتراف بشكل مقتصد.

يمكن أن تتخذ اتفاقيات الإقرار بالذنب أشكالًا عديدة، وأكثرها ثلاثة شيوعًا هي: توصيات الأحكام، التماسات لجرائم أقل، ورفض بعض التهم مقابل الإقرار بالذنب إلى تهمة أخرى. يمكن أن تقسم تلك لجزئين فعالين: اتفاقيات إصدار الأحكام، والتي تتضمن توصية من المدعي العام للقاضي بعقوبة مخففة؛ اتفاقات الاتهام، والتي تشمل الاعتراف بالذنب في جريمة أقل خطورة مثل القتل الخطأ بدلا من القتل، ورفض التهم الإضافية مقابل الإقرار بالذنب في واحدة من العديد من التهم الموجهة ضد المدعى عليه.

نصيحة عملية

- **تسوية قضية مع عائلة الضحية بموجب الشريعة الإسلامية**

➢ في بعض البلدان التي تطبق فيها الشريعة، من الممكن تجنب فرض عقوبة الإعدام إذا قام المتهمون (أو أقارب الضحية) بـ "مسامحة" المتهم. في باكستان، على سبيل المثال، يتمتع الورثة الشرعيون للضحية بسلطة إطلاق سراح المتهم من جميع المسؤوليات الجنائية عن طريق مسامحته ببساطة على جريمته. تسمى هذه العملية "إثارة تسوية".

➢ يمكن أن يؤثر التحقيق السابق للمحاكمة أحيانًا على رغبة ورثة الضحية في إثارة تسوية. في إحدى قضايانا، كشف فريق التحقيق لدينا عن أدلة حاسمة على تعرض موكلينا للتعذيب. لقد وجدنا أيضًا شهودًا أثبتوا أن موكلونا لديهم دفاع قوي بشأن التغيب عن مكان الجريمة. ونتيجة لذلك أشار المشتكون إلى أنهم يرغبون في إثارة تسوية.

➢ تميل المحاكمات إلى أن تستغرق ما بين 4-7 سنوات، لذلك من المستحسن دائمًا قبول التسوية إذا كان تثار بشروط مقبولة. بمجرد إبلاغ المحكمة بهذه التسوية، سيتم تبرئة موكلينا من جميع التهم الجنائية.

ساره بلال، مدير مشروع العدالة الباكستاني

قبل الدخول في مفاوضات الإقرار بالذنب، يجب أن تكون على دراية كاملة بقضية الادعاء. يجب أن تحقق في أي دفاعات قد يكون لدى موكلك، حتى تتمكن من وزن قوة قضية الدفاع مقابل أدلة الادعاء. ليس من الحكمة، وقد يكون خرقًا لواجباتك الأخلاقية، أن توصي موكلك بالاعتراف بالذنب في تهمة دون التعرف على أدلة الادعاء والتحقق من قوة أي دفاع قد يكون لدى المتهم.

يحق لموكلك إما أن يقبل الإقرار بالذنب أو الاستمرار في المحاكمة، ومن المرجح أن ينظر إليك للحصول على إرشادات. سيتردد العديد من الموكلين في الإقرار بالذنب، حتى لو كان ذلك يعني أنهم سيتجنبون الإعدام. لن يكونوا متلهفين لقبول تسوية تفاوضية لقضيتهم إذا كان ذلك يعني أنهم سيقضون قدرًا كبيرًا من الوقت خلف القضبان. سيفعلون ذلك فقط إذا وثقوا بك لتمثيل مصالحهم الفضلى. هنا مرة أخرى، يجب أن نؤكد على أهمية إقامة علاقة ثقة مع موكلك من المراحل الأولى لتمثيلك القانوني لهم. يمكنك تعزيز الثقة والاحترام المتبادل من خلال مقابلة موكلك في كثير من الأحيان، وإخباره أنك تقاتل من أجل حقوقه، واطلاعه على حالة القضية باستمرار.

تعتمد مزايا الإقرار بالذنب الذي تم التفاوض عليه على عدة عوامل، بما في ذلك احتمال إدانة موكلك إذا تم إرساله إلى المحاكمة، وظروف الاحتجاز بعد المحاكمة، واحتمال إعدام موكلك إذا أدين. يجب عليك شرح هذه العوامل لموكلك بعناية، حتى يتمكن من اتخاذ قرار مستنير. يجب عليك أن تشرح له بدقة طبيعة كل تهمة يقر بأنه مذنب بها والحقوق التي يتنازل عنها إذا قرر الإقرار بالذنب. يجب أن تفعل ذلك بلغة يفهمها الشخص العادي:

- الحق في الإقرار بعدم الذنب أو لو كنت فعلت ذلك بالفعل، فلديك الحق في الإصرار على هذا الإقرار.
- الحق في المحاكمة (بواسطة القاضي أو هيئة المحلفين، حيما كان ذلك مناسبًا).
- الحق في أن يمثله محام في المحاكمة وفي كل مرحلة أخرى من الإجراءات.
- الحق في مواجهة الشهود المعاكسين واستجوابهم أثناء المحاكمة، والحماية من الإجبار على التوريط الذاتي في جريمة، والشهادة وتقديم الأدلة، وإجبار الشهود على الحضور.

يجب أن توضح مزايا الاعتراف بالذنب حيث يكون دليل الذنب طاغيًا. وضح أيضًا لموكلك أنه لا يجب أن يشعر بالإكراه على الاعتراف بالذنب. إذا كان موكلك يفكر في الإقرار بالذنب، فتأكد من أن القضية هي حالة يوجد فيها أدلة كافية على الذنب و / أو أن الادعاء جاهز لمتابعة القضية. هل هناك دليل مادي على ذنب موكلك؟ هل لدى الادعاء شهود جاهزون ومستعدون للإدلاء بشهاداتهم؟ إذا كان الجواب على السؤال الأخير هو "لا"، فيجب ألا يعترف موكلك بالذنب.

2- طلبات ما قبل المحاكمة

كما يوحي الاسم، "طلبات" ما قبل المحاكمة، والمعروفة أيضًا باسم "التماسات" ما قبل المحاكمة. يجب أن تفكر في تقديم طلبات ما قبل المحاكمة كلما كنت تعتقد أن موكلك يحق له الحصول على التعويض الذي تبحث عنه، إما كمسألة قانونية أو مسألة سياسة أو كليهما. سيعتمد الشكل والتوقيت والعملية التي يمكن من خلالها إثارة هذه المشكلات على قواعد الإجراءات الجنائية في ولايتك القضائية. تتضمن بعض المشكلات الأكثر شيوعًا التي قد تثيرها في تطبيقات ما قبل المحاكمة ما يلي:

- إساءة استخدام السلطة التقديرية للادعاء في السعي لتوقيع عقوبة الإعدام
- الوصول إلى الموارد التي قد تكون ضرورية في القضية.
- الوقت الملائم والتسهيلات الكافية لإعداد دفاع عن موكلك (انظر الفصل 2).

- حق موكلك في الخصومة، أي الحق في الطعن في الاتهامات.
- حق الموكل في الإفراج بكفالة أو حق الإفراج عنه أثناء انتظار المحاكمة (انظر الفصل 3).
- استدعاء واستجواب الشهود، أي حق موكلك في وضع أدلة في دفاعه، بما في ذلك استدعاء الشهود واستجواب شهود الادعاء.
- الاعتراض على فرض الإعدام كعقوبة (انظر الفصل 10).
- تغيير مكان.
- دستورية التشريع أو التشريعات الحاكمة.
- خلل في عملية توجيه الاتهامات.
- التزامات اكتشافات النيابة أو طلب الوصول إلى ملف القضية.
- المساعدة القانونية الفعالة في قضية إعدام.
- استبعاد الاعتراف.
- استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني.
- استبعاد الإشاعات.
- استبعاد أدلة أثر الضحية.
- تفسير وترجمة مجانية.
- استشارة قانونية مجانية إذا كان موكلك معوزًا.
- معاملة إنسانية.
- المشورة والتمثيل القانوني من قبل محام من اختيار موكلك.
- مسائل المحاكمة أو إجراءات قاعة المحكمة.
- الإخطار الاتهامات بلغة يفهمها موكلك.
- تقديم أدلة الطعن، أي الحق في وضع الأدلة بعد عرض الادعاء للأدلة.
- التواصل الخاص والسري مع المحامي.
- حظر الخطر المزدوج (ne bis in idem)
- مدى ملاءمة الضم التهم أو التحيز ضده أو من المدعى عليهم في وثائق التهم.
- الحكم العلني، أي الحق في المحاكمة علانية، وليس أمام محكمة سرية
- الحق في اتخاذ قرارات / أحكام معللة بشأن القضايا السابقة للمحاكمة.
- عزل قاضي بسبب التحيز أو تضارب المصالح.
- طلب مزيد من الوقت للتحضير على نحو كفء (انظر الفصل 2).
- مراجعة إنكار الطلبات التمهيدية من قبل محكمة أعلى.
- الحق في الوصول إلى ملف القضية، بما في ذلك الأدلة المكتشفة حديثًا إذا كان التحقيق لا يزال جارياً.
- الحق في محاكمة سريعة.
- الحق في الحضور.
- الحق في الاعتراض على الأدلة المقدمة من النيابة.
- كفاية وثيقة الاتهام.
- إخماد الأدلة {منع ظهور الأدلة في المحاكمة}.
- المحاكمة أمام المحاكم العادية باستخدام الإجراءات القانونية المعمول بها.
- المحاكمة أمام محكمة مستقلة ومحايدة.

يعتمد تقديم بعض هذه الالتماسات أو جميعها أو أي منها على الظروف الفريدة لقضية موكلك والقرارات الاستراتيجية التي يجب اتخاذها. تتم مناقشة بعض هذه الاقتراحات بمزيد من التفصيل أدناه.

أ. طلبات لمعلومات في ملف النيابة العامة

كجزء من التمثيل والإعداد للمحاكمة، يجب أن تتأكد من أن لديك أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالتهمة أو التهم ضد موكلك، ويجب عليك تأكيد صحة المعلومات التي لديك. إحدى الطرق للقيام بذلك هي الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها النيابة. إذا رفض الادعاء إعطاءك المعلومات المطلوبة، يجب

عليك تقديم طلب لإلزام هذه المعلومات، والتي تسمى أحيانًا طلب لإجبار الاكتشاف. حتى إذا كانت ولايتك القضائية لا تستخدم مصطلح "اكتشاف"، فلا يزال عليك طلب توضيح لوائح الاتهام /الاتهامات والكشف عن الأدلة والمعلومات ذات الصلة بالمحاكمة.

في ولايات القانون المدني، قد تتمكن من الوصول إلى ملف القضية ونسخه قبل المحاكمة. من الضروري أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

1. الإفصاح عن الأدلة

يجب عليك طلب الوصول إلى الأدلة التي تم جمعها أو إنشاؤها من قبل الشرطة، وطلب أن تكون متاحة للاختبار العلمي من قبل الخبراء. حتى إذا قام خبراء الادعاء بفحص الأدلة، يجب عليك الحصول على خبراء مستقلين لفحص الأدلة أيضًا، إن أمكن.

يجب عليك أيضًا طلب إشعار بأدلة الدولة. على وجه التحديد، يجب عليك طلب الكشف عن العوامل المشددة والمعلومات المتعلقة بالعوامل المخففة.

2. الإفصاح عن الشهود

تأكد من طلب الكشف عن أسماء الشهود الذين ينوي الادعاء استدعاؤهم في المحاكمة، وأيهم قد يكونون قد استدعوه في مرحلة سابقة من المحاكمة (مثل شهود هيئة المحلفين الكبرى). أيضًا، من المهم طلب الكشف عن شهود الطعن، لأن الدولة قد تعرف الشهود الذين يمكن أن يشهدوا لصالح موكلك، ولكن تختار عدم استدعائهم.

ب. طلبات لاستبعاد أدلة

في كثير من الأحيان قد ينوي الادعاء استخدام الأدلة في المحاكمة التي يعتقد الدفاع أنه لا ينبغي قبولها كأدلة. على سبيل المثال، قد تعتقد أن اعتراف موكلك قد انتزاعه في انتهاك للقانون الوطني أو الدولي. لموكلك الحق ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب. والحق في التزام الصمت بموجب المادة 14 (3) (ز) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 8 (2) (ز) من الاتفاقية الأمريكية، والمادة 55 (1) (أ) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. علاوة على ذلك، فإن إساءة استخدام الشرطة للمشتبه بهم الجنائيين أمر روتيني في العديد من الولايات القضائية، ويجب عليك دائمًا الاستفسار عما إذا كان تصريح موكلك نتاجًا للإكراه. تحظر المادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب بشكل قاطع استخدام الأقوال المنتزعة بالتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في المحاكمات الجنائية. وتنص المادة 8 (3) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن "اعتراف المتهم بالذنب لا يكون ساري المفعول إلا إذا تم دون أي إكراه من أي نوع."

نصيحة عملية

- **الحق في الحماية من التعذيب**
  - التعذيب محظور، ويتعين على الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب "إبقاء قواعد الاستجواب وتعليماته وأساليبه وممارساته قيد المراجعة المنهجية، فضلاً عن ترتيبات احتجاز ومعاملة الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الحرمان من الحرية". إذا تمت مقابلة موكلك، فتأكد من طلب نسخة من أي سجلات تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل الدولة.
  - إن الضحية المزعومة للتعذيب "لها الحق في تقديم شكوى إلى سلطاتها المختصة وفحص قضيتها على الفور وبنزاهة."
  - لتحديد ما إذا كان بلدك طرفًا في اتفاقية مناهضة التعذيب، راجع موقع الأمم المتحدة على الويب على: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-9&chapter=4&lang=en

عادة، يكون للقاضي سلطة النظر في ادعاء التعرض للإكراه أو التعذيب في أي مرحلة من مراحل الإجراءات. لا تسمح بعض الولايات القانونية للمدعى عليه باستبعاد أي أدلة في المحاكمة،

بغض النظر عن الظروف التي تم الحصول عليها فيها. في هذه الحالات، يجب أن تفكر فيما إذا كنت تريد تقديم طلب لاستبعاد الأدلة من أجل الحفاظ على القضية للاستئناف ولضمان أنك استنفدت سبل الانتصاف المحلية إذا كنت تفكر في تقديم استئناف إلى هيئة دولية.

تشمل الأنواع الأخرى من تطبيقات إخماد الأدلة ما يلي: (1) تطبيق لاستبعاد الأدلة لأنه تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية أو غير عادلة - على سبيل المثال، أثناء احتجاز موكلك بشكل غير قانوني أو اعتقاله، أو أثناء البحث بدون إذن قضائي؛ (2) تطبيق لاستبعاد أي معلومات تضر بموكلك، بما في ذلك، على سبيل المثال، أقوال أثر الضحية، دليل على نشاط إجرامي سابق (لا سيما إدخال الجرائم التي لم تتم إدانة المدعى عليها بسببها)، والظروف المشددة؛ و (3) تطبيق لقمع الصور الاستفزازية لمسرح الجريمة أو مشاهد أخرى. ومع ذلك، في العديد من الولايات القضائية، قد يُجبر موكلك على تسليم المستندات التي تم الحصول عليها بموجب أمر قضائي، وكذلك عينات التنفس والدم والبول والأنسجة الجسدية لغرض اختبار الحمض النووي.

ت. طلبات معارضة تطبيق عقوبة الإعدام

عندما يُتهم موكلك بجريمة يعاقب عليها بالإعدام، يجب أن تفكر في الطعن في فرض عقوبة الإعدام في كل فرصة. حتى إذا كان من غير المحتمل أن يكون ناجحًا في ولايتك القضائية، فيجب أن تسجل اعتراض موكلك على فرض عقوبة الإعدام. سيكون هذا مفيدًا إذا استأنف موكلك هيئة دولية. هناك عدة أسس للطعن في فرض عقوبة الإعدام فيها. يتم تناول الأسس المحددة التي يمكنك أن تطعن فيها في فرض عقوبة الإعدام بشكل كامل في الفصل 9، "الاستئنافات واستئنافات ما بعد الإدانة".

ث. طلبات لمحاكمة سريعة

ينص القانون الدولي أيضًا على وجوب محاكمة الأفراد دون تأخير لا مبرر له. يحق لموكلك أن يتم الاستماع إلى قضيته في غضون فترة زمنية معقولة، بدءًا من تاريخ توجيه الاتهام إليه وانتهاءً بالقرار النهائي الصادر عن المحاكم المحلية. في القضايا الجنائية، يبدأ الوقت الذي يجب مراعاته عند الاتهام. يتوقف الوقت عن العمل عندما يتم الانتهاء من الإجراءات على أعلى مستوى ممكن، عندما يصبح القرار نهائيًا، ويتم تنفيذ الحكم. إن ما يؤهل لوصفه بأنه تأخير "غير مبرر" سيعتمد على ظروف قضيتك، بما في ذلك تعقيدها، وسلوك الأطراف، وما إذا كان المتهم رهن الاحتجاز، وما إلى ذلك.

إن التأخير غير المبرر مشكلة هائلة ومتكررة في العديد من البلدان بسبب العدد الكبير من السجناء الذين ينتظرون المحاكمة والقدرة المحدودة للسلطة القضائية على معالجة القضايا بكفاءة. إذا كنت تمثل موكلًا محتجزًا بدون محاكمة لسنوات متتالية، فيجب أن تفكر بشدة في تقديم التماس إلى المحاكم من أجل الإفراج الفوري عن موكلك بموجب القانون المحلي والأحكام الدستورية. إذا فشل ذلك، يجب أن تفكر في تقديم استئناف مع أحد الهيئات الدولية التي نوقشت في الفصل 10.

بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا يخضع موكلك لإجراءات محاكمة طويلة وممتدة بدون داع. لا تتوقف هذه الحقوق على طلب المتهم للمحاكمة دون تأخير لا مبرر له أو لمدة معقولة.

ج. طلبات لتغيير المكان

إذا كان سيخضع موكلك للمحاكمة، يجب أن تفكر فيما إذا كان تغيير المكان مناسبًا. إذا كانت هيئة المحلفين المختارة في الولاية القضائية التي سيُحاكم فيها موكلك من المحتمل أن تكون متحيزة بشكل خاص ضده، فيجب عليك طلب تغيير المكان. موكلك له الحق في هيئة محلفين نزيهة.

ح. طلبات للمساعدة المالية

إذا كان موكلك لا يستطيع تحمل ضرورات دفاعه، فيجب عليك طلب المساعدة من المحكمة. وهذا يشمل الإعفاء من دفع رسوم المحكمة، بالإضافة إلى الأموال لتأمين التقييم النفسي والخبراء الآخرين، إذا لم تكن المحكمة قد قدمتها بالفعل وإذا كنت تعتقد أنها

ضرورية. تنص المادة 14 (3) (هـ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك المادة 6 (3) من الاتفاقية الأوروبية على: "[i] في تحديد أي تهم جنائية ضده، يحق لكل شخص الحصول على الضمانات التالية: أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام".

خ. طلب للإعفاء من ضم أطراف للدعوى بشكل ضار

إذا تمت محاكمة موكلك مع متهمين آخرين، يجب أن تفكر في معارضة ضم قضاياهم للمحاكمة على أساس أنها تضر بمصلحة موكلك.

د. طلب حجب ملق القضية

يجب أن تفكر في طلب حجب ملف المحكمة من وسائل الإعلام الإخبارية، للتأكد من أن حصول موكلك على محاكمة عادلة لا تشوبها دعاية سلبية. وينطبق ذلك بشكل خاص إذا كان موكلك سيخضع للمحاكمة من قبل هيئة محلفين.

الفصل السابع (7):

حقوق واستراتيجية المحاكمة

1. حقوق موكلك في المحاكمة العادلة

بموجب القانون الدولي، يحق لجميع الأفراد مراعاة الإجراءات القانونية السليمة واجبة التطبيق والمساواة أمام القانون. يعتبر كلا هذان الحقان الأساسيان متعددي الأوجه، وهما يشملان، من بين أمور أخرى، الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة محايدة، والحق في المحاكمة دون تأخير لا مبرر له ولفترة معقولة، والحق في حضور المحاكمة والمشاركة بطريقة ذات معنى، وافتراض البراءة، والحق في ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب.

أ. الحق في محاكمة عادلة من قبل محكمة محايدة

لموكلك الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة في غضون فترة زمنية معقولة من اتهامه أو احتجازه. هذا الحق أساسي وموثق جيداً في القانون الدولي.

بصفتك محاميًا للدفاع في قضية إعدام، من واجبك أن تؤكد، قدر استطاعتك وفي حدود الموارد المتاحة، على الإيفاء بحق موكلك في محاكمة عادلة أمام محكمة محايدة.

1. علاما يحتوي الحق في محاكمة عادلة وعلنية؟

تضمن جميع الصكوك العامة والإقليمية لحقوق الإنسان الحق في محاكمة عادلة. تشمل بعض الضمانات الأساسية من هذه المصادر:

- الحق في "تكافؤ السلاح " بين النيابة والدفاع؛
- الحق في إجراءات الخصومة؛
- الحق في الحصول على معلومات سريعة وواضحة ومفصلة حول الاتهامات؛
- الحق في الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد الدفاع.

طبقاً للجنة المحامين لحقوق الإنسان، "فإن أهم معيار في تقييم نزاهة المحاكمة هو مراعاة مبدأ تكافؤ الأسلحة بين الدفاع والادعاء. إن تكافؤ الأسلحة، الذي يجب مراعاته طوال المحاكمة، يعني أن كلا الطرفين يعامل بطريقة تضمن موقفهما المتساوي إجرائياً أثناء المحاكمة ". من المستحيل تحديد جميع الحالات التي يمكن أن تنتهك هذا المبدأ. قد تتراوح هذه المواقف بين استبعاد المتهم و / أو المحامي من جلسة استماع حيث يكون المدعي العام حاضرًا، أو ربما حرمان المتهم و / أو المحامي من الوقت لإعداد الدفاع أو الوصول إلى المعلومات ذات الصلة. يشمل هذا المبدأ وصولك إلى ملف قضية الادعاء بالقدر الضروري لدحض التهم وإعداد الدفاع عن موكلك. راقب عن كثب مثل هذه المواقف، وحيثما تظهر، قدم اعتراضات مناسبة أمام المحكمة.

جانب آخر من حقوق المحاكمة العادلة لموكلك يشمل الحق في جلسة استماع علنية، مما يساعد على ضمان احترام حقوق الإجراءات القانونية الواجبة للموكل أثناء المحاكمة. على الرغم من وجود بعض الظروف التي يمكن فيها استبعاد الجمهور من الإجراءات القضائية، فإن الأمر ليس كذلك عندما يتعلق الأمر بإصدار حكم. وبموجب المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، "تُعلن الأحكام" إلا إذا كانت مصلحة الأحداث تقتضي خلاف ذلك أو عندما تتعلق الإجراءات بالنزاعات الزوجية المتعلقة بالوصاية على الأطفال.

2. ما مدى أهمية محكمة مستقلة ومحايدة؟

إن استقلالية وحياد المحكمة أمران أساسيان للمحاكمة العادلة. يجب ألا يكون للقضاة والمحلفين على حد سواء أي مصلحة شخصية في قضية معينة، ويجب ألا يكون لديهم آراء مسبقة حول

النتيجة، ويجب أن يكونوا بمنأى عن أي تدخل أو ضغوط أو تأثير غير لائق من أي فرع من فروع الحكومة أو أي مصدر آخر. بدون هذه العوائق يكون صانعي القرار أحرار في تقرير المسائل المعروضة عليهم على أساس الحقائق وبحسب القانون. وهذا الحق أيضًا يضمن أن يكون اختيار القضاة مبنى بالأساس على خبراتهم القانونية. المحكمة لا بد أن تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية وأطراف القضية.

إن وجود أعضاء قضائيين أو مؤهلين قانونًا في المحكمة هو أحد مؤشرات استقلاليتها. يجب عليك أيضًا التفكير في الأسئلة التالية عند حماية حق موكلك في محكمة مستقلة:

- هل ممارسة التعيين القضائي في نطاق ولايتك مُرضية ككل؟(فيما يتعلق بتورط وتحكم السلطة التنفيذية)
- هل كان إنشاء المحكمة الخاصة التي تنظر في قضية موكلك مشبوهة؟ وبعبارة أخرى، هل كانت ملوثة بدوافع تميل إلى التأثير على نتيجة الإجراءات؟
- هل للمحكمة سلطة إصدار قرار ملزم لا يمكن تغييره من قبل سلطة غير قضائية؟

إذا شعرت أنت أو موكلك أنه لا يمكن لواحد أو أكثر من أعضاء المحكمة تقديم رأي محايد أو غير متحيز في قضيته، فقد ترغب أيضًا في التماس العون من سلطة أعلى، كما هو منصوص عليه في القانون المحلي. لفحص ما إذا كان القاضي متحيزًا، يجوز للمحكمة أن تطبق اختبارًا موضوعيًا، وفي هذه الحالة ستنظر في السلوك الخارجي للقاضي الخاص الذي تكون نزاهته موضع شك. إذا قامت المحكمة بتطبيق اختبار ذاتي، حيث تقوم بتقييم الدوافع والتحيزات الفعلية للقاضي، فإن النجاح في مثل هذا التحدي يكون أكثر صعوبة. عادة، يفترض حياد القاضي المعين بشكل صحيح، وسيكون عليك إحضار دليل قوي على التحيز الفعلي لإزالة قضيتك من القاضي. قبل الطعن في تحيز المحكمة، يجب أن يكون لديك دليل على أن مسؤولًا قضائيًا واحدًا على الأقل قد شارك في الإجراءات بصفته السابقة، أو أنه مرتبط بأطراف القضية، أو أن له مصلحة شخصية في النتيجة من الإجراءات. كبديل، يجب أن تكون قادرًا على إثبات أن المسؤول لديه رأي تم تكوينه مسبقًا يؤثر على عملية صنع القرار الخاصة به أو أن هناك أسبابًا أخرى تثير مخاوف جدية بشأن حياده. قبل تقديم أي ادعاءات بالتحيز ضد كعضو في السلطة القضائية، يجب عليك التحقق من القانون المحلي لمعرفة ما إذا كانت هناك أي قواعد تسمح لك "بالإضراب الحر" (أي الرفض دون إبداء أسباب) لموظف قضائي من القضية.

ب. افتراض البراءة

بموجب القانون الدولي، يحق لموكلك أن يُفترض أنه بريء. وفقًا للمادة 14 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "يحق لكل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئًا حتى تثبت إدانته وفقًا للقانون". على الرغم من أن المادة 14 (2) لا تحدد معيار الإثبات المطلوب، فمن المقبول عمومًا أن الذنب يجب أن يثبت "للإدانة الصميمة لفاحص الحقيقة أو ما لا يدع مجالا للشك، أيًا كان معيار الإثبات يوفر أكبر حماية قرينة البراءة بموجب القانون الوطني.

هل ينطبق هذا الافتراض على دفاعات الإثبات التي قد يطرحها موكلك في المحاكمة؟ ليس بالضرورة. المادة 6 (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، لا تحظر افتراضات القانون أو الحقيقة، لكنها تنص على أن أي قاعدة تنقل عبء الإثبات إلى الدفاع يجب أن تكون محصورة ضمن "حدود معقولة تأخذ في الاعتبار أهمية ما هو على المحاك والحفاظ على حقوق الدفاع." طالما أن العبء العام لإثبات الذنب يبقى على عاتق النيابة العامة، فإن افتراض البراءة لا يحظر عمومًا القوانين أو القواعد التي تنقل عبء الإثبات إلى موكلك لإثبات دفاعه في حالة معينة. لذلك، إذا جادل موكلك بأنه تصرف دفاعًا عن النفس أو تحت الإكراه، فقد تتحمل عبء الإثبات لإثبات أن الدفاع ينطبق.

على مسؤولي القضية، والمحكمين، والسلطات العامة واجب الحفاظ على افتراض البراءة من خلال "الامتناع عن الحكم المسبق على نتيجة المحاكمة". يجب عليك الانتباه جيدًا لمظهر موكلك أثناء المحاكمة من أجل الحفاظ على قرينة البراءة. على سبيل المثال، يجب أن تكون مستعدًا للاعتراض إذا طلبت المحكمة

من موكلك ارتداء أصفاد أو أغلال أو زي سجن في قاعة المحكمة دون مبرر معقول.

ت. الحق في الحضور في المحاكمة

لإجراء دفاع في قضية إعدام بشكل صحيح، ستحتاج إلى الوصول الفوري إلى موكلك في محكمة مفتوحة من أجل التواصل حول الأدلة وشهادة الشهود، من بين أمور أخرى. لذلك، يجب أن يكون موكلك موجودًا في المحاكمة للمشاركة في دفاعه. لكي تكون مشاركة موكلك في الدفاع ذات مغزى، سيتعين عليه فهم ما يحدث أثناء الإجراءات. كما هو مذكور في الفصل 2، ينص القانون الدولي على أن لكل شخص الحق في "الحصول على مساعدة مجانية من مترجم إذا لم يتمكن من فهم أو تحدث اللغة المستخدمة في المحكمة". يجب عليك التأكد من أن المترجم الذي تقدمه المحكمة كفؤ ولديه خبرة، وكلما لاحظت أن المترجم فشل في الترجمة بدقة، اعترض. بشكل عام، يشمل الحق في مترجم ترجمة جميع الوثائق ذات الصلة. عند منحه، يكون الحق في مساعدة مترجم فوريًا مجانًا ولا يمكن تقييده من خلال طلب الدفع من موكلك عند الإدانة.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا قام موكلي برفدي؟

- هذه استجابة مشتركة بين الموكلين في قضايا الإعدام. في كثير من الأحيان، لا يمكنهم السيطرة على أي شيء في حياتهم - ما يأكلونه، مع من يتحدثون، عندما ينامون، ما إذا كان بإمكانهم الحلاقة - وفصل محاميهم هو الفرصة الوحيدة المتاحة لهم لممارسة بعض السيطرة.
- من المهم ملاحظة أن هذا الرد يُعزى غالبًا إلى انهيار العلاقة بين المحامي وموكله. إن قضاء الوقت مع موكلك لبناء علاقة ثقة هي الخطوة الأولى الحاسمة لضمان أنه سيسمح لك بتقديم الدفاع أكثر فعالية. يمكن أن يفيد التواصل المفتوح مع موكلك خارج علاقته معك، ويمكن أن يحسن سلامته العامة.
- إن أمكن، حاول معالجة المخاوف من قرار فصلك. من المهم أن توضح أن موكلك شريك في دفاعه، وأنك ستستمع إلى مخاوفه وتفضيلاته. خذ الوقت الكافي لشرح التطورات الأخيرة في قضيته - أو لمعالجة مخاوفه بشأن نقص النشاط في قضيته.

ث. الحق في مواجهة واستجواب الشهود

موكلك له الحق في فحص الشهود ضده. كما يسمح هذا الحق للمدعى عليه بالحصول على حضور الشهود لصالحه في ظل نفس الشروط الخاصة بالشهود ضده. المبدأ العام، الذي اعتمدته معظم المحاكم، هو أنه يجب السماح للمتهمين باستدعاء وفحص أي شاهد أدلي بشهادة تعتبر ذات صلة بقضيتهم. وبالمثل، يجب أن يكونوا قادرين على فحص أي شاهد استدعته النيابة أو اعتمدت على أدلتهم. تنبع العديد من الحقوق الأخرى من هذه المبادئ الأساسية. أولاً، يجب معاملة الأطراف على قدم المساواة فيما يتعلق بتقديم الأدلة عن طريق استجواب الشهود. ثانيًا، يجب أن يخبرك الادعاء بأسماء الشهود الذين ينوي الاتصال بهم في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة قبل المحاكمة حتى يكون لديك الوقت الكافي لإعداد دفاع موكلك. أخيرًا، يحق لموكلك أيضًا أن يكون حاضرًا أثناء شهادة الشاهد وقد يتم تقييده في القيام بذلك فقط في ظروف استثنائية، مثل عندما يخشى الشاهد بشكل معقول انتقام المدعى عليه.

لمنع الانتهاكات لحق المدعى عليه في مناقشة الشهود واستجوابهم، يجب عليك الضغط على المحاكم للتدقيق عن كثب في أي ادعاءات من قبل الادعاء بالانتقام المحتمل. يجب أن تتم إزالة موكلك أو المتهمين معه من قاعة المحكمة فقط في الحالات الشرعية حقًا. يجب أن تعترض على الفور عندما يتم فحص الشاهد في غياب كل من المدعى عليه والمحامي. وبالمثل، فإن استخدام شهادة الشهود المجهولين في المحاكمة غير مسموح به بشكل عام، لأنه يمثل انتهاكًا لحق المدعى عليه في استجواب أو استجواب الشهود ضده.

رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الحق في محاكمة عادلة في القضايا الجنائية يشمل "حق أي شخص متهم بارتكاب جريمة ... في التزام الصمت وعدم المساهمة في توريط نفسه بالجريمة. " في قضية سوندرز ضد المملكة المتحدة، أوضحت المحكمة أنه على الرغم من عدم ذكرها بالتحديد في المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الحق في الصمت والحق في الامتناع عن توريط الذات في الجريمة" معايير دولية معترف بها بشكل عام وتكمن في قلب مفهوم الإجراء العادل بموجب المادة 6." إنهم موجودون لحماية المتهم من الإكراه غير اللائق من قبل السلطات، بما في ذلك الإكراه المباشر أو غير المباشر، الجسدي أو العقلي، قبل أو أثناء المحاكمة (أي شيء يمكن استخدامه لإجبار موكلك على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب). يفترض الحق في عدم توريط النفس بالجريمة على وجه الخصوص، أن النيابة في قضية جنائية ستحتاج إلى إثبات قضيتهم ضد المتهم دون اللجوء إلى الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال أساليب الإكراه أو القمع في تحد لإرادة المتهم. وبالتالي، يرتبط هذا الحق ارتباطًا وثيقًا بافتراض البراءة الوارد في المادة 6 (2) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

هذا الحق يعني أن موكلك قد يبقى صامتًا ولا يشهد في المحاكمة إذا كان عليه أن يختار هذا الخيار. بشكل عام، لا يجوز استخدام صمت المتهم كدليل لإثبات الذنب ولا يمكن استخلاص أي عواقب سلبية من ممارسة المتهم الحق في التزام الصمت.

ج. الحق في معرفة حيثيات قرار المحكمة

يجب أن تدافع بقوة عن حق موكلك في الوصول إلى رأي مكتوب مسبب من المحكمة يتم إكماله بسرعة. هذا الحق متأصل في الحق في محاكمة عادلة ويشكل الأساس لحق الموكل في الاستئناف. إذا لم تقدم المحكمة تلقائيًا حكمًا كتابيًا، فيجب عليك حث المحكمة لتقديم مثل هذه الوثيقة.

نلزم المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المحاكم الأوروبية بتقديم أسباب أحكامها في القضايا الجنائية. بينما لا يُطلب من المحكمة تقديم تفسيرات تفصيلية لكل جانب من جوانب القرار، إلا أنها يجب أن تعالج على وجه التحديد أي أمور أساسية في نتائج القضية. تتناول توصية مجلس أوروبا بشأن الاتساق في إصدار الأحكام على وجه التحديد الحاجة إلى إبداء الأسباب عند فرض عقوبة. كذلك، تنص المادة 74 (5) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن قرارات الدائرة الابتدائية "يجب أن تكون كتابية وأن تتضمن بياناً كاملاً ومعللاً لاستنتاج الدائرة الابتدائية بشأن الأدلة والاستنتاجات ".

غالبًا ما لا تكون أحكام هيئة المحلفين في دول القانون العام مصحوبة بأي نوع من التفسير الكتابي لسبب الحكم. يجب عليك الاستفسار عن إجراءات هيئة المحلفين المحلية. انتبه بشكل خاص إلى الأسئلة أو التعليمات إلى هيئة المحلفين التي صاغها القاضي، وتحقق مما إذا كانت دقيقة، وإذا لم تكن مضللة، وإذا كانت تتضمن أسئلة تتوافق مع "نظرية القضية" للدفاع، وإذا لزم الأمر ممارسة الحق في الطعن ضدها أو اطلب من القاضي إضافة أو تعديل الأسئلة. وأيضًا، إذا كان مسموحًا لك، فيجب أن تطلب من أعضاء هيئة المحلفين التصويت بشكل فردي على حكمهم. يجب عليك أيضًا أن تطلب من القاضي الحصول على إذن للتحدث مع أعضاء هيئة المحلفين بعد انتهاء إجراءات المحاكمة.

2. استراتيجية المحاكمة

من أجل الدفاع عن موكلك بشكل فعال في المحاكمة، سيكون عليك التفكير بشكل كبير في تطوير إستراتيجيتك للمحاكمة. أولاً وقبل كل شيء، يتضمن هذا تطوير نظرية القضية التي ستعطي الشكل العام لدفاعك أثناء المحاكمة. يجب أن ترشدك نظريتك عن القضية خلال تخطيتك لتقديم الأدلة، بما في ذلك اختيارك للشهود والمستندات. يجب أن تقودك النظرية الجيدة عن للقضية خلال جميع مراحل المحاكمة، بما في ذلك اختيار هيئة المحلفين، وفحص الشهود، ومرافعة الافتتاح والختام.

يسعى هذا الدليل إلى تقديم بعض القواعد العامة بشأن استراتيجية المحاكمة. بعض هذه القواعد، مثل تطوير نظرية الحالة، لها تطبيق عالمي. البعض الآخر، مثل اختيار هيئة المحلفين، لن

تنطبق إلا في بعض الولايات القضائية. علاوة على ذلك، ستتأثر استراتيجية المحاكمة بالقواعد والثقافة المحلية وتقييمك لكيفية استجابة صانع القرار (القاضي أو هيئة المحلفين) للتكتيكات التي تستخدمها.

أ. تطوير نظرية عن القضية

غالبًا ما تكون المحاكمات منافسة بين نسختين لما حدث: النسخة التي قدمها الادعاء، والنسخة التي قدمها الدفاع. إن نظرية القضية ضرورية للتأكد من أن القضية التي قدمها الدفاع متسقة وقابلة للتصديق. يمكن أن توفر نظرية القضية أيضًا دليلًا لتحقيقك اللازم لإعداد الدفاع. على سبيل المثال، قد تكون نظريتك أن موكلك قتل المتوفى دفاعًا عن نفسه. أو قد تكون هذه قضية هوية خاطئة، وموكلك غير مذنب بأي جريمة. بغض النظر عن النظرية التي تختارها، ستحتاج إلى تسليط الضوء على الأدلة التي تتوافق مع نظريتك، وتقديم تفسير للأدلة التي يبدو أنها تقوض نظريتك.

1. شاملة

ستكون النظرية الجيدة للقضية شاملة. يجب أن تربط نظريتك جميع الحقائق المختلفة للقضية في رواية واحدة موحدة. نظرية القضية هي أكثر من مجرد الدفاع القانوني. يجب أن تكون النظرية الجيدة للقضية بسيطة لفهم الشخص العادي أثناء تقديم سرد يأخذ في الحسبان كل قطعة من الأدلة التي سيتم تقديمها في القضية. يجب عليك تحليل جميع الحقائق والحجج القانونية التي قد تقدمها، واختيار نظرية الحالة التي تناسب كل عنصر.

2. متسقة

من أجل إقناع هيئة المحلفين بنظريتك في القضية، يجب أن تكون نظريتك متسقة. في محاكمة قضية الإعدام، يجب أن تفكر في كل من مرحلة الذنب ومرحلة العقوبة من مراحل المحاكمة. يجب تقديم موضوعك باستمرار من خلال المرحلتين. بطريقة أخرى، نظريتك في مرحلة الذنب من المحاكمة يجب أن تكمل، وتدعم، وتضع الأساس للنظرية في مرحلة التخفيف. إذا اتخذت مواقف متناقضة في مرحلة الذنب ومرحلة العقوبة، فستفقد المصداقية مع القاضي وهيئة المحلفين. يجب أن تكون حذرًا عند صياغة نظرية واحدة متسقة يتم تعزيزها في مرحلتي الذنب والتخفيف من المحاكمة.

قد يميل بعض المحامين إلى مناقشة كل نظرية يمكن تصورها، طاعنة في كل نقطة من الأدلة، بغض النظر عن مدى التبعية، حتى لو كانت تلك النظريات تتعارض مع بعضها البعض. هذا خطأ يجب تجنبه. إذا قدمت العديد من النظريات المتنافسة، فلن تعرف هيئة المحلفين أي نظرية للقضية تصدق. بدلًا من ذلك، ركز على نظرية سرد مفردة للقضية واجعل عرضك للأدلة متسقًا مع هذه النظرية.

3. ثابتة

يبدأ القضاة وهيئة المحلفين في تكوين رأي حول كل قضية في وقت مبكر جدًا. ولهذا السبب، يجب أن تكون مستعدًا لتقديم نظريتك للقضية باستمرار، في كل مرحلة من مراحل المحاكمة، بما في ذلك اختيار هيئة المحلفين وإعداد الشهود والتماسات ما قبل المحاكمة وبيان الافتتاح وتقديم الأدلة والحجة الختامية.

يجب عليك التأكد من تقديم المفاهيم التي ستكون مهمة في مرحلة العقوبة من المحاكمة في أقرب وقت ممكن. على سبيل المثال، إذا كانت مشاكل الصحة العقلية جزءًا من نظريتك عن القضية في مرحلة العقوبة، يجب عليك تقديم أدلة ذات صلة بالصحة العقلية أثناء مرحلة الذنب. إذا كنت تمارس في ولاية قضائية حيث يتم محاكمة القضايا أمام هيئة محلفين، وإذا كنت قادرًا على طرح أسئلة المحلفين المحتملين، فيجب عليك أن تطرح عليهم أسئلة تعزز الموضوعات التي سيسمعونها أثناء تقديم الأدلة.

4. موجزة

حتى في القضايا المعقدة، يجب أن تكون قادرًا على ذكر نظرية القضية بشكل موجز، غالبًا في عبارة واحدة أو في جملة أو اثنتين. يمكن تكرار بيان موجز وبسيط لموضوعك طوال فترة المحاكمة، أثناء عرض حججك وتقديم الأدلة. تكرار موضوع بسيط سيساعد القاضي و / أو هيئة المحلفين على تذكر نظريتك عن القضية.

ب. تحديد الشهود الذين ستستدعيهم

1. أي نوع من الشهود يجب أن أستدعي؟

سيختلف عدد ونوع الشهود الذين يجب الاتصال بهم اختلافًا كبيرًا اعتمادًا على الجريمة التي يُتهم بها موكلك، وقوة قضية الادعاء والموارد المتاحة لك ولموكلك. في حالات نادرة، قد يكون من أفضل خدمة قد تقدمها لموكلك من خلال عدم استدعاء أي شهود وبدلاً من ذلك تركيز دفاع موكلك على إبراز عدم قدرة النيابة على الوفاء بعبء الإثبات لكل عنصر من عناصر الجريمة التي اتهم بها موكلك. ومع ذلك، في كثير من الحالات، يتطلب الدفاع عن موكلك استدعاء الشهود وفحصهم. يجب اتخاذ القرارات المتعلقة بنوع وعدد الشهود الذين ستستدعيهم بناءً على المشاركة المباشرة مع موكلك.

2. شهود الحقيقة

غالبًا ما يكون الشهود الواقعيون حاسمون في استراتيجية الدفاع الناجحة، وهو ما يتم مناقشته في الفصل 4. يمكن للشهود الذين كانوا مع موكلك في وقت الجريمة إثبات لحجة غياب موكلك عن مكان الجريمة (وبالتالي براءته). قد يكون الشهود الذين كانوا في مسرح الجريمة قادرين على الشهادة بأنهم لم يروا موكلك، أو أن شخصًا آخر ارتكب الجريمة، أو أن موكلك تصرف دفاعًا عن النفس. يمكن للشهود الذين كانوا مع موكلك وقت القبض عليه أن يقدموا في كثير من الأحيان معلومات قيمة عن أفعاله وسلوك الشرطة.

3. شهود الشخصية

قد يكون أفراد العائلة والشهود الذين عرفوا موكلك لفترة طويلة قادرين على تقديم شهادة مواتية فيما يتعلق بشخصية موكلك أو شهادة قد تكون مفيدة في إضفاء الطابع الإنساني على موكلك. في المجتمعات الريفية في أفريقيا، قد يكون رؤساء القرى شهودًا مقنعين للغاية. يمكن لأصحاب العمل السابقين والقادة الدينيين والمعلمين أيضًا تقديم شهادة مقنعة بشأن حسن شخصية موكلك.

4. الشهود الخبراء

حيث يتوافر التمويل، من المهم التفكير في استدعاء شهود خبراء للتعبير عن موثوقية تقنيات التحقيق والأدلة الجنائية، بما في ذلك تقرير التشريح الذي يشير إلى سبب الوفاة، واستعراضات الهوية أو "الاصطفافات"، المقذوفات، وأدلة الحمض النووي، وبصمات الأصابع. تتم مناقشة هؤلاء الشهود بإسهاب في الفصلين 4 و5. إذا كانت شهادة الشهود الخبراء ذات أهمية حاسمة لقضية موكلك، فإن لموكلك الحق في الحصول على هذه الشهادة. قبل الاستعانة بشاهد خبير أو مطالبة المحكمة بتعيينه، يجب التحقق من أوراق اعتماد الخبير وتحديد ما إذا كان يمكن تأهيله كخبير في نطاق ولايتك.

5. هل يجب أن يشهد موكلي؟

كما هو مذكور أعلاه، فإن لموكلك الحق في الامتناع عن توريط الذات في الجريمة والحق في التزام الصمت. وبناءً على ذلك، فإن أحد أهم القرارات في الدفاع بقضية إعدام هي ما إذا كان موكلك سيشهد أم لا. إن السماح للمتهم بالإعلان عن براءته وإخبار جانبه من القصة يمكن أن يكون أداة قوية. على العكس من ذلك، إذا لم يكن موكلك قادرًا على أن يكون شاهدًا مقنعًا، أو إذا كان يفتقر إلى القدرة على الصمود أمام استجواب قوي، فقد يكون من الأفضل لمصلحة موكلك إبعاده عن منصة الشهود. يجب ترك قرار الشهادة أو عدم الشهادة لموكلك؛ ومع ذلك، يجب عليك مساعدته من خلال تقديم المشورة له، كيف يمكن لشهادته أن تساعد أو تؤذي دفاعه بشكل عام وكيف يمكن لشهادته أن تؤثر على الاستراتيجية والمواضعات التي طورتها.

6. ماذا لو رفض أحد الشهود التعاون؟

إذا حددت شاهدًا قد يكون مفيدًا في لقضية موكلك، ولكنه يرفض التعاون، فيجب عليك محاولة إرغام مشاركته في الإجراءات. يمكن للمحكمة في العديد من الولايات القانونية إصدار أمر استدعاء لإجبار شاهد على المشاركة؛ تأكد من أنك على دراية بالإجراءات المتاحة في نطاق ولايتك القانونية لإجبار هؤلاء الشهود على حضور الإجراءات القضائية. مع ذلك، اعلم أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان حذرت من أن الحق في إجبار

حضور شاهد، على الأقل بموجب المادة 14 (3) (هـ)، يقتصر على الحالات التي يكون فيها عدم القدرة على ذلك انتهاكًا لمبدأ المساواة في الأسلحة.

7. ماذا يجب أن أفعل بعد أن قمت باختيار شهودي؟

بمجرد أن تقرر أي الشهود ستستدعي، تقع على عاتقك مسؤولية التأكد من أنهم على استعداد للإدلاء بشهادتهم وأنهم قادرون على الحضور إلى المحكمة. وهذا يعني، على المستوى الأساسي، تقديم المشورة لهم حول الملابس والسلوكيات المناسبة لقاعة المحكمة. وبالمثل، تحتاج إلى التأكد من أن شهودك يعرفون متى وأين ستُعقد جلسات الاستماع، وأن تتخذ كل التدابير الممكنة لضمان قدرتهم على حضور جلسات الاستماع التي يُتوقع أن يشهدوا فيها. في المجتمعات الريفية ذات الطرق غير الممهدة، قد يستغرق الشهود يومًا أو أكثر للسفر إلى المحكمة، وسيحتاجون إلى إشعار مسبق. غالبًا ما يمثل النقل تحديًا. إذا كنت غير قادر على توفير وسائل النقل بنفسك، ففكر في تقديم طلب للحصول على الأموال اللازمة لتعويض الشهود عن وسائل النقل العام والإقامة والطعام. إذا لم يتمكن الشاهد من الحضور في جلسة استماع حيث يُتوقع أن يشهد، فمن المهم إخطار المحكمة على الفور وطلب الاستمرارية. إذا رفضت المحكمة تأجيل الجلسة، فإنه من واجبك أن تقدم اعتراضًا رسميًا.

كما يجب إعداد الشهود على مستوى موضوعي. ولتجنب التأثير على الشهود، تضع بعض الولايات القانونية قيودًا صارمة على مقدار وصول المحامين للشهود بشكل سابق للمحاكمة. ومع ذلك، إذا كانت ولايتك القانونية تسمح لك بذلك، فإن تزويد الشاهد بنظرة عامة عن مدى ملاءمة شهادته لاستراتيجية قضيتك وموضوعك يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى شهادة أكثر إقناعًا ومفيدة. إن أمكن، يجب عليك السماح لشهودك بمراجعة الأدلة التوضيحية والأدلة المادية التي ستستجوبهم بشأنها. يُنصح أيضًا بإبلاغ شهودك بالأسئلة التي تعتقد أنها قد تُسأل عند الاستجواب. عند إعداد الشاهد، فإن التزامك هو مساعدة الشاهد في الإدلاء بشهادته الخاصة وليس الشهادة التي تفضلها أنت أو موكلك.

ت. تحديد الأدلة والأحراز التي ستقدمها

يمكن أن يكون للأدلة والأحراز الملموسة تأثيرًا مقنعًا بشكل غير متناسب على القاضي أو هيئة المحلفين. لا يوجد بديل عن السماح للمحكمة أو هيئة المحلفين بالتوصل إلى استنتاجاتها الخاصة بعد رؤية أو لمس أو شم أو الاستماع إلى حرز. على سبيل المثال، تصبح شهادة الشهود المتعلقة بمسرح الجريمة أكثر إقناعًا ومصداقية إذا كان بإمكانك تقديم صورة فعلية تدعم شهادة الشاهد.

بينما تحدد تفاصيل كل قضية أنواع الأدلة والأحراز التي يجب عليك تقديمها، ستحتاج إلى التفكير فيما إذا كانت هناك أدلة مادية يمكن أن تبرئ موكلك. يجب تقديم تقارير الخبراء المواتية بشأن أمور الطب الشرعي مثل المقذوفات، أو أدلة الحمض النووي، أو بصمات الأصابع، لينظر فيها القاضي أو هيئة المحلفين. وبالمثل، إذا كانت لديك تقارير أو رسائل خبراء مفيدة توضح بالتفصيل الحالة النفسية لموكلك، فعليك التفكير في تقديمها كأدلة. إلى الحد الذي تسمح به ولايتك القانونية، قد ترغب أيضًا في تقديم أدلة توضيحية تصور موكلك في ضوء مواتٍ (مثل الجوائز والتذكارات والميداليات العسكرية) والأدلة التي تساعد على إضفاء الطابع الإنساني على موكلك (مثل صور العائلة).

ث. اختيار هيئة المحلفين

المحاكمة من قبل هيئة محلفين هي سمة مشتركة لأنظمة العدالة الجنائية في ولايات القانون العام، وهي مطلوبة بشكل متزايد في ولايات القانون المدني كذلك. اختيار هيئة المحلفين هو أحد أهم الأدوار التي تلعبها كمحامي دفاع في قضايا إعدام. لموكلك الحق في هيئة محلفين خالية من التحيز ومستعدة للنظر في الدفاعات التي ستقدمها. تقع على عاتقك مسؤولية التأكد، قدر استطاعتك بموجب قواعد ولايتك القانونية، من أن لجنة المحلفين تتكون من أشخاص سيولون موكلك الاعتبار العادل.

يجب أن تكون على دراية بالقواعد في نطاق ولايتك القانونية فيما يتعلق باستجواب وتحدي محلفين معينين. سيكون لدى معظم ولايات القانون العام قواعد متوفرة في كل قضية جنائية لاستجواب المحلفين والتحدي عليهم بسبب التحيز. بالإضافة إلى

ذلك، قد تكون هناك قواعد خاصة تنطبق فقط في قضايا الإعدام؛ على سبيل المثال، قواعد حول ما إذا كان المحلف على استعداد للنظر في فرض عقوبة الإعدام كعقوبة جنائية.

يجب أن يكون لديك ثلاثة أسئلة أساسية حين يتم اختيار هيئة المحلفين في قضية إعدام:

1. هل سيتمكن المحلف من اعتبار كل الأدلة بشكل عادل؟

يجب عليك طرح أسئلة مصممة لاكتشاف ما إذا كان كل محلف على استعداد للاستماع إلى الأدلة بشكل عادل، دون تحيز أو تعصب. يجب عليك التأكد من أن المحلفين الأفراد ليسوا مهيئين ضد موكلك لأسباب تتعلق بالعرق أو الجنس أو الدين أو أي عوامل اجتماعية أخرى. يجب عليك أيضًا أن تسأل أسئلة مصممة لاكتشاف ما إذا كان كل محلف على استعداد لإعطاء اعتبار جاد لأدلة التخفيف (هذا مهم بشكل خاص إذا لعبت هيئة المحلفين دورًا في عملية إصدار الأحكام). هذه الأسئلة هي أيضًا فرصة لك لتقديم مواضيع ونظرية القضية التي ستطوّرها طوال فترة المحاكمة. على سبيل المثال، إذا كنت ستقدم دليلاً على مشكلات الصحة العقلية، فيجب عليك طرح أسئلة مصممة للتأكد من استعداد كل محلف للنظر في أدلة الصحة العقلية في مداولاتهم. يخدم هذا غرضين: يتيح لك اكتشاف وتحدي أي محلف قد يكون متحيزًا ضد مثل هذه الأدلة، ويوفر لك فرصة للإشارة، في مرحلة مبكرة جدًا من المحاكمة، أن أسئلة الصحة العقلية ستلعب دورًا في السرد الذي تنوي تقديمه.

2. هل سيكون هذا المحلف مفيدًا لموكلي أثناء فترة المداولات؟

قد يكون بعض المحلفين، بسبب خلفيتهم أو تجاربهم، أكثر تعاطفًا مع موكلك، أو الحجج التي تنوي تقديمها فيما يتعلق بمسؤولية الموكل الجنائية وشخصيته وتاريخ حياته. إلى أقصى حد ممكن، ستحتاج إلى توجيه أسئلتك بطريقة تجعل من المرجح أن يُسمح لهؤلاء المحلفين بالجلوس في هيئة المحلفين.

في كثير من الأحيان، يتطلب منك هذا الهدف أن تطرح أسئلتك بطريقة تجعل من الصعب على الادعاء إيجاد أساس قانوني للطعن في هؤلاء المحلفين. على سبيل المثال، قد يرغب الادعاء في استبعاد محلف يعرب عن التردد في الخدمة في قضية يمكن فيها توقيع عقوبة الإعدام. إذا كنت تعتقد أن هذا الشخص سيكون محلفًا جيدًا ومتعاطفًا، فيجب أن تسعى من خلال استجوابك إلى إثبات أن المحلف يمكن أن يكون عادلاً لكلا الجانبين وسوف ينظر في جميع الأدلة. على سبيل المثال، قد تسأل، "ستتبع القانون وتعليمات القاضي، أليس كذلك؟"

3. هل سيكون هذا المحلف راغبًا في التصويت لصالح عقوبة أخرى غير الإعدام؟

أخيرًا، في العدد الصغير نسبيًا من الدول (بما في ذلك الولايات المتحدة) التي يتحمل فيها المحلفون مسؤولية تحديد العقوبة، يجب عليك التأكد من أن كل محلف على استعداد للنظر في بدائل لعقوبة الإعدام. يجب عليك التأكد من طرح الأسئلة المصممة لكشف ما إذا كان محلف معين يميل إلى التصويت لحكم الإعدام تلقائيًا بعد اكتشاف الذنب، بغض النظر عن الأدلة المخففة أو الظروف الأخرى.

ج. استجواب الشهود

1. الاستجواب المباشر

الاستجواب المباشر هو فرصتك لعرض قضية موكلك. يجب استخدام الاستجواب المباشر لتعزيز استراتيجيتك الدفاعية وتطوير نظريتك للقضية. إذا كان موكلك يسعى إلى الدفاع الإيجابي، مثل نقص القدرة العقلية، فستحتاج إلى استخلاص شهادة كافية لتلبية عبء الإقناع المعمول به. في ولايات القانون العام، قد يكون من الضروري أيضًا استخدام شهودك لإرساء الأساس للأحراز التي تنوي كأدلة.

يجب عليك خلق خطة استجواب مباشرة لكل شاهد دفاع محتمل. لكل شاهد تفكر فيه، عليك التفكير في الأسئلة التالية:

- ما الذي أنوي إثباته أو نفيه مع هذا الشاهد؟

- كيف تساهم شهادة هذا الشاهد في الفكرة الأساسية التي طورتها في القضية؟
- هل يمكن لهذا الشاهد أن يقوض أيا من عناصر الجريمة التي اتهم موكلي بها؟
- هل يمكن لهذا الشاهد أن يعزز أو يقوض مصداقية الشهود الآخرين؟
- هل يمكنني استخدام هذا الشاهد لتقديم أي من أحرازي المقصودة؟

تجنب إغراء محاولة إثبات الكثير من خلال أي شاهد واحد. إذا كنت تعتمد كثيرًا على شاهد واحد، وكان هذا الشاهد غير مصدق أو غير محبوب من قبل القاضي أو هيئة المحلفين، فإن نظريتك عن القضية ستكون أقل إقناعًا.

الغرض الآخر من الاستجواب المباشر هو تعزيز مصداقية شهودك. عندما يكون ذلك مناسبًا، يجب أن تطرح على شهودك أسئلة تسمح لهم بالإدلاء بشهادتهم فيما يتعلق بأساس معرفتهم، وقدرتهم على مشاهدة الحادث الذي يشهدون بشأنه وافتقارهم إلى التحيز أو الاهتمام بنتيجة قضية موكلك. بالنسبة للشهود الخبراء، من المهم مساعدة الشاهد على تأسيس خبرتهم في المجال الذي يشهدون فيه.

2. إعادة الاستجواب

نقدم إعادة الاستجواب فرصتك لتقويض شهود الادعاء. للاستعداد بشكل صحيح للاستجواب، يجب عليك تقييم ما تتوقع أن يقوله شهود الادعاء وما إذا كنت ستحتاج إلى الطعن في هذه المعلومات. إذا كانت ولايتك القانونية تسمح بذلك، فيجب أن تتكون عملية إعادة استجوابك للشهود من أسئلة رئيسية تتطلب الإجابة بنعم أو لا. لا يجب أن تطرح سؤالًا أبدًا عندما لا تعرف ما ستكون الإجابة، ما لم يكن هناك فرصة أن تضر الإجابة بدفاعك. يجب أن تتعلق أسئلتك دائمًا بحقيقة واحدة فقط في كل مرة. (على سبيل المثال، "قلت إنك كانت في السابعة مساءً عندما رأيت الحادث؟" "غروب الشمس في السادسة مساءً؟" "لم تكن هناك أضواء شوارع؟" "كنت تقف على بعد 50 مترًا؟") لا تميل إلى سؤال السؤال التالي: "إذن، لا يمكنك أن ترى ما حدث!" من خلال طرح هذا السؤال الأخير، فأنت تدعو الشاهد إلى الإصرار على أنه يمكنه في الواقع أن يرى، وأيضًا تدمر تأثير إعادة استجوابك للشاهد حتى تلك النقطة.

سؤال نفسك لهذه الأسئلة قد يساعدك على تحضير إعادة استجواب فعّال:

- هل لدى الشاهد انحياز أو دافع للإدلاء بشهادة ضد موكلك ولصالح النيابة؟
- هل يتعارض أي جزء من شهادة الشاهد مع أجزاء أخرى من شهادته؟
- هل تتعارض شهادة الشاهد مع تصريحاته السابقة حول الموضوع؟
- هل يمكنك خلق تناقضات في شهادة هذا الشاهد وشاهد سابق؟
- هل كان الشاهد في وضع يسمح له بمشاهدة الحادث الذي يشهد عنه؟
- هل يمكن أن يساعدك الشاهد في إثبات الحقائق التي تقوض جوانب قضية النيابة؟
- هل يمكن أن يساعدك الشاهد في إنشاء حقائق مفيدة لنظريتك أو موضوعك؟
- هل يمكنك التقليل من أي شهادة ضارة ظهرت أثناء الاستجواب المباشر؟
- هل يمكنك أن تجعل الشاهد يتراجع أو يشكك بشهادته؟
- هل يمكنك أن تجعل الشاهد يعترف بأنه غير متأكد من أمر شهد عنه؟
- هل يمكن طرح حقائق إضافية تقلل من تأثير الاستجواب المباشر للشاهد؟
- إذا بالغ الشاهد في علمه بموضوع ما، فهل تجعله يتراجع أو يتخلى عن تلك الشهادة؟
- هل سبق أن اتهم الشاهد بالكذب تحت القسم؟
- هل سبق أن أدين الشاهد بجريمة؟ (يجب أن تحقق في السجل الجنائي لجميع الشهود وتطالب النيابة بتزويدك بالسجلات الجنائية التي بحوزتهم).

- هل حاول الشاهد تقديم أدلة تتطلب معرفة أو خبرة معينة؟
- هل الشاهد خبير يمكن تحدي خبرته أو تدريبه أو معرفته أو خبرته؟
- هل يفي خبير الادعاء بمتطلبات ولايتك القانونية للتأهل كشاهد خبير؟

يجب عليك أيضًا تحضير كل الوثائق والأحراز التي تنوي استخدامها أثناء عملية إعادة الاستجواب.

ح. تقديم الأدلة والاعتراض عليها

1. تقديم الأدلة

بشكل عام، قبل أن تتمكن من مطالبة المحكمة بالنظر في جزء من الأدلة، يجب عليك توفير أساس للمحكمة لتحديد أن الأدلة ذات صلة وأصلية ولا تنتهك قواعد الإثبات الخاصة بالولاية القانونية. تعتمد متطلبات وضع هذا الأساس على قواعد ولايتك القانونية، وطبيعة الأدلة، والغرض الذي يتم تقديمها من أجله. ومع ذلك، لإثبات الأصالة، ستحتاج عادةً إلى شاهد يمكنه أن يشهد على أنه على دراية بالدليل الذي تسعى لتقديمه وأن الدليل هو في الواقع ما تدعي أنه هو. وبالمثل، فإن القاعدة العامة المتعلقة بالموضوع هي أن الأدلة التي تسعى لتقديمها يجب أن تجعل بعض الحقائق المتنازع عليها أكثر أو أقل احتمالية. يتطلب التحضير المناسب للمحاكمة ليس فقط تحديد الدليل الذي ترغب في تقديمه، ولكن أيضًا التأكد من أن الدليل مقبول وأن لديك شاهدًا يمكنه مساعدتك في وضع الأساس اللازم لتقديم الدليل.

2. الاعتراض على دليل غير مناسب، أو إشاعة

تفرض كل ولاية قانونية حدودها الفريدة على أنواع الأدلة التي يمكن تقديمها أثناء المحاكمة الجنائية والأغراض التي يمكن قبول تلك الأدلة من أجلها. في حين أنه من المستحيل سرد جميع أنواع الأدلة التي قد يتم استبعادها، والاستثناءات من قواعد الاستبعاد هذه، فهناك العديد من الاعتراضات الشائعة التي يجب أن تكون على دراية بها. على سبيل المثال، تمنع العديد من السلطات القضائية الادعاء من استخدام الأدلة المتعلقة بسوء الشخصية أو السمعة السيئة المزعومة لموكلك لإثبات أنه ارتكب الجريمة المعنية. وبالمثل، قد تتمكن من منع النيابة من تقديم أدلة على الجرائم السابقة التي ارتكبها موكلك. يمكن في كثير من الأحيان استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية أو غير صحيحة من المحاكمة، كما هو موضح في الفصل 6. في بعض الولايات القانونية، قد تكون الأشياء الضارة للغاية، مثل الصور الرسومية لمسرح الجريمة، قد يكون من الممكن الاعتراض عليها إذا كانت هذه العناصر ذات قيمة إثباتية ضئيلة. قد تتمكن من الاعتراض على شهادة الشاهد إذا كان يتكهن أو يخمن، أو إذا لم يكن مؤهلاً كشاهد خبير ويحاول الإدلاء بشهادته حول آرائه أو استنتاجاته. أخيرًا، يجب أن تعترض إذا حاول الادعاء تقديم مستند أو شيء ملموس في الأدلة دون تقديم دليل كافٍ على أن العنصر هو ما يدعي الادعاء أنه العنصر.

ربما يكون أهم اعتراض يجب أخذه في الاعتبار هو الإشاعات. عادة، يمكن فقط تقديم التصريحات التي تم الإدلاء بها أثناء المحاكمة أو جلسة الاستماع كدليل لإثبات صحة الأمر الذي يتم الشهادة بشأنه. والسبب الأساسي لهذه القاعدة هو أنه من أجل إجراء محاكمة عادلة "يجب إعطاء المتهم فرصة كافية ومناسبة للطعن واستجواب شاهد ضده، إما في الوقت الذي يدلي فيه الشاهد ببيانه أو في مرحلة لاحقة من الإجراءات . . . " بينما قد يبدو هذا واضحًا، قد يكون آثار هذه القاعدة أكثر صعوبة في التطبيق. على سبيل المثال، يحاول المدعون بشكل روتيني تقديم إفادات شهود مسرح الجريمة التي أدلى بها الشهود إلى المسؤولين عن إنفاذ القانون. إذا لم يحضر هؤلاء الشهود في المحاكمة ولم تتح لك الفرصة بخلاف ذلك لإخضاعهم لاستجواب، يجب أن تعترض على أن أقوالهم السابقة بأنها غير صحيحة ولا يجب أن تنظر فيها المحكمة. كن متيقظًا لمحاولات التحايل على حق موكلك في إخضاع الشهود المعاكسين لإعادة الاستجواب، واعتراض عندما تسمح المحكمة بهذه الأقوال كدليل.

في جميع الحالات، تذكر أن اعتراضاتك على أدلة الادعاء يجب أن يتم تحديدها ليس فقط من خلال ما هو مسموح به أو غير مسموح به بموجب قواعد الأدلة والإجراءات المطبقة في نطاق ولايتك، ولكن من خلال حكمك الاستراتيجي فيما إذا كانت الأدلة

تؤذي أو تساعد دفاعك. بعبارة أخرى، قد تقرر عدم الاعتراض على أدلة أخرى غير مقبولة لأنها تدعم في الواقع نظرية الدفاع الخاصة بك. على سبيل المثال، قد لا تعترض على الاعتراف بجرائم موكلك السابقة إذا كانت ظروف تلك الجرائم تعزز نظريتك بأن موكلك مريض عقليًا.

خ. المرافعات الافتتاحية والختامية

المرافعات الافتتاحية والختامية فرص حاسمة للدفاع. المرافعة الافتتاحية هي فرصتك الأولى لتقديم نظريتك للقضية بطريقة شاملة إلى القاضي أو هيئة المحلفين. وبالمثل، فإن الحجة الختامية هي فرصتك الأخيرة لشرح الأدلة في ضوء نظريتك وإقناع القاضي أو هيئة المحلفين ببراءة موكلك و / أو الظروف المخففة للقضية.

بالنسبة لكل من الافتتاح والختام، يجب أن تقضي وقتًا طويلاً في التفكير والتدريب على ما ستقوله. سيساعدك هذا على تقديم سلوك مقنع وموثوق.

1. المرافعات الافتتاحية

يجب أن تكون مرافعتك الافتتاحية ذات طبيعة واقعية. يجب أن تخبر هيئة المحلفين السرد الذي يشكل نظرية قضيتك. لا تحتاج إلى تغطية كل حقيقة في افتتاحك، ولكن يجب عليك التأكد من تغطية كل من أهم الحقائق لنظريتك في القضية. في الجوهر، أنت تروي قصة مقنعة وقابلة للتصديق تدعمها الأدلة.

يجب أن تفتتح بجملة أو اثنتين تلخص نظريتك للقضية ببساطة ودقة. يجب عليك بعد ذلك المتابعة لعرض السرد الذي يبلغ هيئة المحلفين أن موكلك بريء أو يقلل من اللوم الواقع عليه. كما هو الحال مع كل مرحلة من مراحل المحاكمة، يجب أن تكون متيقظًا لنسج الموضوعات التي تنطبق على كل من مرحلة الذنب ومرحلة العقوبة من المحاكمة. يجب أن تكمل هذه المواضيع بعضها البعض.

ليس هذا هو الوقت المناسب لتوضيح أمام هيئة المحلفين ما هي المحاكمة، أو الإجراءات التي سيتم اتباعها، أو شرح عبء الإثبات. بدلاً من ذلك، يجب عليك التركيز على السرد، وإعطاء هيئة المحلفين معلومات كافية لفهم كل من الأشخاص الرئيسيين في نظريتك للقضية ومتابعة الأحداث التي ستعكسها الشهادة.

استخدم لغة يفهمها شخص عادي. تجنب المصطلحات القانونية. أفضل المرافعات الافتتاحية تكون قصيرة وبسيطة.

2. المرافعة الختامية

مرافعتك الختامية هي فرصتك الأخيرة لترك القاضي أو هيئة المحلفين مع انطباع عن قضيتك. هذه فرصة لتلخيص الأدلة، والأهم من ذلك، لشرح ما يعنيه الدليل وكيف تتناسب مع نظريتك العامة للقضية.

يجب أن تقتصر حجتك على الأدلة المقدمة والاستدلالات المعقولة التي يمكن استخلاصها من تلك الأدلة. لا يجب استخدام لغة تأجيجيه، أو ذكر اعتقادك الشخصي فيما يتعلق بصحة أو زيف الأدلة المقدمة. بدلاً من ذلك، يجب أن تناقش القاضي أو هيئة المحلفين بشأن الاستنتاجات التي يجب أن يستخلصوها من الأدلة التي تم تقديمها للتو.

مرة أخرى، في المحاكمة بقضية إعدام، قد تتاح لك الفرصة لتقديم مرافعتين ختاميتين - أحدهما في نهاية مرحلة الذنب في المحاكمة والأخرى في نهاية مرحلة العقوبة. يجب أن تكون هذه المرافعات متسقة ويعزز بعضها البعض. تأكد من أن حججك في نهاية مرحلة الذنب لا تتعارض مع حججك في مرحلة العقوبة. بدلاً من ذلك، اغتنم الفرصة في نهاية مرحلة الذنب لإعادة تقديم المواضيع التي ستتبعها في مرحلة العقوبة.

في بعض الولايات القانونية، بعد المرافعات الختامية لمحامي الادعاء والدفاع، هناك فرصة للمدعى عليه للإدلاء ببيان نهائي. في هذه الحالة، وإذا كان موكلك يرغب في الاستفادة من هذه الفرصة، فيجب أن تعمل معه لإعداد محتوى بيانه والطريقة التي يقدمها بها.

الفصل الثامن (8):

إعلان العقوبة

1. المقدمة

يجب على محامو دفاع في قضايا الإعدام الاستفادة من كل فرصة للجدل ضد فرض عقوبة الإعدام على موكلهم في كل مرحلة من مراحل القضية. في البلدان التي لديها مرحلة عقابية منفصلة أو إجراءات إصدار الحكم، هذا هو الغرض الأساسي لتقديم ما يعرف باسم الأدلة المُخففة. يجب أن تبدأ في التحقيق وإعداد القضية للتخفيف في المراحل الأولى من تمثيلك، وذلك لأن نظرية التخفيف يجب أن تكون متسقة مع نظريتك عن القضية في مرحلة تحديد اللوم من المحاكمة. (انظر الفصل 7 للاطلاع على مناقشة نظرية القضية). وهذا مهم بشكل خاص في البلدان التي لا يوجد فيها مرحلة "عقوبة" منفصلة. في باكستان، على سبيل المثال، يجب على محامي الدفاع تقديم جميع الأدلة المتعلقة بكل من تحديد اللوم والعقوبة في محاكمة واحدة موحدة.

تتطلب كل من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومجلس المملكة المتحدة الخاص، والمحاكم الأخرى، أن تنظر محاكم إصدار الأحكام في تخفيف الأدلة في قضايا الإعدام. وفي العديد من الولايات القانونية، خاصة تلك التي ألغت عقوبة الإعدام الإلزامية مؤخرًا، أمام محامي الدفاع في قضايا الإعدام فرص جديدة وموسعة لتقديم أدلة مُخففة. على سبيل المثال، في عام 2009، رأت المحكمة العليا الأوغندية أن الجاني يجب أن يكون قادراً على تقديم دليل على شخصيته وتاريخه لأغراض تحديد العقوبة المناسبة. لاحظت المحكمة الأوغندية ما يلي:

> لا يتم ارتكاب جميع جرائم القتل في نفس الظروف، وجميع القتلة ليسوا بالضرورة من نفس الشخصية. قد يكون المرء هو الجاني الأول، وقد يكون القتل قد ارتكب في ظروف يندم عليها المتهم بشدة ويأسف للغاية. ولا نرى أي سبب يمنع عرض هذه العوامل أمام المحكمة قبل أن تصدر الحكم النهائي.

يقدم الاجتهاد القضائي للمحاكم الهندية أمثلة إضافية لكيفية تقييم مثل هذه الظروف. في قضية "الملا" وآخر ضد ولاية "أوتار براديش"، لاحظت المحكمة العليا الهندية أن الظروف التي يجب أن تُرَجَح بشدة في فرض عقوبة تشمل "الاضطراب العقلي أو العاطفي" للمجرم، والعمر، واحتمال ارتكاب المزيد من أعمال العنف، واحتمال إعادة التأهيل، الإحساس بالتبرير الأخلاقي والإكراه والإعاقة العقلية والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وأكدت المحكمة أيضًا أن العبء يقع على عاتق الدولة لإثبات أن الجاني يتجاوز الإصلاح. بعد مراجعة هذه العوامل، رفضت محكمة الملا فرض عقوبة الإعدام على المجرمين الذين يعانون من الفقر المدقع وليس لديهم تاريخ إجرامي.

اعترفت المحكمة العليا للولايات المتحدة بأن الحرمان وإساءة المعاملة في فترة الطفولة، والإعاقات العقلية، والسلوك الجيد في السجن، تعتبر عوامل تخفيف مهمة. إن أدلة الاضطرابات النفسية أو الأمراض العقلية - حتى لو كانت غير كافية لدعم الدفاع عن المسؤولية المتناقصة - تخفف بشدة من عقوبة الإعدام. دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان البلدان إلى تجنب إعدام أي شخص يعاني من أي شكل من أشكال الاضطراب العقلي أو الإعاقة. في عام 2002، أشارت المحكمة العليا الأمريكية إلى إجماع دولي على أن "الجناة المتخلفين عقليًا هم أقل إدانة بشكل قاطع من المجرم العادي."

في ملاوي، قررت المحاكم أن أي "دليل على اضطراب عقلي أو عاطفي، حتى إذا كان لا يفي بتعريف الجنون قد يجعل الجاني أقل إدانةً بتهمة القتل، وينبغي النظر في ذلك لتخفيف العقوبة."

ريبوبليك ضد مارغريت نادزي ماكوليجا (إعادة النطق بالحكم، دعوى قضائية رقم 12 لعام 2015) (لم يتم الإبلاغ عنها).

2. أدلة التخفيف

قد تتضمن أدلة التخفيف كلاً من حقائق الجريمة المرتكبة وشخصية الجاني. يجب عليك البحث عن عدة أنواع من أدلة التخفيف لتقديمها نيابة عن موكلك، بما في ذلك: (1) الأدلة المتعلقة بوقائع الجريمة؛ (2) الأدلة المتعلقة بالحالة العقلية للمدعى عليه؛ (3) دليل على التاريخ الشخصي والاجتماعي للمدعى عليه؛ (4) دليل يثبت الطابع الأخلاقي الجيد للمدعى عليه؛ و(5) عوامل أخرى قد تشجع المحكمة على ممارسة الرحمة.

قصة نجاح

- في أوغندا، تساعد مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان (FHRI) محامي المساعدة القانونية في إجراء تحقيقات في قضايا الإعدام. وإدراكًا بأن محامي المساعدة القانونية غالبًا ما يكونون غير قادرين على إجراء ما يكفي من البحث والتحقيق قبل المحاكمة، تجري المؤسسة مقابلات مع السجناء، وتجمع أدلة التخفيف، وتحيل الملف الكامل إلى المحامين المسؤولين عن تمثيل المتهمين في المحكمة.

  - دورين لوبوا، مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان

- في ملاوي، عملت لجنة حقوق الإنسان في ملاوي والدائرة الاستشارية للمساعدة القانونية معًا على تنفيذ قرارين للمحكمة العليا في ملاوي التي ألغيت عقوبة الإعدام الإلزامية وأمرت بجلسات استماع جديدة للحكم للمحكوم عليهم بالإعدام تلقائيًا. وقد أجرت هاتان المنظمتان معًا تحقيقات في التخفيف في 168 حالة. بعد النظر في هذا الدليل، قررت المحكمة العليا أنه لا يوجد أي من الجناة يستحق عقوبة الإعدام. وقد تم الإفراج عن أكثر من 120 سجينًا بعد أن أمضوا سنوات.

الندم هو عامل مخفف قوي في العديد من البلدان. كن على علم بأن "الندم" يمكن أن يبدو مختلفًا عما تتوقعه: تتأثر تعبيرات الندم بالمعايير الثقافية والأمراض العقلية. على سبيل المثال، قد يواجه الأفراد الذين عانوا من تجارب صادمة صعوبة في التعبير عن المشاعر. ومع ذلك، من المهم للغاية أن تجد طريقة لإيصال قبول الموكل الشخصي للمسؤولية والحزن عن الخسائر في الأرواح أو الأذى للضحايا.

أ. ملابسات الجريمة

أولاً، انظر إلى وقائع القضية نفسها. تنص المادة 6 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام إلا على أخطر الجرائم"، والتي تعرفها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أنها جرائم تؤدي إلى خسائر في الأرواح. وقد خلص المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالإعدام خارج إطار القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، إلى أن "عقوبة الإعدام لا يمكن فرضها إلا في الحالات التي يمكن فيها إثبات وجود نية للقتل أدت إلى خسائر في الأرواح." ويترتب على ذلك أن فرض عقوبة الإعدام على الجرائم الاقتصادية، والاتجار بالمخدرات، والسطو، والسرقة، والجرائم الأخرى التي لا تنطوي على خسائر في الأرواح، من شأنه أن ينتهك القانون الدولي. وبالمثل، فإن عمليات القتل غير المقصودة وغير المتعمدة - مثل الوفاة العرضية خلال قتال في حانة- لن تبرر عقوبة الإعدام. كما لا يجب فرض عقوبة الإعدام على الإدانة بالقتل بناء على مجرد المشاركة في جناية تؤدي إلى الموت، حيث لم يقتل المتهم أو ينوي قتل أي شخص.

ومن المسلم به على نطاق واسع أنه حتى في حالات القتل العمد، يجب ألا تفرض عقوبة الإعدام إلا في الحالات الأكثر خطورة. تحتفظ المحكمة العليا في الهند بعقوبة "أكثر الحالات ندرةً التي يكون فيها الخيار البديل محظورًا بلا ريب". وبعبارة أخرى، فإن العقوبة الافتراضية لأي جريمة مؤهلة للقتل هي مدى الحياة أو مدة سنوات - حتى في جرائم القتل الشديدة. في فبراير 2012، خففت المحكمة العليا الهندية حكم الإعدام لرجل إلى السجن لمدة 21 سنة لأن الجريمة - قتل زوجته وأطفاله الثلاثة - افتقرت إلى

التخطيط، وتشير الظروف إلى أن المدعى عليه كان غير متوازن عقليًا." وبالمثل، قبل إلغاء عقوبة الإعدام تمامًا، طبقت جنوب إفريقيا العقوبة في حال "عدم وجود احتمال معقول للإصلاح، وعدم تحقيق أهداف العقوبة بشكل صحيح عن طريق أي عقوبة أخرى." وبالتالي، إذا لم تكن الجريمة في قضيتك مع سبق الإصرار وإذا لم تشتمل على التعذيب أو غيرها من الحقائق المشددة للغاية، فيجب أن تجادل بأنها لا تستحق عقوبة الإعدام النهائية.

قد تكون قادرًا أيضًا على القول بأن موكلك لعب دورًا صغيرًا نسبيًا في الجريمة وبالتالي يستحق عقوبة أخف من أولئك الذين كانوا أكثر مسؤولية. بدلاً من ذلك، كما ذكرنا سابقًا، قد يكون موكلك قد تم استفزازه أو تصرف تحت ضغط شديد في وقت ارتكاب الجريمة. على سبيل المثال، في قضية تتعلق بعمل إرهابي قام به مسلمون، وجد قاضي جلسة هندية أن المتهمين أقل إدانة لأنهم كانوا يردون على قتل مسلمين آخرين. قلل هذا الاستفزاز من لومهم في نظر القاضي.

ب. الحالة العقلية للمدعى عليه

إن المدعى عليه الذي لا يستوفي تعريفات الجنون الموصوفة سابقاً قد يعاني من إعاقة عقلية تجعله أقل إدانة في جريمته. تشمل هذه الحالات ضعف الذكاء، كرب ما بعد الصدمة، والفصام، والاضطراب ثنائي القطب، والتخلف العقلي، ومتلازمة الكحول الجنينية، والتسمم بالمبيدات الحشرية أو الرصاص، أو إصابة الدماغ الناجمة عن الحوادث أو الضرب. قد تكون هناك حاجة لاختبارات وتقييمات نفسية لإثبات وجود هذه الحالات.

قد تظهر أدلة الصحة العقلية أن المدعى عليه يعاني من ضعف في الحكم أو السيطرة على الاندفاع، أو أنه كان عرضة لتقلبات المزاج ونوبات الغضب، أو أنه يواجه صعوبة في فهم أو التواصل مع أشخاص آخرين. قد لا يرتفع أي من هذه العوامل إلى مستوى الدفاع بادعاء الجنون الذي من شأنه أن يعذر جريمته تمامًا، ولكن يمكن أن تساعدك على تفسير ارتكاب الجريمة وإثارة التعاطف مع المدعى عليه.

نصيحة عملية

- **فهم القيمة المُخففة للإعاقات العقلية**

➢ ليس من السهل على المحامين والقضاة فهم القيمة المُخففة للإعاقات العقلية التي لا تتناسب بسهولة مع التعريفات القانونية لـ "الجنون" أو "فقدان الأهلية". توضح حالة جوزيف كامانجا * في ملاوي هذه النقطة. أُدين كامانغا وحُكم عليه بالإعدام في عام 2009 لقتله خادمة عمه بضربها على رأسها بمسند للقدم. جادل كامانجا بأن وفاة الضحية لم تكن متعمدة. وشهد أنه في وقت ارتكاب الجريمة كان يعاني من صداع هائل وموهن. وشهدت والدته وعمته أنه يعاني من صداع وغضب لا يمكن تفسيره لبعض الوقت، على الرغم من طلب العلاج من معالج تقليدي.

➢ جادل محامي كامانجا بأنه كان مجنونًا وقت ارتكاب الجريمة، لكنه فشل في تقديم أي شهادة خبير لدعم دفاعه. رفضت المحكمة الدفاع وأدانت كامانجا بتهمة القتل. فشل الدفاع في القول بأن ضعف كامانجا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تخفيف العقوبة، وقصر استعراضه للتخفيف على عنصري شباب كامانجا وعدم وجود إدانات سابقة. حكمت المحكمة على كامانجا بالإعدام دون مناقشة أي عوامل مخففة. هذا مثال جيد على كيفية فشل المحامين غالبًا في التعرف على كيفية ارتباط الإعاقة الذهنية بالذنب الأخلاقي لموكلهم. كما يوضح عدد القضاة الذين فشلوا في فهم مفهوم التخفيف.

➢ * تم تغيير أسم المدعى عليه لدواعي الخصوصية

ت. التاريخ الشخصي والاجتماعي

سواء كشفت الاختبارات والمقابلات أو لم تكشف عن مرض عقلي خطير أو عن عيب، يجب أن تنظر إلى التاريخ الاجتماعي للموكل للحصول على أدلة لشرح سلوكه. قد تتضمن عناصر هذا التاريخ الإساءة الجسدية أو الجنسية، إهمال الأطفال، الفقر المدقع، صدمة أخرى، تجربة التمييز العنصري أو الديني أو العرقي أو الجنسي، صعوبات التعلم، تاريخ من تعاطي المخدرات أو الكحول، أو العلاقات الأسرية الصعبة.

حتى إذا كان لا يمكن تقديم حجة مفادها أن المدعى عليه لا يجب أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن الجريمة، فإن الأدلة على وجود ماضٍ صعب أو صدمة أو عدم نضج الموكل أو شبابه أو ضعفه يمكن أن تساعد كلا من صانع القرار على فهم الجريمة ولجعل المدعى عليه يبدو أكثر إثارة للتعاطف. يجب أن تحاول تقديم قصة تُظهر للمحكمة أو هيئة المحلفين كيف أن الظروف الصعبة للمدعى عليه تضعه في وضع يسمح له بارتكاب الجريمة.

من خلال تأطير موكلك في ضوء مثير للتعاطف باستخدام تاريخه الشخصي والاجتماعي، يمكنك إعطاء المحكمة سببًا قويًا لفرض عقوبة أخف. على سبيل المثال، في قضية جمهورية مالاوي ضد ريتشارد موليدي وجوليوس خاناوا، أخذت المحكمة العليا في الاعتبار أن الجناة "يعيشون في فقر مدقع" وأنهم "كانوا مدفوعين باليأس الذي يغذيه الجوع لارتكاب الجريمة"، وهي سرقة ليلية لسيدة عجوز في القرية تعرضت خلالها لإصابات قاتلة. نتيجة الوضع البائس للمدانين، حكمت عليهم المحكمة بالسجن لمدة 19 سنة.

ث. دليل على شخصية ذات طابع أخلاقي جيد

يجب عليك أيضًا بذل كل جهد ممكن لتصوير شخصية موكلك بشكل إيجابي. قد تشير إلى انخفاض مستوى مشاركة الموكل في الجريمة وافتقاره إلى الخطر المستقبلي. إذا لم يسبق لموكلك ارتكاب جرائم أخرى، يجب عليك التشديد على هذه الحقيقة.

قد تتمكن أيضًا من إظهار ندم موكلك. قد يكون إثبات أنه اعترف طوعًا بالجريمة أو حاول تقديم تعويضات لعائلة الضحية أمرًا مفيدًا. خذ، على سبيل المثال، هذا الوصف من قبل المحامي التايواني يي فان لقضية أثبت فيها ندم الموكل أن جريمته لا تبرر حكم الإعدام:

> *ذهب الموكل إلى المنزل ورأى زوجته على علاقة غرامية. قتلها بدافع الغضب المفاجئ. لكن سلوكه بعد ارتكاب الجريمة أظهر ندمه. لم يحاول إخفاء الجثة، وسلم نفسه للشرطة.*

قد تتضمن الأدلة الأخرى على الطابع الأخلاقي الجيد للمدعى عليه، زواجه أو علاقة طويلة الأمد، أو مسؤوليته عن الأطفال، أو العمل المستمر، أو الخدمة العسكرية، أو الأنشطة المجتمعية، أو حضور الكنيسة، أو الجهود التعليمية، أو المشاركة في برامج إعادة تأهيل المخدرات أو الكحول.

حتى السلوك الجيد للموكل في السجن وعلاقاته الإيجابية مع موظفي السجن وزملائه يمكن الدفع بها. على سبيل المثال، في ملاوي، واصل العديد من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام تعليمهم أثناء وجودهم في السجن. تعلّم البعض القراءة، والبعض الآخر أكمل المدرسة الثانوية، وتعلم البعض الآخر مهارات مفيدة مثل الخياطة أو النجارة أو اللحام أو إصلاح السيارات. تثبت هذه الأنشطة أن الجناة لديهم القدرة على الإصلاح. تثبت مواقع الخدمة أو المسؤولية في مجتمع السجون مصدرًا إضافيًا للتخفيف المحتمل. الأنشطة الدينية شائعة بين السجناء الملاويين، الذين غالبًا ما يعملون كوزراء أو شيوخ أو أعضاء مجلس في كنائس السجون. كما يرشح موظفو السجون في ملاوي بعض السجناء للعمل كمشرفين أو ولاة على زملائهم السجناء. للخدمة في مثل هذا المنصب، يجب أن يكون الجاني قد حصل على احترام الموظفين وزملائه. الخدمة في هذه المناصب تظهر أن الجاني قد أعيد تأهيله ولا يمثل أي خطر على المجتمع.

ج. دليل يشجع المحكمة على التعاطف

قد تثير العديد من العوامل الموصوفة أعلاه التعاطف. أيضًا، يجب أن تفكر في تقديم أدلة على أن المدعى عليه يعاني من اعتلال الصحة أو أنه يعاني من ظروف صعبة في السجن. على سبيل المثال، قد تكون حالة فيروس نقص المناعة البشرية للمجرم عاملاً يستحق تعاطف المحكمة. قد يستحق الجناة المسنون الذين لديهم قدرة محدودة على تحمل قسوة الحياة في السجن التعاطف. في الواقع، كما ذكر سابقاً، وجدت بعض السلطات الدولية أنه من غير المقبول إعدام المسنين.

قد يكون الوقت الذي يتم قضاؤه في السجن في ظل ظروف صعبة عاملاً آخر يستدعي التعاطف. رأت المحاكم الوطنية والدولية أن الإقامة الطويلة في انتظار تنفيذ حكم الإعدام قد تشكل عقوبة قاسية وغير عادية. سيكون في حد ذاته "اعتبارًا مخففًا لعدم إصدار حكم الإعدام". في قضية كوين ضد باترك رايز، أشارت المحكمة العليا في بليز إلى أن كون الجاني في انتظار تنفيذ حكم الإعدام لأكثر من ثلاث سنوات سيكون في حد ذاته "اعتبارًا مخففًا لعدم إصدار حكم الإعدام". وبالمثل، يمكنك القول بأن الوقت الممتد الذي تم قضاؤه في الاحتجاز السابق للمحاكمة، أو في "الحبس الاحتياطي" يبرر تطبيق عقوبة أقل، حيث أن المجرم قد عوقب بشدة على جريمته.

إن اكتظاظ السجون، ونقص الطعام، والتعرض للأمراض المعدية، ونقص الأنشطة، وعدم القدرة على الاتصال بالأسرة كلها عوامل تزيد من العقوبة التي يتحملها الجاني على جريمته. في قضية جمهورية ضد تشيليكو سينتي، رأت المحكمة العليا في ملاوي أن "ظروف السجن المروعة التي هي أقل بكثير من المعيار الدولي المعترف به يجب أن تؤخذ في الاعتبار في إجراءات إعادة المحاكمة" ، وأن "هذا السجن هو في الواقع عقوبة في حد ذاته."

المصدر النهائي المحتمل للأدلة المُخففة هو عائلة الضحية. في بعض البلدان، قد يحاول محامي الدفاع التفاوض على مصالحة أو تسوية بين المتهم وعائلة الضحية. عندما يكون مسموحًا به، يمكن أن يكون لتصريح عائلة الضحية أنها لا تدعم حكم الإعدام تأثير قوي على إصدار الحكم.

نصيحة عملية

- **المجالات التي يجب النظر فيها أثناء التحقيق والتي قد تكون ذات صلة بمرحلة إصدار الحكم و / أو التخفيف:**

  - (1) التاريخ الطبي (بما في ذلك الاستشفاء، والمرض أو الإصابة العقلية والبدنية، وتعاطي الكحول والمخدرات، وصدمة ما قبل الولادة والولادة، وسوء التغذية، والتأخر في النمو، والضرر العصبي)؛
  - (2) التاريخ العائلي والاجتماعي (بما في ذلك الاستغلال الجسدي أو الجنسي أو العاطفي؛ التاريخ العائلي للمرض العقلي أو الإعاقة المعرفية أو تعاطي المخدرات أو العنف المنزلي؛ الفقر، عدم الاستقرار العائلي، بيئة الجوار وتأثير الأقران)؛ الأحداث المؤلمة الأخرى مثل التعرض للعنف الإجرامي أو فقدان شخص عزيز أو كارثة طبيعية؛ تجارب العنصرية أو غيرها من التحيز الاجتماعي أو العرقي؛ التأثيرات الثقافية أو الدينية؛ فشل الحكومة أو التدخل الاجتماعي (على سبيل المثال، الفشل في التدخل أو تقديم الخدمات اللازمة، أو إيداع رعاية حضانة رديئة الجودة أو مرافق احتجاز الأحداث)؛
  - (3) التاريخ التعليمي (بما في ذلك الإنجاز والأداء والسلوك والأنشطة)، والاحتياجات التعليمية الخاصة (بما في ذلك القيود الإدراكية وصعوبات التعلم) والفرصة أو الافتقار إليها، والأنشطة؛
  - (4) الخدمة العسكرية، (بما في ذلك طول ونوع الخدمة، السلوك، التدريب الخاص، التعرض للقتال، خدمات الصحة والصحة العقلية)؛
  - (5) تاريخ التوظيف والتدريب (بما في ذلك المهارات والأداء، والعوائق التي تحول دون التوظيف)؛

- (6) الخبرة الإصلاحية السابقة للأحداث والبالغين (بما في ذلك السلوك تحت الإشراف، في مؤسسات التعليم أو التدريب، وفيما يتعلق بالخدمات السريرية).

3. حجج الأخرى التي تحد من عقوبة الإعدام

بالإضافة إلى تطوير أدلة مُخففة تهدف إلى إظهار أن المدعى عليه لا يجب أن يحكم عليه بعقوبة الإعدام، يجب عليك أيضًا التفكير في الطعن في فرض عقوبة الإعدام نفسها على موكلك. يمكن عادة رفع الاعتراضات على فرض عقوبة الإعدام في قضية معينة عند ثلاث نقاط أثناء المحاكمة: أولاً، قبل المحاكمة، عادةً عن طريق الالتماس أو الطلب؛ ثانياً، أثناء جملة الحكم الصادرة عن المحاكمة، كما نوقش في هذا القسم؛ والفصل الثالث، إذا تم فرض عقوبة الإعدام، أثناء الاستئناف. (انظر الفصلين 6 و 9). وقد تم تطوير هذه الحجج بشكل أكثر اكتمالاً في الفصل 9، الذي يناقش الاستئنافات التي تلي الإدانة.

الفصل التاسع (9):

الاستئنافات وعفو ما بعد الإدانة

1. مقدمة

في هذا الفصل، سنقدم بعض الأفكار حول واجب التمثيل الفعال في الاستئناف والنصيحة حول كيفية التأكد من احترام حق موكلك في محاكمة عادلة. ستتم دعوتك أيضًا للنظر في الطعن في وجود عقوبة الإعدام في بلدك وقانونية تطبيقها على موكلك.

2. الدفاع عن حقوق موكلك بعد الإدانة

أ. لموكلك الحق في الاستئناف إدانته والحكم عليه

عادة ما يتم ضمان حق الاستئناف في حكم الإدانة والعقوبة في قضايا الإعدام بموجب التشريع أو الدستور الوطني للبلد. وبالمثل، تنص العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية على الحق في الاستئناف. على سبيل المثال، في تعليقها العام 32، أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الحق في الاستئناف مهم بشكل خاص في قضايا الإعدام. علاوة على ذلك، يجب على الدولة تقديم مساعدة قانونية مجانية عند الاستئناف إذا كان السجين لا يستطيع تحمل تكاليف محاميه الخاص.

يختلف نطاق الحق في إعادة النظر في الإدانة أو العقوبة من قبل محكمة أعلى من صك دولي إلى آخر، خاصة عندما يتعلق الأمر بأسباب ذلك الاستئناف. في حين أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تعترف أنه في بعض الحالات، يمكن أن تقتصر المراجعة على مسائل القانون، رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن المراجعة يجب أن تشمل كلا من الجوانب القانونية والحقائق لإدانة المدعى عليه وتوقيع العقوبة.

ينص القانون في العديد من البلدان على أنه يجوز للسجين تقديم أدلة جديدة عند الاستئناف. يمكن أن يوفر ذلك فرصة حاسمة لتقديم أدلة مُكتشفة حديثًا عن البراءة أو سوء سلوك النيابة العامة أو الشرطة، والأدلة المُخففة التي فشل محامي المحاكمة في الكشف عنها. عقدت اللجنة القضائية لمجلس الملكة، وهي محكمة المراجعة النهائية للعديد من دول الكومنولث، في قضية بينيديتو ضد الملكة التي

> السلطة التقديرية. . . القدرة على تلقي أدلة جديدة تمثل ضمانة مهمة محتملة ضد احتمال الظلم. . . في حين أنه من الاعتبارات ذات الصلة دائمًا أن الأدلة التي يُطلب تقديمها عند الاستئناف كان يمكن استدعاؤها في المحاكمة، إلا أن محكمة الاستئناف قد تستنتج مع ذلك أنه يجب، لصالح العدالة، أن تتلقى هذه الأدلة وتراعيها. يجب معاقبة المتهم على الجرائم التي ارتكبها، وليس على فشل ممثليه في الدفاع عن نفسه كما يجب.

على أي حال، هناك اتفاق عام على أن الحق في الاستئناف هو حق أساسي، خاصة في قضايا الإعدام، ومن المهم أن يحصل موكلك على فرصة للطعن في قانونية إدانته والعقوبة الموقعة عليه أمام محكمة أعلى.

تفرض بعض البلدان قيودًا على الحق في طلب المراجعة. يجب أن تسعى القيود المعقولة إلى تحقيق هدف مشروع ويجب ألا تنتهك جوهر الحق في المراجعة. القيود غير المعقولة، مثل فترة زمنية قصيرة - بلا داعي - مخصصة لطلب المراجعة، هي تلك التي تجعل حق المراجعة وهميًا ويجب الاعتراض عليه. على سبيل المثال، في مارس 2012، رأت محكمة الاستئناف في شرق الكاريبي أن مهلة 14 يومًا لتقديم استئناف عقوبة الإعدام كان

تقييدًا غير معقول وتعسفيًا لحق السجين المحكوم عليه بالإعدام في الاستئناف. قدم المتهمون في هذه القضية طعونهم بعد يومين من الموعد النهائي. أوضحت المحكمة أنه في حين يحق للدول سن القواعد التي تحكم عملية الاستئناف، فإن هذه القيود "يجب ألا تقيد أو تقلل من وصول الشخص بهذه الطريقة أو إلى حد يضعف جوهر الحق ذاته."

من حق موكلك أيضًا أن يُسمع استئنافه في غضون فترة زمنية معقولة - وهو مبدأ أعادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تأكيده في عدد من المناسبات.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا لم توفر تشريعات دولتي الحق في الاستئناف؟

- إذا كانت هناك محكمة أعلى - سواء كانت محكمة استئناف أو محكمة عليا - يتم رفض الوصول إليها بسبب طبيعة قضيتك (على سبيل المثال، إذا تمت إدانة موكلك من قبل محكمة عسكرية)، فقم بتقديم استئناف على أي حال بشرط أن يكون بمحله، بناءً على حق موكلك في الاستئناف، باستخدام المصادر المذكورة أعلاه. إذا لم تكن هناك مثل هذه المحكمة على المستوى الوطني، ففكر في تقديم بلاغ أو طلب إلى هيئة دولية، كما هو موضح في الفصل 10. في أي حال، يجب أن تكون مستعدًا أيضًا لتقديم طلب لوقف التنفيذ أو الرأفة.

ب. اقتراحات عملية

1. قم بمقابلة موكلك بأسرع وقت

يجب أن تقابل موكلك بمجرد أن يحق لك تمثيله، حتى إذا اتصلت بعائلته. تأكد من أنه يفهم عملية الاستئناف والجدول الزمني. في بعض الأحيان، ينصح موظفو السجن أو المساجين موكلك بتقديم طلب للاستئناف بعد فترة وجيزة من صدور الحكم عليه، ويجب عليك تحذيره مسبقًا بعدم تقديم أي شيء دون التشاور معك. اشرح كيف ستحاول الطعن في الإدانة. يجب أن يعرف أنه لا يزال هناك شيء يجب القيام به، وأن يفهم أنك تقاتل من أجله. إذا لم يفهم ما يجري، فقد يكتئب ويصبح غير متعاون.

إن التأثير النفسي لعقوبة الإعدام هائل، وأحيانًا تبرزه ظروف السجن القاسية. كلاهما يمكن أن يضعف صحة موكلك ويجعله غير راغب أو غير قادر على مساعدتك في الاستعداد للدفاع عنه عند الاستئناف.

يجب أن تحاول زيارة موكلك بانتظام، خاصة إذا كنت الشخص الوحيد المسموح له بدخول السجن. كن مواكبًا لظروف الاعتقال وتوسط مع الضابط المسؤول عن السجن عند الضرورة لتسجيل أي شكاوى. يمكن أن يكون للحبس الانفرادي، على وجه الخصوص، عواقب وخيمة على الحالة العقلية للسجين، لذلك يجب عليك دائمًا القيام بكل ما هو ممكن للتأكد، عند الاقتضاء، من أن لموكلك وصول إلى الزوار والسجناء الآخرين وفرص العمل والفرص التعليمية.

بالطبع، لا يمكن أبدًا التنبؤ بنتيجة المحاكمة أو الاستئناف، ويجب ألا تكون إيجابيًا أو سلبيًا بشكل مفرط حيال ذلك مع موكلك. يجب أن يكون موكلك على دراية بالعواقب القانونية المحتملة لأفعاله (مثل تقديم استئناف بشكل ذاتي). يجب أيضًا إبلاغ موكلك بأي إجراء يجب عليه اتخاذه شخصيًا، وفقًا لقانونك الوطني - على سبيل المثال، أنه يجب عليه تقديم طلب للحصول على مساعدة قانونية. يجب عليك نصحه بعبارات لا لبس فيها ماذا يفعل ومتى يفعل ذلك.

يرجى الرجوع إلى الفصل 2 للحصول على معلومات حول واجب توفير التمثيل الفعال والعلاقة بين المحامي وموكله.

2. احصل على سجلات المحكمة ونسخة إجراءات المحاكمة

يجب عليك الوصول إلى سجلات ومحاضر جلسات المحاكمة، أينما تم الاحتفاظ بها، وإنشاء نسخة من الملف بأكمله. لا يمكن منعك من الوصول إلى السجلات من المحكمة الأدنى. الوصول

إلى هذه السجلات جزء لا يتجزأ من الحق في محاكمة عادلة والمبدأ المترابط للمساواة في الأسلحة.

♦ التغلب على العوائق

- متى يمكن رفض حق موكلي في الاستئناف؟

- قد تنشأ حالتان مختلفتان. فإما أن تشريعات بلدك لا تضمن حق موكلك في استئناف عقوبته، أو أن حق الاستئناف منصوص عليه في التشريعات الوطنية ولكنك ممنوع من تطبيقه.

3. أحصل على نسخة من الملف التي حُفظ بواسطة محامي سابق

يجب عليك الاتصال بمحامي المحاكمة السابق والترتيب للحصول على ملفه. اغتنم الفرصة لمناقشة علاقته مع موكلك، والمشاكلات الإجرائية والوقائعية والقرارات الاستراتيجية التي تم اتخاذها قبل وأثناء وبعد المحاكمة. لن تساعدك هذه المناقشة فقط على فهم سلوك موكلك بشكل أفضل، ولكنها ستسمح لك أيضًا بتقييم المشكلات التي تثيرها عند الاستئناف.

4. تحقق من أسس إدانة موكلك والحكم عليه

كما تم الإشارة في مقدمة هذا الفصل، تسمح العديد من الولايات القانونية بتقديم أدلة جديدة عند الاستئناف. حيثما يكون ذلك ممكنًا، يجب عليك دائمًا التفكير فيما إذا كانت هناك طرق جديدة للتحقيق لم يتم استكشافها بعد. على سبيل المثال، إذا أخفق محامو المحاكمة السابقون في تقديم أدلة مُخففة، ولكنك تعتقد أن موكلك يعاني من إعاقة عقلية خطيرة، فقد ترغب في تقديم تقارير نفسية أو شهادة من شهود عيان يثبتون طبيعة إعاقته ومدى تأثيرها حكمه وسلوكه.

على سبيل المثال في قضية بيتمان ضد الدولة، اعترفت اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة بإجراء تقييمين لخبراء نفسيين وإفادات خطية متعددة من أقارب المُستأنف تثبت تقلص القدرة العقلية للمُستأنف. اعترفت المحكمة بالأدلة بعد أن وجدت أنها ذات مصداقية، وقد شكل دليلاً ظاهريًا على أن "مدى الإعاقة الذهنية لدى المستأنف كبير وأنه يتطلب تحقيقًا صحيحًا من قبل المحكمة"، وأخيرًا، أن الدفاع قدم تفسيراً معقولاً للفشل في تقديم أدلة طبية أثناء المحاكمة.

وعلى نحو مشابه، في قضية سليمان ضد الدولة، اعترف مجلس الملكة بأدلة جديدة تشير إلى أن المُستأنف، المدان بالقتل، قد عانى "أو على الأقل من الممكن أن يكون عانى" من مرض الاكتئاب في وقت الحادث. في المحاكمة، كان هناك ذكر عابر لاكتئاب المُستأنف، ولكن لم يتم إجراء تحقيق في حالته العقلية ولا شهادة طبية. بعد المحاكمة، بعد مراجعة أدلة جديدة على أن المُستأنف كان في المستشفى بسبب الاكتئاب قبل الحادث، وأنه حاول الانتحار بعد اعتقاله، وأنه تم تشخيصه بالاكتئاب بعد عام من الحادث، قام مجلس الملكة الخاص بإلغاء الإدانة وأعادت القضية إلى محكمة الاستئناف في ترينيداد وتوباغو للنظر في المشكلات المتعلقة بالحالة العقلية للمُستأنف.

تسمح العديد من ولايات القانون المدني والقانون العام أيضًا بتقديم طلبات استئناف بعد الإدانة، والتي تعرف أحيانًا بالمثول أمام المحكمة للتحقيق (habeas corpus)، حيث يمكن تقديم أدلة جديدة. في الولايات المتحدة، يُجري المحامون عادةً تحقيقًا شاملاً في الجريمة بالإضافة إلى العوامل ذات الصلة بالحكم أثناء مراجعة ما بعد الإدانة. يحصل المحامون المختصون في مرحلة ما بعد الإدانة على دعم العديد من الخبراء والمحققين و "متخصصي التخفيف" الذين يسعون إلى كشف الأدلة التي تهاجم صحة الإدانة والعقوبة. كانت عملية ما بعد الإدانة في الولايات المتحدة بمثابة ضمانة حيوية في منع الإدانات والإعدام الخاطئ، وأدت إلى محاكمات جديدة (أو أحكام بالسجن مدى الحياة) لعدد لا يحصى من السجناء.

5. إتقان القواعد الإجرائية والفق المتعلق بقضايا الإعدام

المواعيد النهائية

يجب أن تتعرف على المواعيد النهائية لتقديم الطعون. في العديد من الحالات، تم رفض الاستئناف بعد أن أخفق المحامون في تقديم الاستئناف في الموعد النهائي - حتى عندما تم تقديمه متأخراً بيوم واحد فقط.

♦ التغلب على العوائق

- هل فات الأوان حقا؟ ماذا أفعل إذا استشرني موكل بعد الموعد النهائي لتقديم الاستئناف؟

حدد لماذا لم يتم التقديم الاستئناف في ميعاده:

- 1. لم يحصل الموكل على مساعدة محامي، ولم يكن يعرف أن له الحق في الاستئناف أو أن هناك مهلة زمنية للقيام بذلك. يتضمن حق موكلك في محاكمة عادلة، الحق في التمثيل القانوني في جميع المراحل. يجب أن تقدم طلب الاستئناف وتجادل بأن التأخير في تقديم الدعوى معذر لأنه حرم من حقه في الحصول على مساعدة محام عند الاستئناف.
- 2. تم مساعدة موكلك من قبل المحامي ولكن المهلة كانت قصيرة للغاية لتقديم طلب استئناف فعال. يجب عليك تقديم طعن جديد، بحجة أن حق موكلك في محاكمة عادلة يتضمن الحق في الوقت الكافي لإعداد دفاعه والحق في الوصول إلى المحكمة، وهو ما يجب أن يكون فعالًا وليس نظريًا.
- 3. التأخير نتيجة إهمال المحامي السابق. في هذه الحالة، يمكن التذرع بأسباب عادلة لتبرير هذا الخطأ الإجرائي. يمكنك القول بأن خطأ المحامي في عدم تقديم طعن في الوقت المناسب لا ينبغي أن يتم عقده ضد المتهم، خاصة عندما يمكنه إثبات أنه لم يأذن أو لم تتم استشارته بشأن هذا استئناف غير الملائم. قد يسمح لك خطأ المحامي أن تجادل بأن المحامي كان غير كفء وبالتالي حرم موكلك من حقه في الاستعانة بمحام. لقد طورت العديد من الدول فقهًا محددًا بشأن هذه المسألة، ويجب عليك بحثها. يمكنك أيضًا الرجوع إلى المبادئ الدولية التي تنص على استشارة فعالة والحق في الاستئناف.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا يجب أن أفعل إذا كانت قواعد الإجراءات الجنائية في ولايتي القانونية لا توفر وسائل محددة للمراجعة تسمح لي بشرح أسباب عدم قيام موكلي بتقديم طعنه في الوقت المحدد؟

يجب أن تراعي:

- 1. تقديم استئناف على أي حال، والتأكد من أنه مقبول، بناءً على الحجج المذكورة أعلاه.
- 2. توجد في العديد من البلدان آليات لتقديم دعاوى استثنائية حيث يوجد إخفاق للعدالة. أمر المثول أمام المحكمة (Habeas corpus) هو وسيلة محتملة أخرى للوصول إلى المحاكم.
- 3. تقديم طلب الرأفة

الاختصاص القضائي

يجب عليك التأكد من المحكمة المختصة بنظر قضيتك، ومكان تقديم طلب الاستئناف. أيضًا، يجب أن تكون على دراية بالشكل الرسمي الذي يفترض أن يتخذه الطلب: هل هو إعلان بسيط سيتم تسجيله، أم يجب عليك تقديم وثيقة مكتوبة ومفصلة؟ ترتبط هذه المخاوف بالمشكلة السابقة: هناك خطر من أن ينتهي الموعد النهائي لتقديم الاستئناف في اللحظة التي تدرك فيها (أو يتم إبلاغك) أن الطلب الذي قدمته غير مقبول.

الفقه

من المهم أن تكون لديك معرفة متعمقة بفقه عقوبة الإعدام في بلدك، وخاصة القرارات التاريخية التي تصدرها المحاكم العليا مثل المحاكم العليا أو الدستورية. إذا لم يكن من السهل الوصول إلى القرارات القضائية المتعلقة بعقوبة الإعدام في بلدك، فقد

ترغب في مناقشة وتبادل الخبرات مع محامي الدفاع في قضايا الإعدام الآخرين والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في العدالة الجنائية أو إدارة الحملات ضد عقوبة الإعدام في بلدك.

سبل الإنصاف الدولية

إن معرفة القانون الدولي الذي يحكم قضايا عقوبة الإعدام أمر بالغ الأهمية أيضًا، خاصةً عندما تفشل تشريعات بلدك في تلبية المعايير الدولية ويسمح القانون الدولي بحماية أكبر لموكلك. قد ترغب أيضًا في الرجوع إلى الفقه التقدمي للدول المجاورة. يمكنك العثور على قائمة بقضايا الإعدام المرجعية على الصعيد الدولي والوطني في هذا الدليل. نناقش أدناه الحجج الرئيسية التي يمكنك طرحها للطعن في وجود عقوبة الإعدام أو تطبيقها.

♦ التغلب على العوائق

- ماذا أفعل إذا نصت قوانين بلدي على حق الاستئناف، لكن لا يمكنني أن أجعل المحكمة تحدد موعد جلسة استماع؟

- يجب عليك أولاً تقييم ما إذا كان التأخير ضارًا لموكلك أم لا. قد يكون التأخير مفيدًا في بعض الأحيان. إذا كان ذنب موكلك مؤكدًا، وظروف الجريمة مُشدِدة، وهناك أدلة قوية ضده، لا يجب أن تحث المحكمة بالضرورة على تسريع استئنافه. في مثل هذه الحالات، الوقت هو صديقك. قد تؤدي التأخيرات إلى إطالة عمر الموكل وفتح سبل جديدة للاستئناف - على سبيل المثال، إذا أصدرت المحكمة العليا الخاصة بك قرارًا يحد من تطبيق عقوبة الإعدام.
- إذا كان لديك سبب استراتيجي قوي لتسريع الاستئناف - على سبيل المثال، في حالة وجود أدلة قوية على براءتك، أو عندما يكون موكلك مريضًا بشدة - فقد تفكر في الاتصال بمكتب المدعي العام، الذي قد يوافق أيضًا على تعجيل الاستئناف. قد تكون أيضًا الكتابة إلى رئيس القضاة / رئيس المحكمة و / أو مُسجل الطعون أحد الخيارات. يجب أن يشير طلبك لعقد جلسة استماع فورية إلى الانتهاك المحتمل لحق موكلك في الوصول إلى المحكمة والحق في المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة. خيار آخر، إذا كان متاحًا في بلدك، هو تقديم طلب لإصدار أمر امتثال. إن مثل هذا الأمر، في جوهره، أمر من محكمة أعلى تتطلب من محكمة أدنى أداء واجب قانوني رفضت القيام به.
- في حال كان ذلك غير ناجحًا، فيمكنك التفكير في التواصل مع الهيئات الدولية كما هو موضح بالفصل 10.

6. مراجعة حكم المحكمة

في البلدان التي يكون فيها القاضي (أو هيئة القضاة) مسؤولة عن تحديد ذنب موكلك وفرض العقوبة عليه، يجب أن تولي اهتمامًا خاصًا لأسباب الحكم الصادر عن المحكمة. حق موكلك في الاستئناف يشمل الحق في معرفة سبب إدانته حتى يتمكن من صياغة الحجج عند الاستئناف. لذلك، للمتهمين الحق في حكم مُسبب. سيساعدك الحكم المُسبب أيضًا على تحديد ما إذا تم الاستماع إلى قضيته بطريقة عادلة ومنصفة. لم يتم ذكر الحق في الحكم المُسبب صراحة في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، ولكنه يعتبر أحد مكونات الحق في محاكمة عادلة.

تنص القوانين الوطنية للعديد من الدول على أن للمتهم الحق في حكم مُسبب. على سبيل المثال، في الكاميرون يُلزم القانون القضاة بتحديد الوقائع والقانون الذي يدعم قراراتهم. وقد رأت المحكمة العليا في الكاميرون أن جميع الأحكام الجنائية الصادرة عن المحاكم الدنيا يجب أن تتضمن شرحًا واضحًا ومفصلاً للوقائع - بما في ذلك ظروف التشديد والتخفيف - حتى تتمكن المحكمة العليا من مراجعة قرار المحكمة الأدنى بشكل فعال.

وقد أثير الحق في حكم مسبب في قضية أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تضم سجناء ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في جامايكا، ولم يتمكنوا من الحصول على نسخة من حكم المحكمة الابتدائية لإعداد استئنافهم. رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن فشل المحكمة الجامايكية في إصدار حكم خطي مسبب ينتهك حقوق المدعى عليهم بموجب المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة،

وأن يحاكموا دون تأخير لا مبرر له، وأن يتم مراجعة العقوبة الموقعة عليهم من قبل محكمة أعلى وفقا للقانون.

ت. هل يمكن لموكلك حضور جلسة الاستماع الخاصة بالاستئناف؟

الجواب يعتمد على البلد. في بعض البلدان، مثل الكاميرون، للسجين المدان الحق في حضور مرافعات الاستئناف. ولكن إذا كانت المحكمة تنظر فقط في الحجج القانونية، ولا تعيد النظر في الوقائع، فإن حضور الموكل غير مطلوب بموجب القانون الدولي.

ث. أي سبل للإنصاف سوف تسعى لها

يعتمد نوع الإغاثة التي يمكنك طلبها على نوع المشكلة وعلى قواعد الإجراءات الجنائية الوطنية والفقه القضائي.

على سبيل المثال، إذا كان موكلك ينتمي إلى فئة من المدعى عليهم الذين قد لا يحكم عليهم بالإعدام، فقد يُحكم عليه بأي عقوبة ينص عليها القانون الوطني بشكل قانوني لهذا النوع من الجرائم باستثناء الإعدام. إذا ارتكبت أخطاء خلال مرحلة تحديد الذنب من المحاكمة التي تشكك في سلامة الحكم، فإن لموكلك الحق في محاكمة جديدة خاصة بالذنب والعقوبة. عندما يؤثر الخطأ فقط على الحكم - على سبيل المثال، كما في حالة ظاهرة المحكوم عليهم بالإعدام - قد يكون العلاج هو السجن مدى الحياة أو تخفيف العقوبة إلى سنوات.

3. فيما أطعن الآن؟

إن تقييم جميع الحجج القانونية التي يمكن أن تُثار عند الاستئناف تقع خارج نطاق هذا الدليل. سيتم تأسيس العديد من الحجج على مبادئ القانون الوطني التي تختلف من بلد إلى آخر. ومع ذلك، هناك عدد من الحجج القانونية الدولية التي أثيرت بنجاح في المحاكم الوطنية حول العالم. كما هو مذكور في الفصل (1)، يجب عليك فحص الدستور والقوانين الخاصة بولايتك القانونية لتحديد ما إذا كانت المحكمة ملزمة بالنظر في القانون الدولي. إلى الحد الذي لا تكون فيه هذه القواعد أو المبادئ التوجيهية مُلزمة للمحكمة، يجب أن تجادل بأنها مع ذلك لها قيمة مقنعة. أيضًا، يجب أن تبحث عن سوابق من المحاكم الوطنية الأخرى في منطقتك لتثبت أنها اعتمدت على قرارات الهيئات الدولية لتحديد النطاق المسموح به لعقوبة الإعدام.

أ. عقوبة الإعدام الإلزامية

عقوبة الإعدام الإلزامية آخذة في الانخفاض في جميع أنحاء العالم، إلى حد كبير نتيجة للتحديات القضائية لتطبيقها. منذ عام 2000، ألغت 18 دولة على الأقل عقوبة الإعدام الإلزامية. في عام 1976، كانت المحكمة العليا للولايات المتحدة واحدة من أولى المحاكم التي ألغت عقوبة الإعدام الإلزامية، معتبرة أن هذه الممارسة كانت تعسفية ولا إنسانية في انتهاك للتعديل الثامن للدستور الأمريكي. وشددت المحكمة على أن "الاحترام الأساسي للإنسانية الذي يقوم عليه التعديل الثامن يتطلب النظر في شخصية وسجل الجاني وظروف الجريمة المحددة" أثناء إصدار حكم الإعدام. وفي عام 1983، قررت المحكمة العليا في الهند أن عقوبة الإعدام الإلزامية غير دستورية. وشددت المحكمة الهندية على أنه "لا يمكن للسلطة التشريعية جعل الظروف ذات الصلة غير ذات صلة، وحرمان المحاكم من اختصاصها الشرعي في ممارسة سلطتها التقديرية في عدم فرض عقوبة الإعدام في الحالات المناسبة، وإجبارها على إغلاق أعينها عن الظروف المُخففة وتلزمهم بواجب مريب وغير معقول بفرض عقوبة الإعدام مقدما. إن خطورة جريمة " تؤثث المبادئ التوجيهية للعقاب "، وإذا طبقت بغض النظر عن ظروف الجريمة والجاني، فإن عقوبة الإعدام غير عقلانية.

وابتداءً من عام 2000، ألغت سلسلة من القضايا التي بتت فيها اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص ومحكمة الاستئناف في شرق الكاريبي عقوبة الإعدام الإلزامية في عدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي؛ ألغيت عقوبة الإعدام بموجب القانون في دول أخرى. ونتيجة لذلك، فإن الدولة الكاريبية الوحيدة التي تحتفظ

بعقوبة الإعدام الإلزامية هي ترينيداد وتوباغو. وبالمثل، رفضت ثلاث دول أفريقية - ملاوي وأوغندا وكينيا - عقوبة الإعدام الإلزامية، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة قليلاً. في ملاوي، ألغت المحكمة العليا عقوبة الإعدام الإلزامية باعتبارها غير دستورية لأنها، كعقوبة غير متناسبة تؤدي إلى معاملة غير إنسانية، ولأنها كعقوبة لا يمكن مراجعتها تنتهك الحق في محاكمة عادلة والحق في الوصول إلى العدالة. وجدت المحكمة العليا في أوغندا أن حظر السلطة التقديرية للمحكمة عندما تكون الحياة على المحاك ينتهك الحماية المتساوية، لأنها تعامل بشكل عشوائي جميع الجرائم الخطيرة أو المتهمين على نفس القدر من الخطورة أو اللوم على الجريمة، ولأنها تميز بين المتهمين المستحقين للإعدام والمتهمين غير المستحقين للإعدام الذين لديهم الحق في عرض العوامل المخففة في دفاعهم. أيضًا، خلصت المحكمة إلى أن عقوبة الإعدام الإلزامية تنتهك مبدأ الفصل بين السلطات، من خلال السماح للبرلمان بربط أيدي القضاء في تنفيذ وظيفته في إقامة العدل. بشكل خاص في كينيا، يتضح تأثير القانون الدولي والزخم الذي أوجده هذا النوع من القضايا، حيث ألغت محكمة الاستئناف عقوبة الإعدام الإلزامية على أساس أنها غير إنسانية وانتهكت الحق في محاكمة عادلة، في نهاية المطاف بسبب طبيعتها غير المعروفة. واستشهدت محكمة الاستئناف بالاستدلال في قضية كيغولا وحالات مجلس الكاريبي الخاص بريبس وهيوز، ولاحظت أن القوانين التي تم تحليلها في هذه القرارات "تأثرت إلى حد كبير، وفي بعض الحالات نقلت كلمة بكلمة من الصكوك الدولية التي صدقت عليها كينيا."

وبالمثل، أدانت المحاكم الدولية عقوبة الإعدام الإلزامية. في سلسلة من القضايا التي تم البت فيها في عامي 2000 و2001، وجدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن عقوبة الإعدام الإلزامية تنتهك الحق في الحياة، والحق في المعاملة أو العقوبة الإنسانية، والحق في محاكمة عادلة. في قضية بويس ضد بربادوس، أكدت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن القوانين التي تحظر الحكم الفردي هي تعسفية بطبيعتها: "قد تكون عقوبة الإعدام الإلزامية المسموح بها قانونًا تعسفية، وذلك حين يفشل القانون في تمييز بين درجات مختلفة من لوم الجاني، وحين تفشل في النظر بشكل فردي في الظروف الخاصة للجريمة." في قضية طومسون ضد سانت فنسنت وجزر غرينادين، توصلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى نفس الاستنتاج. وفي قضية إنتريتس (بوش) ضد بوتسوانا، اعترفت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بأنه كان يتعين على المحاكم النظر في كلا من الجريمة وصفات الجاني قبل فرض عقوبة الإعدام.

واصلت دول قليلة، مثل سنغافورة وماليزيا، تأييد عقوبة الإعدام الإلزامية في مواجهة التحديات الدستورية المتكررة. رفضت محكمة الاستئناف في سنغافورة الحجج التي تفيد بأن عقوبة الإعدام الإلزامية غير دستورية على أساس أنها ترتبط بعلاقة عقلانية بالهدف الاجتماعي المتمثل في الحد من الجريمة وردع المجرمين المحتملين.

ب. قد تفرض عقوبة الإعدام فقط على "الجرائم الأكثر خطورة

تنص المادة 6 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز توقيع عقوبة الإعدام إلا على "أخطر الجرائم". وقد لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن هذا التعبير يجب أن "يُقرأ بشكل مقيد" لأن الموت "إجراء استثنائي للغاية". ورأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن فرض عقوبة الإعدام على جريمة لا تؤدي إلى وفاة الضحية يشكل انتهاكًا للمادة 6 (2).

في عام 1984، حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التقييد على "أخطر الجرائم" في ضماناته التي تضمن حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام. تلك الضمانات التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، تنص على أنه لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا على الجرائم المُتعمدة ذات العواقب المميتة أو غيرها من العواقب الوخيمة للغاية. يرى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، أن مصطلح "المتعمد" يجب أن يكون "معادلاً مع سبق الإصرار ويجب أن يُفهم على أنه نية متعمدة للقتل."

تماشيًا مع هذه المبادئ، ألغت المحاكم في بعض ولايات القانون العام أحكام الإعدام المفروضة على المدعى عليهم المتواطئين الذين لم يتصرفوا قطعيا بنية قاتلة. للتوضيح، ألغت محكمة الاستئناف في ترينيداد وتوباغو حكم الإعدام الصادر بموجب قانون الذي لا تتطلب تحديدًا بأن المتهم كان ينوي القتل. وبالمثل، فقد رأت المحكمة العليا في الهند أنه لا ينبغي تطبيق عقوبة الإعدام إلا في أخطر الحالات من الجرم الشديد.

كما خلصت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان إلى حدوث انتهاك للمادة 4 (2) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان "التي تنص على التزام بتقييد عقوبة الإعدام على أشد الجرائم خطورة" في قضية حُكم على مقدم الطلب فيها بالإعدام بتهمة اختطاف قاصر ولم يؤد ذلك إلى الوفاة.

تضيف هذه الأمثلة دعمًا لحجة مفادها أن قصر عقوبة الإعدام على الجرائم المتعمدة ذات العواقب المميتة هو الآن جزء من القانون الدولي العرفي.

ت. ظاهرة طابور الإعدام

تنص المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". تحتوي معاهدات حقوق الإنسان الأخرى على لغة متطابقة.

على مدى العقدين الماضيين، تطورت مجموعة غنية من السوابق القضائية لدعم فكرة أن الحبس لفترات طويلة في طابور الإعدام (المعروف أيضًا باسم "ظاهرة المحكوم عليهم بالإعدام") يشكل عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وقد أثارت تلق القرارات العديد من المقالات من قبل المعلقين القانونيين وخبراء الصحة العقلية.

في برات ومورغان، رأى مجلس الملكة الخاص أن التأخير لمدة 14 سنة بين وقت الإدانة وتنفيذ حكم الإعدام في حالة سجين جامايكي كان "عقوبة لا إنسانية". وخلص مجلس الملكة الخاص كذلك إلى أنه "في أي حالة يتم فيها تنفيذ الإعدام بعد أكثر من خمس سنوات من صدور الحكم، ستكون هناك أسباب قوية للاعتقاد بأن التأخير هو بمثابة "عقوبة لاإنسانية أو مهينة". في قضية سورنج ضد المملكة المتحدة، وجدت المحكمة الأوروبية أن السجناء في فيرجينيا يقضون ما متوسطه ست إلى ثماني سنوات في انتظار تنفيذ حكم الإعدام. قررت المحكمة أن "مهما كان حسن النية بل وربما يكون من المفيد توفر إجراءات ما بعد الحكم المعقدة في ولاية فرجينيا، تصير النتيجة هي أن السجين المحكوم عليه أن يتحمل لسنوات عديدة الظروف في طابور الإعدام والتوتر المؤلم والمتصاعد للعيش في ظل الموت الدائم الوجود".

وفي الآونة الأخيرة، نظرت المحكمة العليا في كندا في دليل على أن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في ولاية واشنطن (الولايات المتحدة) استغرقوا، في المتوسط 11.2 سنة لإكمال مراجعة ما بعد الإدانة على مستوى الولاية وعلى الصعيد الفدرالي، وذلك حين كانت تنظر شرعية تسليم رجلين إلى الولايات المتحدة لمواجهة اتهامات تواجه عقوبة الإعدام. واعترفت المحكمة بـ "قبول متزايد" بأن "نهاية عقوبة الإعدام مقترنة بتصميم نظام العدالة الجنائية على التأكد التام بأن الإدانة ليست خاطئة، يبدو أنها ستؤدي حتماً إلى تأخيرات طويلة وما يصاحبها من صدمة نفسية." وبالاعتماد جزئياً على هذه الأدلة، رأت المحكمة أن الميثاق الكندي للحقوق والحريات منع تسليم المتهمين، في غياب التأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تسعي لفرض عقوبة الإعدام عليهم.

كما تبنت المحكمة العليا الأوغندية هذه الحجج، قائلة إن التأخير لأكثر من ثلاث سنوات بين تأكيد حكم الإعدام الصادر على السجين عند الاستئناف والإعدام يشكل معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة في انتهاك لدستورها الوطني. رأت المحكمة العليا أن التأخيرات التي تتراوح بين 52 و72 شهرًا بين فرض عقوبة الإعدام وتنفيذها، تشكل عقوبة لاإنسانية. وفي عام 2010، وسعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في السوريج في الساعدون ضد المملكة المتحدة، حيث وجدت المحكمة أن المملكة المتحدة قد انتهكت التزاماتها بموجب المادة 3 من الاتفاقية

الأوروبية بمجرد تعريض المتقدمين بالطلب لخطر عقوبة الإعدام.

في قضية الجمهورية ضد إدسون خوالالا ، قررت المحكمة العليا في ملاوي أنه: "لا يجوز للمرء أن يبقى لفترة طويلة تحت وطأة عقوبة الإعدام قبل تنفيذها حيث يظل يلاحقه دائمًا. يصبح المرء جثة حية. هذه تجربة مروعة ... ستأخذ المحكمة بعين الاعتبار هذه المعاناة النفسية التي تعرض لها." وقد استندت فقه المحكمة العليا في قضية خوالالا إلى المبادئ المنصوص عليها في الحكم السابق لجلسة الاستماع للجمهورية ضد آرون جون وتوني ثوبوا، حيث وجدت المحكمة فيما يتعلق بمدة 12 سنة في جناح المحكوم عليهم بالإعدام أن "الألم والقلق الجسدي والمعاناة العاطفية طوال هذه الفترة الطويلة "عمل على" مناهضة فرض عقوبة الإعدام أو عقوبة السجن مدى الحياة في هذه المرحلة."

وتثبت هذه الأمثلة، على نحو قابل للجدل، أن الحظر على الحبس المطول في انتظار تنفيذ عقوبة الإعدام كمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة قد وصل إلى قوة ملزمة مثل القانون الدولي العرفي.

ث. فئات الجناة الذين لا يمكن إعدامهم

كما نوقش أعلاه، يحظر القانون الدولي صراحة إعدام فئات معينة من المجرمين. وقد نوقشت هذه في الفصلين 4 و5 أعلاه.

ج. منع إعدام أصحاب الأمراض العقلية

قد يكون موكلك قد أصيب بمرض عقلي شديد بعد أن حكم عليه بالإعدام. إن ضمانات الأمم المتحدة التي تضمن حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام، والتي تلقت دعما بالإجماع تقريبا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تحظر فرض عقوبة الإعدام "على الأشخاص الذين أصبحوا مجانين". في عام 1989، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوسيع هذه الحماية لتشمل "الأشخاص الذين يعانون من ... قدرة عقلية محدودة للغاية، سواء في مرحلة العقوبة أو تنفيذ الإعدام". وحثت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالمثل البلدان المطبقة للعقوبة "على عدم فرض عقوبة الإعدام على أي شخص يعاني من أي شكل من أشكال الإعاقة العقلية أو إعدام مثل هذا الشخص." وقد أعلن الاتحاد الأوروبي أن إعدام الأشخاص الذين يعانون من أي شكل من أشكال الاضطراب العقلي يتعارض مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا وينتهك كرامة الإنسان وقيمته.

قد لا يشترط القانون الدولي أن يكون موكلك مريضًا عقليًا بشكل رسمي لتطبيق هذا الحظر. في قضية فرانسيس ضد جامايكا، رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن إصدار أمر إعدام لشخص مضطرب عقليًا تم فحصه ووجد أنه ليس "مجنونًا" يرقى إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في انتهاك للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إذا كنت تشك في أن الصحة العقلية لموكلك قد تدهورت أثناء إقامته في طابور الإعدام، فيجب عليك طلب وقف تنفيذ الإعدام والمساعدة من أخصائي صحة نفسية مؤهل. انظر الفصل 5، "الدفاع عن المعرضين للخطر".

د. مساعدة المحامي غير الفعالة

كما تمت مناقشته في الفصل 2، يحق لموكلك التمثيل القانوني الفعال في المحاكمة وعند الاستئناف. إذا لم يفي محامي محاكمة لموكلك بالتزامه بتقديم مساعدة مختصة، فهذه مشكلة يجب طرحها عند الاستئناف كأساس لمحاكمة جديدة أو إصدار حكم. في الولايات المتحدة، ألغت المحاكم العديد من قضايا الإعدام بناءً على مساعدة غير فعالة لمطالبات المحامين. يرجى الرجوع إلى القضايا المذكورة في الفصل 2 للحصول على سلطة إضافية لمثل هذه الحجة بموجب القانون الدولي والوطني.

♦ التغلب على العوائق

- كيف يمكنني تقديم طعن في الاستئناف بحجة حصول المتهم على مساعدة قانونية غير فعالة في حين كنت أنا محاميًا للمتهم في المحاكمة؟

- في العديد من الحالات، سوف يتولى الاستئناف نفس المحامي الذي تولى القضية في المحاكمة أيضا. حتى لو كان المحامي فردًا مختلفًا، فقد يكون زميلًا مقربًا للمحامي الذي تولى المحاكمة. يمكن أن تؤدي هذه المواقف إلى تضارب في المصالح عندما تعتقد أن محامي المحاكمة فشل في أداء واجباته تجاه موكله. كيف يمكنك الطعن بعدم حصول الموكل على مساعدة قانونية فعالة ضد نفسك أو ضد صديق؟ هل أنت ملزم بذلك؟
- الجواب على السؤال الأخير هو **نعم**. يجب عليك الدفع بهذه الطعون لأن واجبك هو تجاه موكلك وليس تجاه نفسك أو تجاه زميلك. ولكن يجب أن تتحدث عن المشكلة مع مشرفك وزميلك حتى يفهموا سبب شعورك أنه من الضروري تقديم الطعن. إذا كنت المحامي في المحاكمة وتشعر بأنك ارتكبت أخطاء فادحة، فيجب أن تطلب من مشرفك أو المحكمة تعيين محام جديد عند الاستئناف.

ذ. الأجانب المحرومون من الحقوق القنصلية

إذا كان موكلك مواطنًا أجنبيًا، فلديه حقوق في الإخطار والوصول القنصلي بموجب المادة 36 (1) (ب) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والقانون الدولي العرفي. من المحتمل أيضًا أن تكون دولته طرف بمعاهدة قنصلية ثنائية مع البلد الذي حكم عليه فيها بالإعدام. يجب أن تحقق فيما إذا كانت سلطات الاحتجاز قد أبلغته بحقه في إخطار قنصليته باعتقاله. بموافقته، يجب عليك أيضًا الاتصال بالمسؤولين القنصليين من بلاده للتأكد مما إذا كانوا على استعداد للمساعدة في الدفاع عن موكلك.

قررت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن إعدام مواطن أجنبي بعد انتهاك حقوقه في الإخطار القنصلي سيشكل حرمانًا تعسفيًا من الحياة في انتهاك للقانون الدولي. أيضًا في أفينا و مواطنون مكسيكيون آخرين (المكسيك ضد الولايات المتحدة)، قررت محكمة العدل الدولية أنه عندما يُحكم على مواطن أجنبي "بعقوبة شديدة" أو "حبس مطول" بعد حرمانه من حقوقه القنصلية، يحق له "مراجعة قضائية وإعادة النظر" في إدانته و عقوبة الموت.

ر. لا عقوبة بأثر رجعي

قد لا يخضع موكلك لعقوبة الإعدام إذا نشأت العقوبة بموجب قانون لم يكن موجودًا وقت ارتكاب الجريمة. إن مثل هذه العقوبات بأثر رجعي محظورة بموجب العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وتملي الفقرة 2 من المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "ألا يُدان أحد بارتكاب أي جريمة جنائية بسبب أي فعل أو امتناع عن فعل لا يشكل جريمة. . . في الوقت التي ارتكبت فيه". يحتوي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، والميثاق العربي لحقوق الإنسان على لغة لهذا الغرض. كما يوجه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن التغييرات القانونية للحد من عقوبة جريمة معينة تنطبق بأثر رجعي على أولئك الذين ارتكبوا الجريمة بموجب النسخة الأكثر صرامة من القانون.

نظرًا لأن العقوبات بأثر رجعي محظورة، يجب عليك التحقيق في التاريخ القانوني للجريمة التي تم الحكم على موكلك بسببها. إذا لم يكن القانون الذي يحظر سلوك موكلك ساري المفعول عندما ارتكب الجريمة، فيجب أن تجادل بأن الحكم الصادر عليه قد انتهك القانون الدولي. وبالمثل، نظرًا لأن بعض المعاهدات الدولية على الأقل تتطلب من الدول تغيير الأحكام إذا كان التغيير في القانون يتطلب عقوبة أخف، فيجب عليك التحقق من العقوبات الحالية للجريمة. إذا لم تعد الجريمة مبررًا كافيًا لعقوبة الإعدام بموجب قانون الدولة، فيجب أن تشير إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشترط تخفيف عقوبة موكلك.

ز. حُكم على موكلك بالإعدام بعد محاكمة غير عادلة

يتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الممارسين في الدول التي تطبق عقوبة الإعدام في عدم وجود ضمانات كافية للإجراءات القانونية الواجبة. إن الإجراءات القانونية الواجبة هي مفهوم واسع، لكنها تشير بشكل عام إلى تدابير الحماية الإجرائية اللازمة لضمان خضوع المتهمين لمحاكمة عادلة ونزيهة. إن مفهوم تكافؤ الأسلحة ضروري أيضًا لهذا التعريف: يجب أن يُمنح الدفاع الاستقلالية والسرية وسلطة الطعن في قضية الحكومة والموارد الكافية التي تساوي على الأقل تلك المقدمة للحكومة للتحقيق في التهم والتحضير دفاع.

تفشل العديد من الدول المطبقة للعقوبة في الاحتفاظ حتى بأبسط أشكال الحماية الإجرائية الأساسية للمحاكمة العادلة. بعض من أهم ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، منصوص عليها في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويرد وصفها أعلاه في الفصل 7.

الاتفاقيات الدولية تحمي حق المتهم في محاكمة عادلة حتى عندما لا يفعل ذلك القانون الوطني. تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا في حالة مراعاة هذه المعايير. وبناءً على ذلك، رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه عندما تنتهك الدولة الحق في الإجراءات القانونية الواجبة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فلا يجوز لها تنفيذ حكم الإعدام.

س. حقائق للأخذ بعين الاعتبار

1. أعِد فحص الأدلة التي أدت إلى حكم الإعدام على موكلك بدقة - ما الذي أقنع المحكمة الأولى بأنه ينبغي إدانته؟

خلال العقود العديدة الماضية، تم تبرئة مئات الأشخاص بعد الحكم عليهم بالإعدام على جرائم لم يرتكبونها. في الولايات المتحدة وحدها، اعتبارًا من أغسطس 2012، تم تبرئة ما يقرب من 140 شخصًا أُدينوا خطأً وحُكم عليهم بالإعدام بشكل خاطئ. حتى عندما تبدو الأدلة ضد موكلك قوية، يجب عليك إعادة فحص الأساس الواقعي لإدانته. رغم أن محاكم الاستئناف لا ترحب دائمًا بالأدلة الجديدة، إلا أنه في بعض الحالات، يُسمح بتقديم أدلة جديدة. على سبيل المثال، بموجب قانون المثول أمام القضاء الأمريكي، قالت المحكمة العليا في الولايات المتحدة إنه على الرغم من أن الإعفاء من أمر المثول أمام القضاء غير متاح بشكل عام لأولئك الذين يدعون البراءة الفعلية بناءً على أدلة تم اكتشافها حديثًا، فإن "عرضًا مقنعًا حقًا لـ" البراءة الفعلية" تم تقديمه بعد المحاكمة سيجعل إعدام المتهم غير دستوري. وبالمثل، ستقبل محكمة الاستئناف بالمملكة المتحدة أدلة جديدة "إذا اعتقدت أنها ضرورية أو مناسبة لمصلحة العدالة". وقد تستقبل المحاكم الدولية أيضًا أدلة جديدة في بعض الظروف.

فيما يلي قائمة بالمصادر الشائعة للإدانات الخاطئة في قضايا الإعدام التي يجب عليك مراعاتها:

أخطاء في تعرف شهود العيان على المجرم

أدت أخطاء شهود عيان في التعرف على الجاني إلى إدانات لا حصر لها لأشخاص أبرياء. يجب على محامي الاستئناف ومحام ما بعد الإدانة إعادة مقابلة جميع الشهود لاختبار صحة شهادة محاكمتهم. انظر الفصل 4: "التحقيق والتحضير السابق للمحاكمة".

اعترافات كاذبة

إن الاعترافات الزائفة أكثر شيوعًا مما يعتقد الكثير من الناس. غالبًا ما يؤدي الإكراه أثناء عملية الاستجواب إلى اعترافات كاذبة، ولكن يمكن للأفراد الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها حتى عندما لا تتسبب الشرطة في إيذاء بدني. يمكن أن تؤدي الأسئلة الخاطئة أو الإيحائية أو المضللة من قبل الشرطة إلى اعترافات كاذبة. إن الأشخاص المشتبه في إعاقتهم عقليًا أو المشتبه بهم المستضعفين هم الأكثر عرضة لخطر الاعتراف زورًا.

نصيحة عملية

- **اعتراف زائف:**

قصة شيانغ كو تشينغ

- في بعض الأحيان يتم اكتشاف اعتراف كاذب بعد فوات الأوان. في أكتوبر من عام 1996، ألقي القبض على شيانغ كو تشينغ، وهو جندي بسلاح الجو التايواني، بتهمة اغتصاب وقتل فتاة تبلغ من العمر خمس سنوات. بعد تعرضه لاستجواب وحشي، بما في ذلك التهديد باستخدام صدمات كهربائية، وحرمانه من النوم، وإجباره على مشاهدة مقطع فيديو لتشريح الجثة للضحية، اعترف تشيانغ بالقتل. أعدم في عام 1997 بعد وقت قصير من إدانته.
- بعد إعدام شيانغ، انهارت الأدلة التي تربطه بالجريمة. وجد خبراء الطب الشرعي أن الأدلة المادية لا يمكن أن تربط تشيانغ بالجريمة، وأن اعترافه تم اعتباره غير موثوق به، وأنه يوجد مشتبه به بديل محتمل. ردا على هذا النقص في الأدلة ضد تشيانغ، قدم مكتب المدعي العام العسكري استئنافًا بعد وفاته أمام المحكمة العسكرية العليا في عام 2010. وفي العام التالي، في محاكمة جديدة، برأت المحكمة تشيانغ ووجدت على وجه التحديد أن اعترافه قد تم تقديمه رغما عنه.
- أعلنت وزارة الدفاع الوطني أنها ستساعد عائلة شيانغ على التقدم بطلب للحصول على تعويض وطني لفقدان ابنهم.

شهادة مخبرين غير موثوق بهم

من التكتيكات الشائعة للشرطة في المحاكمة استخدام شهادة سجين آخر، والذي سيشهد عادةً أنه أثناء وجوده في السجن، اعترف موكلك بذنبه أو أدلى ببيانات تورطه في الجريمة - على سبيل المثال، أن موكلك قال أشياء يمكن معرفتها فقط من قبل الشخص الذي ارتكب الجريمة. أحيانًا يتم وضع الزميل في السجن خصيصًا لحث موكلك على "اعتراف السجن".

شهادة "مخبر السجن" غير موثوقة بشكل كبير، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى أن الشرطة و / أو النيابة تعد في كثير من الأحيان بمعاملة تفضيلية لمثل هؤلاء المخبرين مقابل شهادتهم. يجب عليك دائمًا التحقق بدقة من الفوائد التي تلقاها المخبرون لشهادتهم. إذا لم يكشف الادعاء عن معاملة تفضيلية، فقد يكون ذلك سبباً لمحاكمة جديدة.

شهادات المتهمين الآخرين يمكن أن تكون غير موثوقة على حد سواء. غالبًا ما يكون لدى المتهمين المشاركين دافعًا لإلقاء اللوم على المتهمين الآخرين لتبرئة أنفسهم. وقد تم إثبات ذلك بشكل صارخ في قضية ملاوي حيث أدين صموئيل فيري (ليس اسمه الحقيقي) بناءً على شهادة المدعى عليه معه. أدين المدعى عليه المعني بالقتل الخطأ وحكم عليه بالسجن لمدة سنوات، بينما أدين صموئيل بالقتل وحكم عليه بالإعدام. بعد سنوات، تراجع المتهم الآخر الذي شهد ضد صموئيل، مشيراً إلى أن صموئيل لم يكن حاضراً حتى في مكان الجريمة، وتم إعداده لتحمل غالبية اللوم.

خطأ في الطب الشرعي

أدى استخدام أساليب الطب الشرعي المريبة أو الاحتيالية أو الخبراء غير الأكفاء إلى إدانات خاطئة. يجب عليك دائمًا التدقيق بعناية في أساس شهادة أي خبير ومؤهلات أي خبير أدلي بشهادة لصالح الادعاء. إذا كان ذلك ممكنًا، يجب عليك الحصول على مساعدة خبير مؤهل لتقييم منهجية أي من خبراء الطب الشرعي الذين شهدوا في المحاكمة. يجب أن تكون على دراية أيضًا بالتكنولوجيا الجديدة التي لم تكن متاحة في وقت التحقيق الأولي والتي يمكن أن تؤدي إلى أدلة تبرئة.

سوء سلوك النيابة العامة

تقوم الشرطة والمدّعون العامون أحيانًا بقمع أدلة البراءة أو ارتكاب سلوك مهني خاطئ، مثل الضغط على الشهود. قد يقررون التركيز على مشتبه به معين وسوف يستبعدون جميع الأدلة التي تتعارض مع نظريتهم حول كيفية ارتكاب الجريمة. لذلك، إذا كنت في ولاية قانونية حيث تسمح لك بإعادة مقابلة جميع الشهود، فيجب أن تقوم بذلك. أيضًا، قم بالبحث عن شهود جدد،

والتدقيق بعناية في ملف الادعاء للتأكد من عدم وجود أدلة تبرئة تم حجب.

4. الرأفة

أ. لموكلك الحق في التماس العفو أو تخفيف عقوبة الإعدام

تضمن العديد من الصكوك الدولية الحق في التماس العفو أو تخفيف عقوبة الإعدام، والتي يمكن أن تمنح في جميع حالات عقوبة الإعدام. من الثابت أن إجراءات النظر في العفو أو الرأفة في قضايا عقوبة الإعدام يجب أن "تضمن للسجناء المدانين فرصة فعالة أو مناسبة للمشاركة في عملية الرحمة." يجب أن تتضمن ضمانات الإجراءات القانونية الدنيا هذه الحق في "تقديم أو تلقي أو الطعن في الأدلة التي تم النظر فيها" من قبل سلطة الرأفة و "الحصول على قرار من تلك السلطة في غضون فترة زمنية معقولة قبل إعدام الشخص." بعبارة أخرى، أمرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان،" لا يكفي مجرد أن تتمكن من تقديم التماس. لكن يجب معالجة الالتماس وفقًا للمعايير الإجرائية التي تجعل هذا الحق فعالًا. . . . على الدولة واجب تنفيذ إجراء عادل وشفاف يمكن من خلاله للجاني المحكوم عليه بالإعدام الاستفادة من جميع الأدلة الإيجابية التي تعتبر ذات صلة بمنح الرحمة." حكمت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان أيضًا بأن عقوبة الإعدام في غواتيمالا تنتهك المادة 4.6 من الميثاق الأفريقي لأنه لم يكن هناك إجراء للعفو أو الرأفة؛ وقضت المحكمة بأنه ينبغي على غواتيمالا اعتماد إجراء الرأفة الذي يضمن لجميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام الحق في رفع الدعاوى والحصول على قرار بشأن التماس الرأفة؛ ولا يجب تنفيذ الحكم قبل البت في الالتماس.

ب. واجباتك كمحامي رأفة

إذا كنت تمثل شخصًا يواجه خطرًا حقيقيًا بالإعدام، فيجب أن تكون على دراية بالإجراءات والقيود الزمنية المحتملة لالتماسات الرأفة. يجب عليك أيضًا تحديد العوامل التي عادة ما تجدها سلطة الرأفة مقنعة. أمثلة على هذه العوامل هي:

- أدلة جديدة تثبت البراءة؛
- أسباب إنسانية، مثل مرض خطير؛
- محاكمة غير عادلة:
- السمات الشخصية لموكلك (الشباب والشيخوخة والمرض العقلي وإساءة معاملة والحرمان في الطفولة)؛
- السلوك منذ الجريمة؛
- إعادة التأهيل والندم و / أو
- لدعم من عائلة الضحية.

يجب عليك أيضًا تقييم فرصة وجدوى الحصول على معارضة عامة لإعدام موكلك من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والسياسيين، والشخصيات العامة، وعائلة الضحية، والزعماء الدينيين وغيرهم من قادة المجتمع.

ت. الحق في وقف تنفيذ عقوبة الإعدام

بموجب القانون الدولي، لا يمكن إعدام موكلك طالما أن قضيته قيد المراجعة، سواء من قبل هيئة وطنية أو دولية، أو خلال إجراءات استئناف أو الرأفة. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وضمانات عقوبة الإعدام الصادرة عن الأمم المتحدة تضمن صراحة هذا الحق على المستوى الوطني. وحثت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في قرارها 68/2001، جميع الدول على "عدم إعدام أي شخص طالما أن أي إجراء قانوني ذي صلة، على المستوى الدولي أو الوطني، ما زال معلقاً".

وبالمثل، قرر مجلس حقوق الإنسان أن إعدام سجين أثناء مراجعة عقوبته في دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينتهك أحكام الحق في الحياة في المادة 6. في قضية آشبي ضد ترينيداد وتوباغو، وجدت لجنة حقوق الإنسان أن ترينيداد وتوباغو خرقت التزاماتها بموجب البروتوكول الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بإعدام السيد آشبي قبل أن تتمكن اللجنة من صياغة آرائها. كما يلاحظ "هود" في عمله المؤثر حول عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، "لكي

يكتسب أي حق معنى، يجب أن تكون هناك فرصة للتمتع به. وبالتالي، قد يكون من المفهوم ضمنيًا في [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] أن الحق في الاستئناف في المادة 6، مقترنة مع المادة 14، والحق الصريح في طلب العفو أو تخفيف العقوبة في المادة 6 يتضمن أيضًا التزامًا على الحكومات بعدم تنفيذ حكم الإعدام بانتظار طعن الاستئناف أو التماس."

5. محكمة "الرأي العام"

أ. طرح قضية موكلك للرأي العام

خلال تمثيلك لموكلك، يجب أن تفكر بعناية فيما إذا كان سيستفيد من التغطية الإعلامية. في كثير من الحالات، يمكن للتغطية الإعلامية والحملات الدعائية الدولية أن تتسبب في رد فعل عنيف. قد يشعر القضاة أو صناع القرار الآخرون الذين ربما كانوا يميلون إلى تخفيف عقوبة الإعدام الخاصة بموكلك بالضغوط من خلال الدعاية للسماح بتنفيذ عقوبة الإعدام. قد يكون التعامل مع وسائل الإعلام محفوفًا بالمخاطر بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان في دول معينة؛ نشجع الجميع على التفكير مليًا في جميع التداعيات المحتملة قبل التحدث علنًا عن حالة موكلك. على الرغم من هذه التحذيرات، أثبتت التغطية الإعلامية أنها أداة فعالة في كثير من الحالات. كما هو موضح أدناه، نظرًا للتقدم في التكنولوجيا مثل الإنترنت، أصبح من الأسهل الآن إنشاء مثل هذه الدعاية مع خلال وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.

التوقيت هو اعتبار مهم في جميع الحملات الإعلامية. الحملات الإعلامية المرئية هي الأكثر شيوعًا عندما يكون الإعدام وشيكًا. بمجرد تقديم التماس الرأفة، يمكن أن تؤثر الضغوط الخارجية على قرار السلطة التنفيذية بشأن هذا الالتماس، خاصةً مسؤولي السلطة التنفيذية المنتخبين شعبياً الحساسين لسمعة بلادهم وسط المجتمع الدولي. وكثيراً ما تكون منظمة العفو الدولية على استعداد للمشاركة مع المدافعين المحليين لتوجيه اهتمام وسائل الإعلام والدعم الدولي لوقف تنفيذ الإعدام. لكن التغطية الإعلامية قد تكون مفيدة في وقت سابق من الإجراءات أيضًا.

في حين لا تزال قضية موكلك قيد المراجعة في المحاكم، فيصبح القرار أكثر صعوبة سواء، بطرح القضية للرأي العام، أو متي تطرح. يجب أن تقرر ما إذا كان خطر تنفير المحكمة (وربما السلطة التنفيذية التي قد تضطر إلى النظر في التماس الرأفة) يفوقه الفوائد المحتملة للضغوط الخارجية. يجب إصدار هذا الحكم بالتشاور مع أعضاء نقابة المحامين ذوي الخبرة في بلدك.

يبحث العديد من الصحفيين عن "خطاف" لكتابة قصة. ضع في اعتبارك أنه عندما تعمل مع وسائل الإعلام، فأنت بحاجة إلى نظرية الحالة (انظر الفصل 7) ويجب أن تكون قادرًا على سرد قصة مقنعة تبرر، إما تخفيف حكم الإعدام عن موكلك أو إطلاق سراحه. العديد من المطالبات المحتملة في قضايا الإعدام تستحق النشر، ولا سيما ادعاءات البراءة الفعلية، ولكن لا تتجاهل ادعاءات سوء سلوك النيابة العامة، والتمييز، والتحقيقات الخاطئة، وتاريخ حياة الموكل.

قصة نجاح 👍

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ماليزيا: قضية نور عتيقة

- تمكنت نور عتيقة وأنصارها من الاستفادة بنجاح من وسائل التواصل الاجتماعي لسرد قصة نور. مكّن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي أنصار نور من جمع الأموال والتواصل مع منظمات المناصرة. في النهاية نجح الاستئناف الذي قدمته نور وتم تخفيض عقوبتها من الإعدام إلى السجن.
- كانت نور، وهي أم سنغافورية عزباء، تكافح للعثور على عمل. بدأت بمواعدة رجل وعدها بمساعدتها في

الحصول على أعمال الغزل والنسيج. لسوء الحظ، لم يكن لدى هذا الرجل أي نية حقيقية لدعم أعمالها. بدلا من ذلك كان ينوي استخدامها كفتاة توصيل مخدرات. في عام 2007، أرسلها في رحلة شراء إلى سنغافورة بحقيبة معبأة من قبل أحد أصدقائه. اكتشفت السلطات الماليزية مظروفًا يحتوي على الهيروين والأدوية المشتقة داخل هذه الحقيبة. لم تكن نور على علم بمحتويات الحقيبة. ومع ذلك، فقد أدينت بتهريب المخدرات وحكم عليها بالإعدام بموجب القانون الماليزي.

- بعد الحكم على نور، بدأ أصدقاؤها وعائلتها في حملة شرسة عبر الإنترنت لعرض القضية على الرأي العام وجمع الأموال. وصفت صفحة نشطة على فيسبوك والعديد من المدونات وضع نور وطلبوا تبرعات لصالحها. من خلال هذه المنتديات عبر الإنترنت، رتب أنصار نور لبيع الحرف اليدوية للمساعدة في دفع تكاليف الاستئناف في القضية وللمساعدة في دعم ابنة نور وأمها المسنة أثناء سجنها. وإجمالا، أسفرت هذه الجهود عن أكثر من 50,000 دولار. كما سمحت صفحة الفيسبوك والمدونات لمؤيدي نور بالتواصل مع منظمات الدفاع العريقة مثل حملة سنغافورة ضد عقوبة الإعدام.
- تحت الضغط العام، قبلت محكمة الاستئناف الماليزية طلب نور لتقديم أدلة جديدة وإعادة النظر في إدانتها. قررت المحكمة في النهاية تخفيض تهمة نور من التهريب إلى الحيازة، والتي تصل عقوبتها للسجن لمدة 12 عامًا. ولان نور قد قضت بالفعل عدد من السنوات فمن المتوقع أن تعود لابنتها في عام 2017.

ب. استخدام وسائل الإعلام التقليدية

في الماضي، كان المصدر الوحيد للدعاية لقضايا الإعدام هو الصحف والمجلات المحلية أو الوطنية أو الدولية. غالبًا ما أبلغت هذه الصحف المحلية أو الوطنية عن الجريمة الأساسية والتحقيق والمحاكمة. يجب عليك التحقيق في التغطية الإعلامية السابقة حول جريمة موكلك والتحقيق معه ومحاكمته قبل تطوير استراتيجية لمزيد من الدعاية.

أحد الطرق للتغطية الإعلامية المواتية هو تثقيف الصحفي من خلال السماح له بالوصول إلى ملفات المحكمة. سيرغب العديد من المراسلين في مقابلة موكلك، لكن هذه خطوة محفوفة بالمخاطر. يجب أن تقيم بعناية ما إذا كان يمكن الاعتماد على موكلك في قول شيء يمكن أن يضر بفرصه في تخفيف العقوبة و / أو الإفراج. العديد من المتهمين الجنائيين غير متعلمين ويمكن التلاعب بهم بسهولة، لذلك يجب عليك التحكم في المقابلة قدر الإمكان. الإصرار على التواجد. اطلب قائمة بالأسئلة مقدمًا، وتصفحها مع موكلك. افهم أيضًا أنه بمجرد منح الصحفي حق الوصول إلى موكلك، تكون لديك سيطرة محدودة على طبيعة الدعاية التي تلي ذلك.

ت. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

أحدثت التطورات التكنولوجية الحديثة تحولا في القدرة على توليد الدعاية، سواء كانت جيدة أو سيئة. كما هو مذكور أعلاه، فإن الطريق التقليدي للدعاية هو من خلال صحفي في وسائل الإعلام الرئيسية- على سبيل المثال، صحيفة أو مجلة أو مراسل تلفزيوني. الآن، يمكن استكمال وسائل الإعلام التقليدية هذه أو تجاوزها من خلال مناشدات الجمهور عبر الإنترنت (وبشكل غير مباشر مناشدة الحكومة).

يجب على المستشار التفكير في الفيسبوك وتويتر واليوتيوب والأشكال الأخرى من وسائل التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بمحنة موكلك. بالتزامن مع ذلك، يجب عليك الاتصال بالمجموعات المناهضة لعقوبة الإعدام الوطنية والدولية لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم المساعدة في نشر قضيتك إما من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو من خلال موقع الأنترنت الخاص بهم / قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بهم.

يمكن نشر الأسس القانونية والأخلاقية والمثيرة للتعاطف مع موكلك على الإنترنت حتى يراها العالم. يمكنك التفكير في نشر بعض الالتماسات والحجج المكتوبة، بالإضافة إلى التعليق على القضية ومحنة موكلك. يمكنك أيضًا توجيه المتعاطفين إلى حيث يمكنهم تسجيل مخاوفهم أو احتجاجاتهم بشأن محاكمة موكلك أو معاملته من قبل المحاكم أو الحكومة. قد تكون وسائل التواصل الاجتماعي مفيدة بشكل خاص لممارسة الضغط على السلطة التنفيذية التي ستقرر ما إذا كانت ستمنح أو تمتنع عن منح الرأفة.

أخيرًا، يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعالة للتواصل مع محامي الدفاع في قضايا الإعدام الآخرين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وينطبق هذا بشكل خاص على المدافعين الذين يعملون في المناطق الريفية، حيث قد يكون من الصعب الوصول إلى التشريعات ذات الصلة والسوابق القضائية وصكوك حقوق الإنسان.

قصة نجاح 👍

قضية اليمني حافظ إبراهيم

- في عام 2005، حكم قاضي يمني على حافظ إبراهيم بالإعدام بتهمة القتل عندما كان عمره 16 سنة. وبحسب ما قيل، رفض القاضي الاستماع من الشهود أو محامي الدفاع وحُرم إبراهيم من حق الاستئناف. وبعد ذلك بعامين، تمكن إبراهيم من الوصول إلى هاتف محمول وإخطار عضو منظمة العفو الدولية بإعدامه الوشيك. وبعد حملة مطولة، تم إطلاق سراح إبراهيم أخيرًا في عام 2007. وقد تولى منذ ذلك الحين دراسة القانون، وكرس حياته لـ "النضال ضد عقوبة الإعدام وزيادة الوعي بحقوق الإنسان". إن إعدام الجناة الأحداث محظور بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الفصل العاشر (10):

المناصرة أمام الهيئات الدولية

1. متي أرفع دعوى إلى هيئة دولية لحقوق الإنسان؟

على مدى العقود القليلة الماضية، أصبح من الشائع بشكل متزايد لهيئات حقوق الإنسان مراجعة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في القضايا الجنائية. هناك العديد من المواقف التي يجب أن تفكر فيها في الفوائد المحتملة لتظلم لهيئة دولية. غالبًا ما يتم تقديم الاستئنافات الدولية عندما يشعر المحامون أنه لا يمكن اللجوء إلى المحاكم المحلية. والواقع أن معظم الهيئات الدولية تطلب من مقدمي الالتماس استنفاذ سبل الانتصاف المحلية قبل أن يطلبوا المراجعة على المستوى الدولي. ما يعنيه هذا عمليًا، هو أنك لن تقوم عادةً بتقديم قضية إلى هيئة دولية قبل أن تسعى للحصول على الإنصاف في المحاكم المحلية، أو مع الهيئات الإدارية المحلية ذات الصلة.

يمكن تقديم الطعون الدولية للموكلين لشكل فردي بناءً على الإشكاليات القانونية المعروضة في قضاياهم، أو يمكن يتم تقديمها نيابة عن العديد من الأفراد الذين يشتركون في محنة مشتركة. على سبيل المثال، قدم محامون في الولايات المتحدة التماساً إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان نيابة عن العديد من الأفراد المحتجزين في خليج غوانتانامو بكوبا، كجزء مما يسمى "الحرب على الإرهاب" للولايات المتحدة.

يعمل المدافعون ذوو الخبرة على وضع الاستراتيجيات بعناية قبل عرض القضية على هيئة دولية. يجب أن تفكر في قرارات الهيئة السابقة واحتمالية تحقيق نتيجة مواتية وفائدة اتخاذ قرار لصالح موكلك. هل يمكن تطبيق القرار الدولي؟ هل ستثير رد فعل عنيف؟ أم أنها ستؤدي إلى تغيير إيجابي في سياسة الحكومة؟

أ. أي حق من حقوق موكلك اعرض للانتهاك؟

قبل عرض قضيتك على هيئة دولية، يجب عليك تحديد حقوق موكلك التي تم انتهاكها. سيساعدك هذا على تحديد الحجج التي يجب تقديمها، وكذلك الهيئة الدولية التي ستناشدها. يجب عليك الرجوع إلى الفصل (9) أعلاه للحصول على قائمة بالحجج القانونية الدولية الأكثر شيوعًا المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام. ولكن بالإضافة إلى ذلك، يمكنك إثارة أي انتهاك لحقوق المحاكمة العادلة لموكلك، كما هو موضح في الفصل (7) وعلى النحو المنصوص عليه في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. أخيرًا، يمكنك رفع انتهاكات حقوق موكلك في أن يُعامل بشكل إنساني، ومحاكمة سريعة، وحقوقه الأخرى أثناء عملية ما قبل المحاكمة كما هو موضح في الفصل (3). (بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتضمين قائمة أكثر شمولاً أحكام المعاهدة المتعلقة بقضايا الإعدام في الملحق.)

ب. قم بإعداد قضيتك

بمجرد تحديد الحقوق التي تم انتهاكها من خلال الإجراءات الحكومية في قضيتك، تحتاج إلى تحديد الصكوك (المعاهدات أو الوثائق الأخرى) التي تتناول هذه الحقوق. يمكنك البدء بقائمة الحقوق الواردة في الملحق ومناقشتها في هذا الدليل. مورد ممتاز آخر هو دليل المحاكمات العادلة لمنظمة العفو الدولية، المتاح على الإنترنت.

بمجرد تحديد المعاهدات والصكوك الأخرى ذات الصلة، تحتاج إلى التأكد (1) مما إذا كان بلدك طرفًا في أي من المعاهدات التي حددتها؛ و (2) ما إذا كانت هناك آلية بموجب المعاهدة (أو صك

آخر) تسمح لك بتقديم شكوى نيابة عن موكلك. يمكنك التأكد بسرعة مما إذا كان بلدك طرفًا في معاهدة معينة عن طريق التحقق من الموقع الإلكتروني للمفوض السامي لحقوق الإنسان، أو موارد الإنترنت الأخرى مثل قاعدة بيانات عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم على: www.deathpenaltyworldwide.org. ومع ذلك، لا يحدد هذا بالضرورة ما إذا كان مسموحًا لك بتقديم شكوى أمام هيئة دولية نيابة عن فرد. نتناول هذا بمزيد من التفصيل أدناه، حيث نصف إجراءات الاستئناف لمنظمات حقوق الإنسان التي تنظر في الالتماسات من الأفراد.

اجمع أكبر عدد ممكن من المواد لمساعدتك في إعداد الالتماس. حدد القواعد الإجرائية التي تحكم تقديم الالتماسات عن طريق التحقق من الموقع الإلكتروني للهيئة الدولية التي تفرض الصك المعني. تتيح مواقع العديد من الهيئات الدولية لحقوق الإنسان الوصول المجاني إلى قضاياهم ونص الصكوك ذات الصلة.

إذا كان عبء العمل يفوق طاقتك، فيجب عليك طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية والعيادات القانونية التابعة لكليات الحقوق. تتوق العديد من العيادات القانونية بكليات القانون إلى فرص لمساعدة المدافعين المحليين في التقاضي أمام هيئات حقوق الإنسان. يتم سرد قائمة بهذه المنظمات والعيادات في الملحق. النظر في طلب المساعدة من نقابات المحامين أو اللجان الوطنية لحقوق الإنسان.

ت. هل قم باستنفاذ كافة سبل الإنصاف المحلية؟

تتطلب معظم الآليات الدولية أن تستنفذ جميع سبل الانتصاف المحلية قبل تقديم الالتماس الخاص بك. يعني هذا أحيانًا أنه ليس عليك فقط عرض القضية على جميع الهيئات الوطنية ذات الصلة، ولكن أيضًا أن تثير على المستوى الوطني نفس الحجج القانونية التي تريد مناقشتها على المستوى الدولي. من الأفضل غالبًا أن تكون حذرًا، وغالبًا ما يشير هذا الدليل إلى الحجج التي يجب أن تثيرها مبكرًا حتى تحتفظ بها للاستئناف.

ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات الهامة لشرط الاستنفاذ. كما أن الاستنفاذ غير مطلوب لعرض قضية على محكمة عدل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لا يلزم استنفاذ سبل الانتصاف المحلية إذا كانت سبل الانتصاف المحلية غير متاحة أو يتعذر الوصول إليها (على سبيل المثال، رفض الاستئنافات أو المساعدة القانونية). ومع ذلك، بموجب فقه مجلس حقوق الإنسان، يجب أن يكون الانتصاف فعالًا- ليس متاحًا بشكل رسمي فقط. وبعبارة أخرى، لا يلزم استنفاد سبل الانتصاف المحلية إذا كان يتعذر الوصول إليها أو إذا كانت غير فعالة بشكل واضح (مما يعني أنه يمكن الوصول إليها ولكن من غير المرجح أن توفر مساعدة فعلية). على سبيل المثال، وجدت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في إحدى القضايا أن سبل الانتصاف المحلية لم تكن كافية لحماية السجناء المحكوم عليهم بالإعدام من "الإعدام غير القانوني"، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الدولة أعدمت السجناء بينما كانت قضاياهم لا تزال معلقة أمام المحكمة.

وبالمثل، بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، لا يلزم استنفاد سبل الانتصاف المحلية عندما "يكون تطبيق سبل الانتصاف مطولاً بشكل غير منطقي".

يمكن إرسال المراسلات إلى المقررين الخاصين ومجموعات العمل حتى لو لم يتم استنفاد سبل الانتصاف المحلية. الأساس المنطقي هو أن هذه الآليات تهدف إلى التدخل في الأمور العاجلة. قد تتمكن أيضًا من التماس تدابير الحماية المؤقتة دون استنفاذ سبل الانتصاف المحلية.

قررت محكمة العدل الدولية أنه يجوز للدول أن تتنازل عن شرط الاستنفاذ.

لن تنظر معظم الهيئات الدولية في الالتماس إذا تم عرض القضايا بالفعل على هيئة دولية أخرى لحلها. وهذا ما يسمى قاعدة منع ازدواجية الإجراءات. وهذا يعني أنه في معظم الحالات، ستتمكن فقط من التماس سبل الانتصاف أمام محكمة دولية واحدة، حتى عندما يكون لديك إمكانية الوصول إلى العديد من هيئات حقوق الإنسان من الناحية الفنية.

وأخيرًا، تفرض الهيئات الدولية عادةً حدودًا زمنية لتقديم الشكاوى. يجب أن تتعرف على هذه القواعد حتى تتمكن من تقديم التماسك في الوقت المناسب.

2. أين أقدم الالتماس

أ. عوامل توضع في الاعتبار

عند تحديد مكان تقديم الالتماس، يجب أن تسترشد بعدة اعتبارات. أولاً، هل من المحتمل أن تلتزم حكومتك بأي حكم لصالحك؟ سيعتمد هذا على عدة عوامل خارجة عن نطاق هذا الدليل؛ والأهم من ذلك، ستحتاج إلى فهم ما إذا كانت قرارات الهيئات الدولية ملزمة بموجب القانون المحلي، وما إذا كانت حكومتك سوف تكون متقبلة، كمسألة سياسية، لفرض الحكم حتى عندما لا تكون ملزمة قانونًا.

ثانيًا، يجب أن تحدد ما إذا كان من المحتمل أن تحكم هيئة حقوق الإنسان لصالحك. على الرغم من أنه قد يكون من الصعب التنبؤ بذلك، فقد أصدرت العديد من الهيئات قرارات سابقة يمكن أن تساعدك على تحديد ما إذا كانت ستتقبل حججك.

ثالثًا، ستحتاج إلى التفكير في كيفية توافق حكم من الهيئة الدولية مع إستراتيجيتك المحلية للمناصرة. في بعض الأحيان، يمكن أن تثير قرارات المحاكم الدولية رد فعل سلبي قوي من الحكومة أو الرأي العام. وفي أحيان أخرى، تعمل على تحفيز المحاكم أو صانعي السياسات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تجاهلوها سابقًا. (في الواقع، قد توجد كل من هذه الردود في وقت واحد!)

وأخيرًا، من المهم إدراك أن العديد من الهيئات الدولية لديها السلطة لإصدار "تدابير مؤقتة"، تُعرف أيضًا بالتدابير "المرحلية" أو "الاحترازية". هذه التدابير مماثلة لأمر احترازي أو أمر تقييدي مؤقت. في قضايا الإعدام، قد توجه الهيئة الدولية حكومتك إلى الامتناع عن تنفيذ حكم الإعدام بحق موكلك أو أي سلوك ضار آخر بينما تنظر شكواك.

بمجرد أن تقرر ما إذا كنت تريد تقديم شكواك وحددت مكانها، فأنت بحاجة إلى مراعاة قواعد المنتدى الذي اخترته. تستخدم هيئات المراقبة مصطلحات مختلفة لتطبيقها على الشكاوى المقدمة، والتي يتم استخدامها هنا بالتبادل. وهي تشمل مصطلحات مثل "التواصل" و "الشكوى" و "التطبيق" و "الالتماس". وبالمثل، فإن قرارات هذه المؤسسات لها العديد من الأسماء، مثل "الرأي" و "وجهات النظر" و "الاستنتاجات". نحن نستخدم تلك بالتبادل كذلك. تم تنظيم هذا القسم من خلال المعاهدات والمواثيق الدولية التي لديها إجراء لسماع الالتماسات الفردية، ويحتوي على معلومات أساسية تتعلق بالهيئة التي تنفذ أو تنفذ المعاهدة المعنية.

ب. صكوك حقوق الإنسان

تنص كل معاهدة رئيسية لحقوق الإنسان تقريبًا على إنشاء "هيئة معاهدة" أو لجنة خبراء مفوضة بمراجعة الامتثال للمعاهدة وتلقي ودراسة الالتماسات المقدمة من الأفراد الذين يدعون انتهاك حقوقهم بموجب المعاهدة. الحق في تقديم الالتماسات الفردية ليست تلقائية، ولكن. في بعض الحالات، ستحتاج الحكومة إلى التصديق على معاهدة منفصلة أو "بروتوكول" ينص على حق الالتماس الفردي. في حالات أخرى، يتم توفير الحق في الالتماس ضمن المعاهدة نفسها، ولكن يجوز للحكومة إدخال تحفظ على تلك المادة.

فيما يلي ملخص موجز للهيئات الدولية التي يكون عملها أكثر صلة بتطبيق عقوبة الإعدام. المعلومات المتعلقة بكل من هذه الهيئات متاحة بسهولة على الإنترنت. لهذا السبب، لا نحاول تقديم إرشادات تفصيلية بشأن الإجراءات التي يجب اتباعها عند تقديم شكوى.

ت. أليات الأمم المتحدة

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المتطلبات:

- **أن تكون بلدك طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

- **أن تعترف دولتك باختصاص مجلس حقوق الإنسان في الاستماع إلى الشكاوى الفردية (من خلال الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)**

الاختصاص:

تتكون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من 18 عضوا يعملون بصفتهم الفردية. بموجب البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن اللجنة مختصة "في تلقي ودراسة البلاغات المقدمة من الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاك الدولة الطرف لأي من الحقوق المنصوص عليها في العهد". من المهم تحديد ما إذا كانت حكومتك قد انضمت إلى البروتوكول الاختياري، لأن الانضمام أو التصديق شرط مسبق ضروري لك لتقديم شكوى فردية للجنة حقوق الإنسان.

إجراءات عامة:

إذا أثار البلاغ قضية خطيرة بموجب العهد، فسوف ترسلها لجنة حقوق الإنسان إلى الدولة الطرف المعنية، التي تُمنح ستة أشهر لتقديم رد مكتوب. في حالات عقوبة الإعدام، سيرد لجنة حقوق الإنسان عادة في غضون أيام على طلب اتخاذ تدابير مؤقتة. لا تجري لجنة حقوق الإنسان جلسات استماع شفوية؛ جميع الاتصالات مكتوبة حصريًا، وتجري مداولات الهيئة حول الاتصالات خلف أبواب مغلقة. وبعد النظر في بلاغ ما، تتبنى اللجنة "وجهات نظرها" التي ترسلها إلى الدولة والأطراف المعنية. نظرًا للعدد الكبير من القضايا المرفوعة بموجب البروتوكول الاختياري، فقد لا تصدر اللجنة قرارًا لعدة سنوات.

النظام الداخلي للجنة حقوق الإنسان متاح على الإنترنت.

في قضايا الإعدام

في القضايا المحكوم فيها على أفراد بالإعدام، لدى اللجنة السلطة في اقتراح محاكمة جديدة، أو إجراءات للحكم، أو تعويضات مادية.

2. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984)

المتطلبات:

- أن تكون بلدك طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب
- أن تعترف دولتك باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في تلقي الشكاوى الفردية (من خلال إصدار إعلان بهذا المعنى بموجب المادة 22 من الاتفاقية).

الاختصاص:

لجنة مناهضة التعذيب هي هيئة خبراء مستقلة مكونة من عشرة أعضاء. وهي مختصة بتلقي البلاغات الفردية والنظر فيها. لا يحتاج الأفراد إلى استنفاذ سبل الانتصاف المحلية حيث "يكون تطبيق سبل الانتصاف مطولاً بشكل غير معقول أو من غير المحتمل أن يوفر انتصافًا فعالاً للضحية المزعومة." على الرغم من سرية الاتصالات الفردية، إلا أن وجهات نظر اللجنة ليست كذلك، وهي متاحة للأطراف المعنية، وكذلك للجمهور.

الإجراءات:

تحدد المادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب الإجراء في حالة تلقي اللجنة مؤشرات موثوقة وذات أساس جيد للتعذيب المنهجي. تدعو اللجنة الدولة للمشاركة في فحص المعلومات وتقديم ملاحظات. ومع ذلك، يجوز للدول أن تعلن أنها لا تعترف بهذا الاختصاص للجنة عند التوقيع على الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام إليها.

لا يبدو أن لجنة مناهضة التعذيب متأخرة مثل لجنة حقوق الإنسان، وأن عبء عملها يتناقص. في الواقع، يتم الانتهاء من القضايا عادةً في غضون عام أو عامين بعد تسجيلها، ويتم البت في القرارات التي تقتصر على المقبولية قبل ذلك.

ث. آليات الأمم المتحدة الأخرى

يضع مجلس حقوق الإنسان إجراءات خاصة لمعالجة قضايا خاصة بمجالات معينة أو قضايا مواضيعية محسوسة في جميع أنحاء العالم. يتم التعامل معها إما من قبل فرد، مثل هذا المقرر الخاص، أو مجموعة عمل. تتكون مجموعات العمل عادة من خمسة أفراد (واحد من كل منطقة).

تتلقى معظم الإجراءات الخاصة معلومات عن انتهاكات محددة لحقوق الإنسان وترسل اتصالات إلى الحكومة، مثل النداءات العاجلة ورسائل الادعاء. كما يزورون دولًا معينة ويصدرون تقارير. مزيد من المعلومات حول الإجراءات الخاصة متاحة على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

1. مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

تتمتع المفوض السامي لحقوق الإنسان بسلطة إصدار بيانات تدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات معينة فيما يتعلق بالحالات الفردية أو القضايا النظامية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام. في عام 2007، قدم المفوض السامي موجزًا *صديقًا قانونيًا* لدعم سجين في العراق، بحجة أن إعدامه ينتهك العديد من مبادئ القانون الدولي. وفي هذه القضية، جادل المفوض السامي بأنه بما أن العراق فشل في ضمان حقوق المحاكمة العادلة لصاحب الالتماس، فلا يمكن إعدامه. بالإضافة إلى ذلك، جادل المفوض السامي بأن الشنق - كما يتم في العراق - يرقى إلى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في انتهاك للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2. الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي

الفريق العامل المعني بمسالة الاحتجاز التعسفي هو كيان مفوض من الأمم المتحدة من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان يحقق في أنواع معينة من الاعتقال الجنائي والإداري الذي قد ينتهك قوانين حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بحقوق المحاكمة العادلة. ينظر الفريق العامل في الشكاوى الفردية من الأفراد في أي دولة، ويمكن تقديم الشكاوى على أساس عاجل. إذا وجد الفريق العامل انتهاكات للقانون المعمول به، فسيرسل رأيًا إلى الدولة المعنية ويمكنه تقديم المزيد من الطعون للدولة من خلال القنوات الدبلوماسية.

3. المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا

المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً هو أحد خبراء الأمم المتحدة المكلف بالتحقيق والإبلاغ عن عمليات الإعدام التي تتم دون إجراءات قانونية أو بإجراءات قانونية غير كافية. يقدم المقرر الخاص استبيانا نموذجيا لتقديم الشكاوى الفردية، والتي يمكن أن يقدمها فرد في أي دولة. يجوز للمقرر الخاص أن يصدر طلبات عاجلة إلى الحكومات فيما يتعلق بقضية معلقة، ويجوز له أن يطلب إذنًا للقيام بزيارة ميدانية، ويمكن أن ينخرط في حوار سري مع الحكومة حول الحالات أو القضايا النظامية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام.

4. المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هو خبير في الأمم المتحدة مسؤول عن التحقيق والإبلاغ عن العقوبات التي تشكل تعذيباً أو انتهاكاً للقانون الدولي المعمول به. يقدم المقرر الخاص استبيانا نموذجيا لتقديم الشكاوى الفردية، والتي يمكن أن يقدمها فرد في أي دولة. إن سلطات المقرر مماثلة لتلك الموصوفة فيما يتعلق بالمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً.

ج. الأليات الإقليمية لحقوق الإنسان

1. المحكمة واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (1981)

اختصاص المحكمة الإفريقية:

تتمتع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بسلطة تفسير الميثاق الأفريقي بالإضافة إلى صكوك حقوق الإنسان الأخرى التي صدقت عليها الدولة المعنية.

النظام الأساسي للمحكمة متساهل، ويتطلب رفع القضية في غضون فترة زمنية معقولة.

متطلبات المحكمة الإفريقية:

- أن تكون دولتك مصدقة على بروتوكول إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
- أن تكون وافقت دولتك على الالتزام بقرارات المحكمة الأفريقية (من خلال إصدار الإعلان اللازم بموجب المادة 5 (3))
- ملحوظة: قد لا يجوز للأفراد والمنظمات غير الحكومية الدولية الوصول إلى المحكمة إلا كمسألة حق إذا أصدرت دولتهم إعلانًا يسمح للأفراد والمنظمات غير الحكومية بالوصول المباشر إلى المحكمة بموجب المادة 34 (6) من البروتوكول.
- وفقًا للمادة 5 من البروتوكول، يمكن لما يلي تقديم شكوى إلى المحكمة على سبيل الحق:
  1. اللجنة الأفريقية
  2. الدولة الطرق التي تقدمت بالشكوى إلى اللجنة
  3. الدولة الطرف التي قُدمت الشكوى ضدها أمام اللجنة
  4. الدولة الطرق التي يقع مواطنيها ضحية لانتهاك (انتهاكات) حقوق الإنسان
  5. المنظمات الحكومية الدولية الأفريقية.

اختصاص وإجراءات اللجنة الأفريقية:

تتكون اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من 11 عضوا يعملون بصفتهم الفردية (الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 31). وهي مختصة بالنظر في البلاغات الواردة من مصادر بخلاف مصادر الدول الأطراف، والتي فسرت على أنها تنطبق على الأفراد.

معظم إجراءات اللجنة متاحة على الإنترنت. في قضية محامو حقوق الإنسان ضد سويسرا، رأت اللجنة أنه حتى إذا لم يتم استنفاذ سبل الانتصاف المحلية، فسيتم اعتبار الشكوى مقبولة إذا "احتمالية نجاح الشكوى في الحصول على علاج من شأنه أن يصلح من الوضع المشكو بسببه. . .هذا الحد الأدنى، [يجعل] [جبر الضرر المحلي] غير متوفر و. . . غير فعالة. " ورأت اللجنة أيضًا أنه يجب تفسير المادة 56 (5) من ميثاق الاتحاد الأفريقي "في ضوء واجبها في حماية حقوق الإنسان والشعوب كما هو منصوص عليه في الميثاق. لا تعتقد اللجنة أن شرط استنفاذ سبل الانتصاف الداخلية يمكن تطبيقه حرفياً على الحالات التي يكون فيها "غير عملي وغير مرغوب فيه" للمشتكيين أو الضحايا متابعة مثل هذه القنوات الداخلية للانتصاف في كل حالة انتهاك حقوق الإنسان. مثل الحالات التي يوجد فيها العديد من الضحايا ".

2. محكمة العدل للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

تنعقد محكمة العدل المجتمعية التابعة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في أبوجا ونيجيريا، ويمكن أن تنعقد في بلدان أخرى إذا لزم الأمر.

بعد اعتماد البروتوكول التكميلي لعام 2005، يجوز للأطراف الخاصة والمنظمات غير الحكومية تقديم شكاوى ضد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تثير انتهاكات لحقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كان المتقاضي قد استنفذ سبل الانتصاف المحلية.

إن عدم وجود شرط استنفاد يجعل محكمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فريدة من نوعها بين محاكم حقوق الإنسان. حتى سبتمبر / أيلول 2012، لم تصدر المحكمة حتى الآن أي قرارات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام، ولكن كانت هناك شكوى معلقة فيما يتعلق بإعدام غامبيا لعدد من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام.

قرارات المحكمة ملزمة قانونا للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

3. نظام البلدان الأمريكية

الاختصاص:

تتكون لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من 7 أعضاء منتخبين بصفتهم الشخصية.

يجوز للأفراد تقديم الالتماسات التي تدعي انتهاكات الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أو الإعلان الأمريكي بشأن حقوق وواجبات الإنسان (فيما يتعلق بالدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان).

الإجراءات

للحصول على مجموعة كاملة من القواعد المتعلقة بتقديم الشكاوى، يجب عليك الرجوع إلى موقع اللجنة على الإنترنت. مثل هيئات المراقبة الأخرى، تطلب اللجنة أن يكون الالتماس في الوقت المناسب (يتم تقديمه في غضون ستة أشهر من صدور الحكم النهائي)، وأن يستنفذ سبل الانتصاف المحلية، وألا يكون هنالك ازدواجية في الإجراءات أمام الهيئات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك استثناءات عديدة لشرط الاستنفاذ. قد يُستنفد الاستنفاذ، على سبيل المثال، عندما لا يوفر التشريع المحلي "الإجراءات القانونية الواجبة لحماية الحق أو الحقوق التي يُدعى انتهاكها"، أو حينما يُحرم الضحية المزعومة من الوصول إلى سبل الانتصاف المحلية؛ أو كان هناك "تأخير لا مبرر له في إصدار حكم نهائي".

يجوز لمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان أيضًا الاستماع إلى الالتماسات في القضايا المرفوعة من قبل الأفراد من الدول الأطراف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والتي اعترفت بالولاية الإلزامية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بموجب المادة 62. ويمكنها فقط الاستماع إلى القضايا بعد "اكتمال الإجراءات أمام اللجنة". وللمحكمة أيضًا سلطة اعتماد تدابير مؤقتة "في حالات بالغة الخطورة والإلحاح." حتى إذا لم يكن لديها قضية ذات صلة معروضة عليها، يجوز للمحكمة اعتماد مثل هذه الإجراءات بناءً على طلب اللجنة. تعتبر أحكام المحكمة نهائية وعلى الدول الأطراف الامتثال لشروط أي قضية تكون أطرافا فيها.

3. نقاط الضعف والقوة في فقه الهيئات الدولية

الصعوبة الرئيسية التي يواجهها القانون الدولي لحقوق الإنسان هي صعوبة تطبيقه. إن قرارات العديد من هيئات حقوق الإنسان الدولية ليست ملزمة قانونًا، وبعض الدول على استعداد لتحدي قرار أو أمر هيئة دولية - حتى تلك التي اعترفت باختصاصها. حتى إذا كان القرار غير واجب للتنفيذ، يمكنك القول إنه يتمتع بقوة مقنعة. يمكنك أيضًا استخدام القرارات الدولية لممارسة الضغط على السلطة التنفيذية لتخفيف حكم الإعدام الصادر ضد موكلك.

علاوة على ذلك، يعتمد مدى امتثال الدولة على العديد من العوامل الخاصة بكل بلد. يشمل بعضها التوجه السياسي للحكومة ووضع القانون الدولي في ولايتها القانونية. إن معرفة ذلك يمكن أن تساعدك على التخطيط بشكل أفضل لاستراتيجية الدعوة الخاصة بك. على سبيل المثال، إذا كان هناك تغيير في القيادة السياسية خلال الوقت الذي يمكنك فيه تقديم التماس، يمكنك محاولة تقديمها بسرعة أو الانتظار (على الرغم من أنك بحاجة إلى مراعاة القيود الزمنية المطبقة على تقديم الالتماسات) إذا كنت أعتقد أن الانتقال السياسي يمكن أن يؤثر على كيفية استجابة الحكومة لطلبكم.

قصة نجاح 👍

براتيت ومورجان ضد جامايكا

- في قضية برات ومورغان ضد جامايكا، منحت لجنة حقوق الإنسان تدابير حماية مؤقتة، مطالبة جامايكا بالامتناع عن تنفيذ حكم الإعدام انتظارًا لفحص اللجنة للقضية. أوقفت جامايكا تنفيذ حكم الإعدام. وفي وقت لاحق، منح لجنة حقوق الإنسان مئات من طلبات وقف تنفيذ حكم الإعدام في حالات من عدد من دول الكومنولث الكاريبية. وفي حالات قليلة جداً مضت الدولة في تنفيذ حكم الإعدام.

4. جبر الضرر المؤقت

لكل لجنة سلطة التصرف في حالات الطوارئ حيث يواجه مقدم الالتماس خطر الضرر الذي يتعذر إصلاحه. في مثل هذه الحالات، عادة ما تصدر اللجنة طلبًا إلى الدولة الطرف لاتخاذ "تدابير مؤقتة" لمنع الضرر الذي لا يمكن إصلاحه والحفاظ على الوضع الراهن. غالبًا ما تُصدر هذه الطلبات في قضايا عقوبة الإعدام، وتتخذ شكل طلب إلى السلطة التنفيذية بالامتناع عن تنفيذ إعدام صاحب الالتماس. قد لا يُطلب منك استنفاذ سبل الانتصاف المحلية قبل طلب تدابير مؤقتة؛ يجب عليك التحقق من القواعد لكل هيئة لتأكيد ما إذا كان الاستنفاذ مطلوبًا.